

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم التجارية التخصص: مالية وتجارة دولية

عنوان المذكرة:

دور نظام المعلومات في عصرنة الادارة الجبائية

دراسة حالة مركز الضرائب لولاية مستغانم

الاستاذ المشرف:

الأستاذ د/ برياطي حسين

مقدمة من طرف الطالب:

بوثلجة أحمد

عبد الرحمان ميلود

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|--------|----------------|---------------|---------------|
| رئيسا | بن زيدان ياسين | أستاذ محاضراً | جامعة مستغانم |
| مقررا | برياطي حسين | أستاذ محاضراً | جامعة مستغانم |
| مناقشا | بوزيان العجال | أستاذ محاضراً | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية: 2019/2020

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين، وبعد ..

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا
إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يد
المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم
أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ
الدكتور/ برياطي حسين الذي لم يدخر جهداً
في مساعدتنا، فقد فتح لنا بيته، وكان يحثنا
على البحث، ويقوّي عزمنا عليه فله من الله
الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومثّعه
بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

اهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى
والدتي الحبيبة.....حفظها الله وأطال في
عمرها.
والدي العزيز.....حفظه الله وأطال في عمره
كما أهدي هذا العمل إلى زوجتي وأبنائي

الياس و جانا
الى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية العلوم
التجارية وعلوم التسيير لجامعة مستغانم
الى جميع موظفي مركز الضرائب لولاية
مستغانم
الى كل من ساندني وشجعني في مواصلة
دراستي

أحمد بوتلجة

أهداء

بعد جهد جهيد وعمل فريد بإمراة من حديد وبنوفيق
من العزيز الحميد .

بكل سعادة العالم، بكل فرح الكون،
أهدي ثمرة سنين طويلة من العمل إلى قرة عيني، أعز
الناس إلى قلبي، إلى من سهرنا وتعبوا من أجل مرضائي
وهنائي،

إلى من منحوني فرصة الوجود إلى الوالدين الكريمين
مرحهما الله

كما أهدى هذا العمل النوحة والسنة

الفهارس

- قائمة المحتويات -

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| | تشكرات |
| | اهداء |
| | فهرس المحتويات |
| | فهرس الجداول |
| | فهرس الأشكال |
| | مقدمة |
| 14 | الفصل الأول : نظام المعلومات |
| 15 | المبحث الأول : ماهية النظام والبيانات والمعلومات |
| 15 | المطلب الأول : مفهوم النظام |
| 19 | المطلب الثاني : البيانات والمعلومات |
| 24 | المبحث الثاني : مدخل الى نظم المعلومات |
| 24 | المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات |
| 27 | المطلب الثاني : وظائف نظام المعلومات |
| 29 | المطلب الثالث : أهمية نظام المعلومات |
| 32 | المطلب الرابع : مخاطر نظام المعلومات |
| 36 | المبحث الثالث : نظام تخطيط موارد الشركات ERP |
| 36 | المطلب الأول : مفهوم نظام تخطيط موارد الشركات ERP |
| 39 | المطلب الثاني : مفهوم نظام تخطيط موارد المنشأة SAP |
| 46 | الفصل الثاني : الضرائب |
| 47 | المبحث الأول : النظام الضريبي |
| 47 | المطلب الأول : تعريف الضريبة وخصائصها وأهميتها |

| | |
|-----|--|
| 53 | المطلب الثاني : مفهوم النظام الضريبي والسياسة الضريبية |
| 55 | المطلب الثالث : أركان وأهداف وعناصر النظام الضريبي |
| 57 | المطلب الرابع: السياسة الضريبية |
| 59 | المبحث الثاني : الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي |
| 59 | المطلب الأول : ماهية التحصيل الجبائي |
| 61 | المطلب الثاني : اجراءات التحصيل الجبائي |
| 64 | المطلب الثالث : ضمانات التحصيل الجبائي |
| 65 | المطلب الرابع: ماهية الرقابة الجبائية |
| 71 | المبحث الثالث : التهرب الضريبي |
| 71 | المطلب الأول : مفهوم التهرب الضريبي |
| 72 | المطلب الثاني : أسباب التهرب الضريبي |
| 73 | المطلب الثالث : المصالح المسؤولة عن مكافحة التهرب الضريبي |
| 76 | المبحث الرابع: نظام المعلومات الضريبية |
| 76 | المطلب الأول : ماهية نظام المعلومات الضريبية |
| 77 | المطلب الثاني : عناصر نظام المعلومات الضريبية |
| 88 | الفصل الثالث : دراسة حالة للمديرية العامة للضرائب (مركز الضرائب مستغانم) |
| 90 | المبحث الأول : الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب |
| 91 | المطلب الأول : المديرية العامة للضرائب |
| 91 | المطلب الثاني : المديرية الولائية للضرائب |
| 92 | المطلب الثالث : مديرية كبريات المؤسسات |
| 97 | المطلب الرابع: المركز الجوّاري للضرائب |
| 102 | المبحث الثاني : مركز الضرائب لولاية مستغانم |
| 104 | المطلب الأول : مركز الضرائب |

| | |
|-----|--|
| 107 | المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب |
| 108 | المبحث الثالث : دراسة حالة عن فعالية نظام المعلومات على مستوى النظام الجبائي |
| 108 | المطلب الأول : مخطط عصرنة الإدارة الضريبية |
| 111 | المطلب الثاني : نظام البوابة الالكترونية Jibaya'tic |
| 112 | المطلب الثالث : تصريحات عن بعد بالاعتماد على نظام SAP |
| | الخاتمة |
| | المراجع |
| | الملاحق |

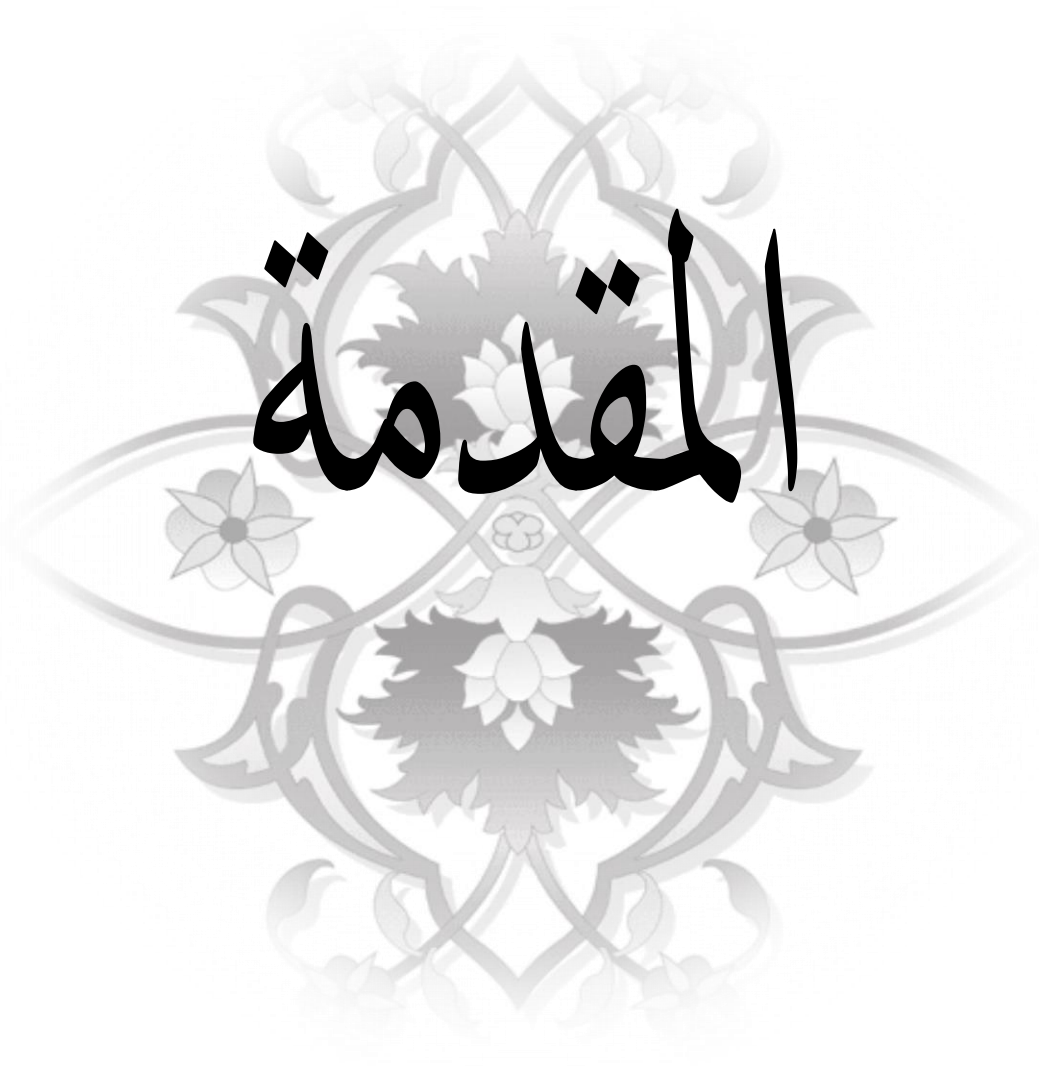
. قائمة الأشكال -

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 20 | مكونات النظام | (01) |
| 22 | نموذج عام لنظام المنظمة | (02) |
| 23 | دورة البيانات والمعلومات | (03) |
| 23 | العلاقة بين البيانات والمعلومات | (04) |
| 25 | خصائص المعلومات | (05) |
| 26 | نظام المعلومات حسب رؤية لوكاس Lucas | (06) |
| 28 | شكل عام لنظام المعلومات | (07) |
| 29 | مفهوم نظام المعلومات | (08) |
| 30 | وظائف ومهام نظم المعلومات | (09) |
| 33 | منافع نظام المعلومات | (10) |
| 40 | نظام ERP | (11) |
| 100 | الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية مستغانم | (12) |
| 107 | مخطط التنظيم الإداري الجديد للمديرية العامة للضرائب | (13) |

- قائمة الجداول -

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|-------------------------------|------------|
| 32 | النظرة الحديثة لنظم المعلومات | (01) |

المقدمة



يمر العالم بموجات من التغيرات و التطورات المتسارعة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية السياسية و الثقافية، و يعود ذلك إلى التقدم الهائل في وسائل الاتصالات و تطور حاجات و رغبات الأفراد و تطور التكنولوجيا، و تكنولوجيا المعلومات، والتي جعلت من العالم قرية واحدة يسهل عبرها اختراق الحدود السياسية و الجغرافية للدول، فأصبحت المعلومات تساهم في كل جوانب الحياة البشرية مما اصطلح على تسميته بثورة المعلومات، و قد أطلق الكثيرون على ثورة المعلومات الموجة الثالثة و التي اجتاحت العالم بعد موجة الثورة الزراعية ثم موجة الثورة الصناعية، و كل هذه التغيرات و التطورات لا بد أن تنعكس على المنظمات و تفرض عليها الإستجابة السريعة لتلبية متطلبات هذا التغير.

تمثل نظام المعلومات رافعة أساسية لتحديث الادارة الضرائب ، فأمام محيط يعرف تحولات متواصلة وإكراهات مختلفة، تجد الإدارة نفسها، بكل مكوناتها، مدعوة إلى التلاؤم مع هذا السياق لإنجاح مشروع التغيير والإصلاح الذي تحدته الوسائل التكنولوجية في الآفاق. وقد تساهم في إحداث تغييرات ايجابية على العلاقة بين الادارة الضرائب و المكلفين بالضرائب. وتجدر الإشارة إلى أن الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة المعلوماتية يرتبط دائما بتهيئة الظروف والمناخ الملائم ، فأفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لإستراتيجية الإدارة المعلوماتية و تحقيق الآثار والنتائج المنتظرة منها لا يتحقق في إدارة تشوبها اختلالات بنيوية ، فالأجدر إصلاح هذه الاختلالات و استعمال المعلومات كآلية للتجديد

نتج عن التقدم العلمي و التقني وانتشار شبكة الانترنت ، بروز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل عمل النظم الإدارية ، و التي تراجعت معها أشكال الخدمة العامة التقليدية إلى نمط جديد يركز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي ، لإعادة صياغة الخدمات العمومية ، وجعلها قائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال. لقد باشرت الدولة إصلاحات جبائية تمثلت في عصنة الإدارة الجبائية وتحول عميق مس الجانب التشريعي بتخفيف الضغط الجبائي وتعزيز الحقوق والضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة والتي تعتبر ضمانات للوعي الجبائي، كما مس أيضا الجانب الهيكلي والذي ترجم بمراجعة الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية، الذي أسفر عن إنشاء مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، حرصا من الإدارة الجبائية على نوعية الخدمة المقدمة، ارتأت أن تدرج جانب النوعية ضمن إستراتيجيتها قصد إنشاء حركية جديدة للتقدم وتعزيز الوعي الجبائي، و تتطلب مسألة التحديث إنشاء طريقة تسيير تتمتع بأكثر مسؤولية وتدعم التنظيم الجديد ، حيث يسمح تعميمه بتهيئة جو ملائم يسهل تنفيذ المسعى الجديد لنوعية الخدمة.

ومن بين الإدارات التي تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطويرها نجد الإدارة الضريبية لما لها من دور كبير في جباية مختلف الضرائب التي تعتبر من أهم الموارد المالية للخبزنة العمومية والجماعات المحلية، والمديرية العامة للضرائب باعتبارها طرف معني في القطاع المالي فقد حظيت بالعديد من الإنجازات الفعلية في إطار مشروع عصنة الإدارة الضريبية، من خلال إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها، وذلك بالاعتماد على نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية والذي يركز على نظام المعلومات ، الأمر الذي يساهم في تحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها وبرقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي والمنازعات، والهدف من وراء كل هذا هو تحسين العلاقة الموجودة بين الإدارة الجبائية والمكلفين

بالضريبة، لهذا سعت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة إلى استحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة تعتمد على تكنولوجيا الشبكات الاتصالية، متمثلة في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب والبوابة الإلكترونية "جبايتك"، وكذا اعتمادها على برمجيات متطورة كنظام SAP الذي تطمح من خلاله المديرية العامة للضرائب إلى تطوير عملياتها والتي من بينها الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي و، تحسين العمل التشاركي والتنقل الآني للبيانات والمعلومات داخل المديرية وخارجها لتسهيل الإجراءات الضريبية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبرز دور نظام المعلومات في تطوير وعصرنة الإدارة الجبائية ويمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة نظام المعلومات في تطوير وعصرنة الإدارة الجبائية؟

2. الأسئلة الفرعية:

من السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-فيما يكمن نظام المعلومات؟

-ما المقصود بالضريبة وخصائصها واهدافها؟

-هل هناك نظم معلومات ضريبية متكاملة لدى الإدارة الضريبية عن المكلفين؟

-هل يؤدي اعتماد نظام المعلومات الى عصرنة الإدارة الجبائية؟

-هل يؤدي اعتماد نظام المعلومات الى تحسين الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، التهرب الضريبي

3. الفرضيات الفرعية:

-نظام المعلومات هي نتاج تلاحم وتكامل كل من النظام و المعلومة و نظم المعلومات؛

-وجود علاقة بين نظام المعلومات و تحسين الرقابة الجبائية؛

-وجود علاقة بين نظام المعلومات و تحسين التحصيل الضريبي؛

-وجود علاقة بين نظام المعلومات و الحد من التهرب الضريبي؛

4. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا للموضوع لم يأتي محض صدفة بل هو مبني على مبررات هي:

-قلت دراسات التي تتطرق الى العلاقة بين نظام المعلومات و النظام الضريبي.

-لوقوف على مشروع الحكومة الجزائرية في عصرنة الإدارة الجبائية وكيفية تحسين أدائها وعلاقتها مع المكلفين بالضريبة.

-القيمة التي يكتسبها هذا الموضوع مع إمكانية مواصلة البحث فيه.

-الكشف عن مدى تطبيق نظام المعلومات في مركز الضرائب لولاية مستغانم.

- مركز الضرائب هو هيئة أنشئت حديثا بموجب إصلاحات الدولة في المجال الجبائي وبالتالي فهو لم يحض بالدراسة والبحث الكافيين.

5. أهداف الدراسة:

- إن الهدف الرئيسي يكمن في اختبار مدى مساهمة نظام المعلومات في تطوير وعصرنة الإدارة الجبائية .

-الوقوف على مدى إدراك مركز الضرائب لأهمية نظام المعلومات .
-التعريف بعملية التصريح الالكتروني على مستوى مركز الضرائب لولاية مستغانم.

6. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل خطوة من خطوات عديدة على طريق وضع نظام ضريبي متكامل، يكون الأساس في بناء التطور الاقتصادي الذي تطمح الدولة للوصول اليه والذي لا يمكن تصوره من دون تفعيل نظام المعلومات يكون له دور فعال في عصنة الادارة الجبائية و كذا النظام الضريبي والاستفادة من الضرائب بمختلف انواعها بوصفها واحدة من أهم مصادر الدخل في الدولة.

تبيان ما إذا كان لمركز الضرائب المستحدث بموجب الإصلاحات التي باشرتها الدولة في المجال الجبائي دور فعال في مجال تحديد الوعاء الضريبي وفي مجال التحصيل بكشف مكامن الغش في التصريحات واعادة التقييم الضريبي وبالتالي الرفع من التحصيل، وعليه نرى فعالية مركز الضرائب المستحدث بموجب الإصلاح الجبائي في الحد من التهرب الضريبي و الرفع من التحصيل الضريبي.

7. مجال الدراسة :

ويمكن حصره في ثلاث مجالات وهي كالآتي:

-المجال المكاني: أجريت هذه الدراسة في مركز الضرائب لولاية مستغانم.

-المجال الزمني: أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2019 _ 2020.

-المجال الموضوعي: ركزت هذه الدراسة على معرفة دور نظام المعلومات مع عصنة الادارة الجبائية والرقابة والتحصيل الضريبي.

8. منهج الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها قد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر ملائمة لمثل هذه الدراسات، وذلك من خلال وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في نظام المعلومات و الضرائب والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي و التهرب الضريبي ونظام المعلومات الضريبي، بالإضافة إلى الاعتماد على تقنية دراسة الحالة في الفصل التطبيقي لمعرفة واقع عصنة الادارة الجبائية من خلال استخدام نظام المعلومات SAP و كذا التصريحات الالكترونية عبر موقع JIBAYATIC من طرف مركز الضرائب محل الدراسة ومساهماتها في رفع اداء الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.

9. هيكل الدراسة:

تماشيا و منهجية البحث العلمي، رأينا من الضروري الانطلاق في الموضوع بتقديم مقدمة أبرزنا من خلالها أهم الجوانب المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، لننتقل فيما بعد إلى محاولة تفصيلها من خلال إدراج ثلاث فصول، كل منها مقسم إلى مجموعة مباحث ، وصولا إلى خلاصة لكل فصل على حدا، ثم خاتمة عامة توضح أهم ما استخلصته الدراسة من نتائج.

-جاء في الفصل الأول: و ، فقد تطرقنا فيه أولا إلى نظرة حول المعلومات و النظام، و التي يعتبر مفهومها داعما أساسيا لمفهوم نظم المعلومات، من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية النظام و البيانات و المعلومات ، المبحث الثاني مدخل إلى نظم المعلومات.المبحث الثالث نظام تخطيط موارد الشركات.

- جاء في الفصل الثاني : تناولنا فيه المبحث الأول النظام الضريبي و تطرقنا فيه الى الضريبة و خصائصها و أهميتها , النظام الضريبي و السياسة الضريبية, ثم المبحث الثاني تطرقنا فيه الى الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي ثم عرجنا الى المبحث الثالث تطرقنا فيه الى مفهوم التهرب الضريبي ودوافعه و في الاخير المبحث الرابع نظام المعلومات الضريبية.

- جاء في الفصل الثاني : تناولنا في هذا الفصل التطبيقي الى ثلاث مباحث المبحث الاول الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب, المبحث الثاني مركز الضرائب لولاية مستعانم المبحث الثالث دراسة حالة عن فعالية نظام المعلومات على مستوى النظام الجبائي

10. صعوبات الدراسة:

نظرا لحدائة الموضوع وارتباطه بمشروع جديد وضعته الحكومة الجزائرية مؤخرا يهدف إلى عصرنه الإدارة الجبائية، والذي هو قيد الإنجاز إلى حد الساعة، واجهنا بعض الصعوبات تمثلت في:

- قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع في حدود علمنا.

- نقص الكتب باللغة العربية في هذا المجال.

الفصل الأول: نظام المعلومات

تمهيد:

تمثل المعلومات عنصرا حيويا في حياة المنظمات، حيث أنها أصبحت تمثل موردا إستراتيجيا هاما تعتمد عليه لاتخاذ القرارات بمختلف أنواعها، كما تساهم في تنمية و تطوير المنتجات الحديثة، و كذا فتح أسواق جديدة، و تسهيل المعاملات مع مختلف متعاملها، و تعمل أيضا على تحسين الجودة في الأداء. و حتى تتمكن المنظمة من الحصول على المعلومات لابد لها أن تمتلك نظم معلومات لأنه هو الذي ينظم عمل المنظمة و يسهل التدفق التسلسلي للمعلومات فيها ، فمن خلال عمله بمعالجة الكم الهائل للبيانات الداخلية و الخارجية التي تدخل للمنظمة يوميا و تحويلها إلى معلومات مهمة و ذات قيمة للمنظمة، و التي تسمح لها بتأدية أنشطتها المختلفة بأسرع وقت و بأقل تكلفة. لهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي نظم معلومات ، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي:

-المبحث الأول: ماهية النظام و البيانات و المعلومات .

-المبحث الثاني : مدخل إلى نظم المعلومات.

المبحث الثالث : نظام تخطيط موارد الشركات.

المبحث الأول: ماهية النظام و البيانات و المعلومات

لقد ظهرت فكرة النظم على يد العالم الألماني (Ludwing Von Bertalaffy) عام (1937) و قد سماها النظرية العامة للنظم و هي منهج يهدف إلى تشكيل مبادئ عامة يمكن تطبيقها على النظم أيا كان نوعها ، طبيعة العناصر المكونة لها، و أيا كانت العلاقات التي تنظم عملها، و الأهداف التي تروبو في تحقيقها. إذ قال إنه لفهم وحدة كلية لا بد للمرء أن يفهم بدقة أجزاءها المعتمدة على بعضها البعض، فاستخدام مدخل النظم يمكن للمديرين أن يدركوا العلاقات الإعتماضية لجزيئات العمل في العملية ككل. ثم تطورت بعد ذلك نظرية النظم على يد الاقتصادي (Keneth Boulding) عام (1956) حيث استند إلى مدى البساطة و التعقيد في عناصر أو آليات عمل النظم.

المطلب الأول: مفهوم النظام.

يعتبر النظام العنصر الأساسي في أنظمة المعلومات، حيث لا يمكن التحدث عن نظام للمعلومات دون وجود نظام يستند إليه و يستمد منه قواعده و مبادئه، و لا تنحصر أهمية النظام في نظام المعلومات فقط، بل تنصرف إلى كل أنواع العلوم و المعرفة التي تتخذ النظام كمنطق و منهج لها. و في الواقع فإن فكرة النظام تعود إلى عصور زمنية قديمة، لكن المفهوم الحالي لهذه الفكرة يختلف عن ما كان عليه قديما في مضمونها و تطبيقها في مختلف مجالات الإدارة و العلوم الإنسانية و الطبيعية.

توجد عدة تعاريف للنظام أهمها:

تعريف أول: "النظام هو بنية متواصلة التنفيذ مكونة من عدة أطراف تعمل معا للوصول إلى تحقيق هدف مشترك، و كلمة نظام تتضمن ترتيب، تخطيط، طريقة تنظيم".

تعريف ثاني: "النظام هو مجموعة العناصر أو الأجزاء التي تنظم في تكوين كل مقعد".

تعريف ثالث: "النظام هو مجموعة ذلك الكل المنظم و المركب، الذي يجمع و يربط أشياء أو أجزاء تشكل في مجموعها تركيبا كليا موحد".

تعريف رابع: "النظام مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها و تحكمها علاقات و آليات عمل معينة و في نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين".

تعريف خامس: "النظام مجموعة مترابطة و متجانسة من الموارد و العناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات)، التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام)، و تعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة".

1 ISSAC Getzm, "système d'information l'apport de la psychologie", revue français de gestion juin – juillet /aout 194.

2 محمد علي شبيب ، إدارة العمليات و الإنتاج في المؤسسات الصناعية و الخدمية ، مطبعة جامعة القاهرة، الطبعة الرابعة، مصر، 1989 ص 27

3 محمد يسري قسوة، "التنظيم و مفهوم النظام، مجلة البنوك الإسلامية"، العدد 52، فيفري، 1987 ص 50.

4 سليم إبراهيم الحسنية، "نظم المعلومات الإدارية"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2002.

5 احمد حسين و علي حسين، "تحليل و تصميم النظم"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003 ص 32.

من خلال جملة التعاريف السابقة، يمكن استخلاص جملة من خصائص النظام 2:

1-العناصر:

فالنظام يجب أن يتكون من خمسة عناصر، أي أكثر من عنصر واحد.

2-العلاقات:

أي يجب أن يكون هناك علاقات منطقية و تكاملية واضحة بين كل عناصر النظام، فالنظم الميكانيكية تحقق هذا الشرط، فالعناصر التي تتكون منها الساعة و السيارة بعضها بعضا منطقيا و عمليا.

3-آليات عمل:

من المفترض أن يعمل النظام وفق آليات عمل معينة و متناسقة حتى يؤدي ورضه، فتواجد عناصر النظم و تكاملها لا يكفي بل لا بد من وجود آلية عمل تحكم علاقاتها و تكاملها، فحتى تدور عجلات السيارة، لا بد من أن يعمل المحرك و الأنظمة الأخرى الكهربائية و المائية، وفق آليات تتناوم مع بعضها البعض.

4-العمل في نطاق محدود:

أي أن للنظام حدودا مميزة، و إن كانت متداخلة مع الأنظمة الأخرى المجاورة، لم يكن للنظام حدود مميزة فمن الصعوبة بمكان تعيين ما هو ضمن النظام و ما هو خارجه.

5-تحقيق هدف معين:

إن النظام الطبيعي أو النظام الاصطناعي يعمل عادة لتحقيق هدف محدد، فالنظام الميكانيكي للساعة صمم ليخبرنا عن الوقت، و هكذا السيارة تقطع مسافات بسرعة.

مكونات النظام.

يتشكل النظام من مجموعة من الأجزاء أو الأنظمة الفرعية التي تجمعها علاقات وظيفية، و تتفاعل فيما بينها قصد تحقيق أهداف مشتركة و هذه العناصر هي:

1-المدخلات Input: هي كل ما يدخل إلى النظام من عناصر و بيانات و معلومات، سواء كان مصدر هذه العناصر البيئة الداخلية للمنظمة أو البيئة الخارجية.

2-العمليات: هي كل الأعمال و الوظائف و الأنشطة التي تجري على المدخلات لتحويلها إلى مخرجات.

3-المخرجات Output: هي كل ما ينتج عن عملية التحويل و المعالجة، و يمكن أن تكون في شكل منتجات أو خدمات أو معلومات.

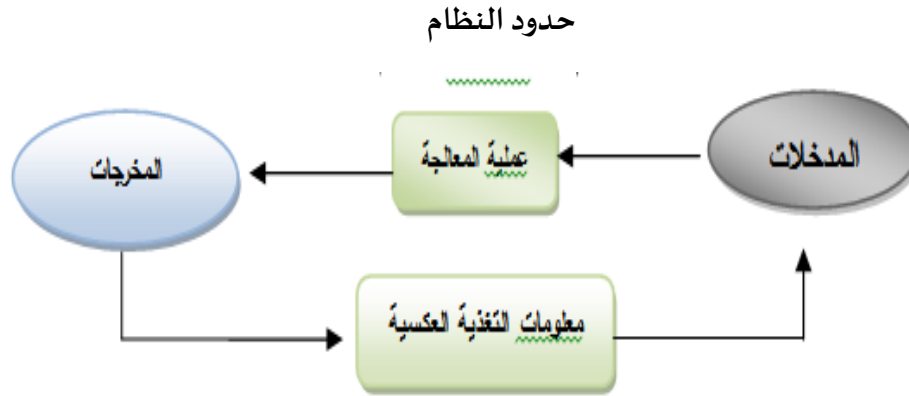
4حدود النظام: يتميز كل نظام بمحيط داخلي و خارجي، و تمثل الحدود الفاصل بين هذين المحيطين و قد تكون هذه الحدود مادية كما يمكنها أن تكون غير مادية و تكمن أهمية الحدود عند تصميم النظام حيث يتم التمييز بين العناصر و المكونات التي تنتمي لهذا النظام و تلك لا تنتمي.

5المراقبة Control: و تهدف إلى متابعة جميع العمليات التي تتم داخل النظام.

6التغذية العكسية Feedback: يقصد بها استرجاع المعلومات لمقارنتها بالمعايير و الأهداف المسطرة مسبقا و تحديد الانحرافات. و يمكن أن تختصر النظام في الشكل التالي:

2سليم ابراهيم الحسنة، مرجع سبق ذكره، ص 28-

الشكل رقم(01): مكونات النظام



المصدر: كامل السيد وراب و فادية محمد حجازي، "نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري"، .. مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، 1999، ص 72

1) المنظمة كنظام مفتوح

بعد أن انتشر استخدام النظرية العامة للنظم، أصبح ينظر إلى المنظمة كنظام متميز، يصنف في الأنظمة الطبيعية المفتوحة، مما حرض بعض كتاب الإدارة أمثال دانييل كاتز و غيره للتساؤل : ما هي المنظمة؟، مم تتكون المنظمة ؟ و ما هي أهدافها ؟ و كيف تعمل المنظمة ؟.

1 تعريف المنظمة:

لقد حاول جارنيو و تباطوني (TABATONI) و (JARNIO) أن يعطينا المفهوم الآتي للمنظمة بصفة عامة و المؤسسة بصفة خاصة "أنه مفهوم يضم كل المجموعات مثل المؤسسات العمومية أو الخاصة، الإدارات أو الجماعات، و أيضا كل نوع من الجمعيات التي لها أهداف محددة بوضوح، التي تجمع و تستعمل بشكل أكثر فعالية وسائل و أنواع من العمليات الوظيفية المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف"

أما بارتلتفي فيعتبر المؤسسة الاقتصادية كمنظمة، هيكل اجتماعيا واقعي و متعامل إقتصادي يتمتع بخصائص تنظيمية. يمكن إعتبار المؤسسة وفقا لمنظور النظرية العامة للنظم على أنها نظام مفتوح. بتحليل أعمق للنظرية يمكن أن تشتمل المؤسسة كنظام مفتوح على الخصائص التالية:

- المؤسسة مكونة من أقسام مستقلة، مجمعة حسب هيكل خاص بها
- تملك المؤسسة حدودا تمكن من فصلها عن المحيط الخارجي
- تعتبر المؤسسة نظاما مفتوحا يتكيف مع متغيرات بفعل القرارات المتخذة من طرف مسيريهها.

2 مكونات المنظمة:

قادت الإجابة عن هذه الأسئلة إلى الاستنتاج أن المنظمة، هي نظام مفتوح، تتشكل عناصرها من مجموعة من الموارد (المدخلات)، و آليات عملها في نظام التشغيل و الإدارة (العمليات) و ذلك من أجل تحقيق أهداف معينة (المخرجات).

هذا التحليل يتفق مع النموذج العام للنظم المكون من ثلاث مجموعات من العناصر هي: المدخلات و العمليات و المخرجات. إن هذه العناصر تعمل على شكل شبكة من التدفقات، كما هو موضح في المخطط التالي:

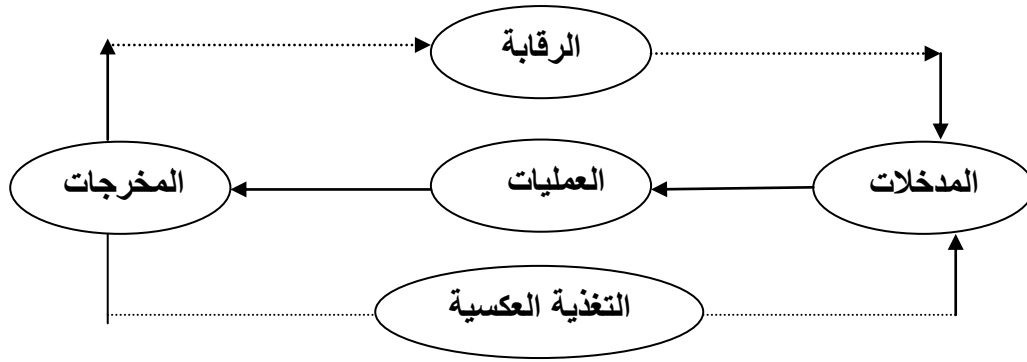


لقد استخدم بعض علماء الإدارة مثل: سايمون H. A. Simon نظرية النظم لفهم المنظمة كونها تشكل نظاما فنيا و اجتماعيا مفتوحا، و بشكل خاص في تحليل عملية اتخاذ القرارات في المنظمة. و تعد المنظمة نظاما ديناميكيا مفتوحا موجها ذاتيا¹

- فالنظام الديناميكي: هو النظام البسيط و المتغير في آن واحد
- أما النظام المفتوح: فهو النظام الذي يتفاعل مع متغيرات البيئة الخارجية
- أما النظام الموجه ذاتيا: فهو النظام الذي يقوم بعملية الرقابة و الضبط الذاتي لنوع تدفق المدخلات و عمليات التشغيل و المخرجات، يجري ذلك من خلال وضع القواعد و التعليمات لمراقبة مستوى الأداء و جودته، ولتحقيق حالة التوازن الديناميكي للنظام، فهو يحتاج إلى تغذية مرتدة، أي أنه بحاجة إلى معلومات وافية عن المدخلات و آليات التشغيل و المخرجات باستمرار، هذه المعلومات المرتدة تنبؤ الرأس (المدير المدير للنظام) عن أي تغيرات أو تبدلات في عناصر النظام من أجل إعادة التوازن الديناميكي. و يعد جسم الإنسان أقرب مثال على النظام الديناميكي المفتوح و المضبوط ذاتيا، و المنظمة هي نوع من هذا النوع من النظم التقنية- اجتماعية- الإنسانية. و الشكل التالي يوضح ذلك.

¹سليم ابراهيم الحسنية، مرجع سبق ذكره، ص34.

الشكل رقم (02): نموذج عام لنظام المنظمة



المصدر: سليم إبراهيم الحسنية، مرجع سبق ذكره، ص36

المطلب الثاني: البيانات المعلومات

إن مصطلح المعلومات في الاستخدام العام يشير إلى الحقائق والآراء والأحداث والعمليات المتبادلة في الحياة العامة و إن أصغر وحدة من المعلومات يطلق عليها معلومة، فالإنسان يحصل على معلومة أو معلومات يوميا من وسائل الإعلام، من شخص لآخر، من بنوك المعلومات، أو من أي نوع من أنواع الملاحظة الحسية للظواهر في البيئة المحيطة، والشخص كمنستعمل لهذه الحقائق والآراء يمكن أن يقوم هو بنفسه بنتاج المعلومات، وذلك عندما يتصل مع آخرين في حديث ما أو بواسطة الرسائل والهاتف أو بواسطة أي وسيط آخر، ولكن هل كل ما يتبادله الناس من أجل أخبار و حقائق و آراء يعتبر معلومة؟،

يرتبط المصطلحان بيانات و معلومات ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا، إلا أنهما مختلفان و لا يشيران إلى مفهوم واحد، لذلك نستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل المفاهيم المتعلقة بالبيانات و المعلومات.

1. البيانات

- البيانات هي " مواد خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأصلي ما لم تتحول إلى .معلومات مفهومة و مفيدة1 "
- البيانات هي "إشارة، رمز ينتج من الملاحظة المباشرة للأحداث و الوقائع، و هي .نوع من المادة الأولية و التي بعد معالجتها تتحول إلى معلومات2 "
- البيانات تعني "المادة الخام التي تستخدم لتوليد المعلومات و التي هي حقائق و أوصاف تصف أحداث أو وقائع معينة، إلا أنها تجد ذاتها لا تعطي الدلالة الكافية أو المؤشر الكافي الذي في ضوءه يمكن لصانع القرار من صنع القرار بشأن الموقف .أو الحالة موضوع القرار3 "

1 عامر إبراهيم قنديلجي و علاء الدين عبد القادر الجنابي، "نظم المعلومات الإدارية"، ط1 ، دار المسيرة، عمان، 2005 ، ص35.

2 BOISSELIER Patrick, "Contrôle de gestion de gestion", 2ème Edition, Librairie Vuibert, 2001, P52.

3 محمد عبد حسن ألف فرج الطائي، " المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية"، ط1 ، دار وائل للنشر، عمان، 2005 ، ص116.

- البيانات بأنها مجموعة من الحقائق أو المشاهدات أو التقديرات غير المنظمة، قد تكون أرقاما أو لمات أو رموزا أو حروفا

2 المعلومات

- بينما عرفها محمد حفناوي " بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعاً للمستقبل، و التي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية".¹
- و عرفها لوكاس بأنها "تعبّر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أو أي شيء محسوس يستعمل في تخفيض عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين، و يضيف معرفة للفرد أو المجموعة".²
- و عرفها محمد شوقي شادي " بأنها مجموعة الحقائق المرتبطة بالأحداث و التي يمكن التعرف عليها و قياسها، و غالبا ما تكون مستقلة عن بعضها 3".

من خلال ما سبق نصل إلى التعريف التالي: " أن البيانات تتصف بالشكل التفصيلي وبالتالي يصعب عليها إتخاذ القرارات على أساسها، بينما المعلومات فهي تأتي بعد معالجة البيانات و من مواصفاتها أنها تأتي لتبسيط الكم الهائل من البيانات، فهي توضح لمتخذ القرار بشكل كبير كيف يسير عمل المنظمة و يمكن على أساسها إتخاذ القرارات المناسبة".

و يمكن توضيح العلاقة بين المعلومات و البيانات في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : دورة البيانات و المعلومات



المصدر : خالد رجم، نظام المعلومات ،ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معهد التكنولوجيا ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2018، ص8

الشكل رقم (04) : العلاقة بين البيانات و المعلومات



المصدر : خالد رجم، مرجع سبق ذكره، ص9

¹ محمد يوسف حفناوي، " نظم المعلومات المحاسبية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2001 ، ص10

² LUCAS. H. C, " Information System Concepts for Management", Hill Book Co, New York, 1982, P 12.

³ محمد شوقي شادي، " دراسات في النظم المحاسبية، نظم المعلومات المحاسبية و الحاسب الالكتروني"، دار النهضة، بيروت، 1998 ، ص36

3. خصائص المعلومة

حتى تضيف المعلومات إلى مستخدميها المعرفة بالأسلوب و الوقت الملائمين لا بد أن تتوفر فيها بعض الصفات و الخصائص نذكر منها¹:

- الملائمة : معنى أن تناسب المعلومة مع الغرض الذي أعدت من أجله، و يمكن الحكم على مدى ملائمة و عدم ملائمة المعلومات بمدى ارتباط المعلومات بموضوع القرار و بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي التي ترتبط بموضوع القرار و تؤثر على سلوك متخذ القرار و تجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات، و يظهر التأثير الكبير على قرارات المستفيدين من المعلومات في البورصة فيما يتعلق بقرارات الشراء و البيع.²
 - الوقتية : بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب، بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة و مؤثرة، و هذه الخاصية ترتبط بالزمن الذي تستغرقه دورة المعالجة - الإدخال و عمليات المعالجة و إعداد تقرير المخرجات للمستفيدين -، حيث استخدام الحاسب الآلي يؤدي إلى تخفيض الوقت اللازم لدورة المعالجة.³
 - الصدق و الثبات : معطيات الواقع شكلا و مضمونا و توجهها.
 - السهولة و الوضوح: بمعنى أن تكون المعلومة واضحة و مفهومة لمستخدمها، فالمعلومات الغامضة الغير مفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى و لو كانت ملائمة
 - الصحة و الدقة: يقصد بالمعلومات الصحيحة، أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، و دقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج و تجميع و التقرير عن هذه المعلومات، و يجب الاهتمام بأن الأخطاء عادة ما تكون أخطاء النقل و أخطاء الحساب⁴
 - الشمول: معنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها، أو الجوانب المشككة المراد أن يتخذ بشأنها قرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي، بحيث لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة
- القبول: أي أن تقدم المعلومات في الصورة و بالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومة من حيث الشكل و من حيث المضمون، فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة واضحة و مفهومة، أو في شكل جداول، أو إحصائيات أو رسومات بيانية و ما إلى ذلك، أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة

¹منال محمد الكردي و جلال إبراهيم العيد، "مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية و التطبيقات"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص40-41.

² NACIRI Ahmed et GED Alim , « La bourse et la comptabilité », La Revue française de la Comptabilité, N°175 , Jan 1987, Paris, P61.

³علي محمد منصور، "مبادئ الإدارة و المفاهيم"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999، ص91.

⁴سونيا البكري، "نظم المعلومات الإدارية"، دراسات في الاتجاهات الحديثة للإدارة المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 82-83، ص1997

، فلا تكون مختصرة أكثر من اللازم مما قد يفقدها معناها و لا تكون مفصلة بأكثر من اللازم مما قد يؤدي إلى سرعة ملل المستخدم، و بالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومة المطلوبة.

الشكل رقم (05): خصائص المعلومات



المصدر : خالد رجم، مرجع سبق ذكره، ص9

أهمية المعلومات بالنسبة للمؤسسات

تكتسي المعلومات أهمية بالغة في حياة الأفراد والمؤسسات، فقد أصبحت من أهم الموارد التي لا يمكن أن تستغني عنها المؤسسات في القيام بأعمالها ونشاطاتها، وخاصة في هذا العصر المليء بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة في مختلف مجالات الحياة، وتتضح هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

■ تلعب المعلومات دورا مهما في إدارة المؤسسة داخليا من خلال تسهيل القيام بالوظائف، فتوفر المعلومات الصحيحة وفي الوقت المناسب يسهل من أداء الوظائف واتخاذ القرارات السليمة، كما أن انسياب المعلومات بين مختلف هذه الوظائف عن طريق الاتصالات الفعالة من شأنه أن يرفع من مستوى أداء المؤسسة ككل.

■ تساعد المعلومات المسيرين على صنع واتخاذ القرارات السليمة؛ ذلك أنها تُعتبر المادة الأولية للقرار ، وبذلك تتم ركن المؤسسة من تحقيق النجاح وضمان الاستمرار في مجال نشاطها.

■ أصبحت المعلومات تُشكل أصلا من أصول المؤسسة مثل: الرأس المال والعنصر البشري والمواد الخام وغيرها، حيث يجب على المسيرين أن ينظروا إليها على أنها استثمار يمكن استغلاله استراتيجيا للحصول على مزايا تنافسية، وليس تكلفة يجب التحكم فيها.

■ أصبحت المعلومات كذلك تشكل سلعة تستطيع المؤسسة بيعها مثل أي سلعة أخرى.

■ لا تقتصر أهمية المعلومات على المستوى الداخلي للمؤسسة فقط، بل تمتد إلى المستوى الخارجي، فهي تعد أداة ربط مع المحيط ؛ فالمعلومات تمكن المؤسسة من التعرف على الأحداث والتطورات التي تطرأ على بيئة عملها

والتي من الممكن أن تؤثر عليها، ومنه فإن المؤسسة تحاول من خلال الحصول على المعلومات التكيف مع الأوضاع الجديدة. تعد المعلومات المنطلق الأساسي للحصول على المعرفة والتي أصبحت لها أهمية أكبر من المعلومات نفسها؛ فالمعرفة أصبحت السمة المميزة للمؤسسات المعاصرة في عصرنا الحالي وهي أساس اكتساب الميزة التنافسية والعامل الأساسي الذي يحدد تنافسية المؤسسات؛ ففي ظل الانتقال إلى ما يعرف الآن باقتصاد المعرفة فإن القدرة على إنتاج وخلق الثروة أصبح لا يعتمد فقط على عوامل الإنتاج المادية، بل كذلك على أصول أخرى غير مادية معنوية ، والمتمثلة أساسا في المعرفة، الكفاءات المتميزة وفي القدرة على الوصول إلى المعلومات، وكذا القدرة على إيجاد الحلول للمشكلات المطروحة وغيره.

المبحث الثاني : مدخل إلى نظم المعلومات

يمثل نظام المعلومات الإصدار المتكامل لتدفق المعلومات من مصادرها المختلفة إلى مراكز استخدامها لاتخاذ القرارات، فيتم تصميم نظام المعلومات بطريقة تسمح للمعلومات الناتجة في جزء من التنظيم بالتدفق إلى أجزاء التنظيم التي تحتاج إليها، وذلك بالشكل والتوقيت المناسبين، كذلك يضمن نظام المعلومات الفعال وصول المعلومات من مصادرها خارج التنظيم، ولكنها ذات تأثير على عملية اتخاذ القرارات بنفس الشريطة، أي تناسب الشكل والتوقيت مع احتياجات متخذ القرار.

وفي هذا المبحث نتناول مفهوم نظام المعلومات ومكوناته وخصائصه، ودور الأنظمة في المنظمات.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات

تعددت التعاريف الخاصة بنظام المعلومات، ولذا سنتطرق إلى أهم هذه التعاريف فيما يلي :

- ✓ اعتبر عبد الرحمان الصباغ، نظام المعلومات بأنه " نظام متكامل من العنصر البشري والآلات، يهدف إلى تقديم معلومات لدعم عمليات اتخاذ القرارات في المنظمة، ويستخدم النظام في ذلك أجهزة وبرمجيات الحاسب الآلي والإجراءات و نماذج اتخاذ القرار وقواعد البيانات.1
- ✓ بالنسبة Reix Robert نظام المعلومات هو: "مجموعة من موارد المنظمة: من وسائل و برامج و موظفين و معطيات و إجراءات تسمح بجمع ، معالجة ، تخزين و إيصال المعلومات في شكل معطيات أو نصوص أو صور... الخ في المنظمة.2"
- ✓ أما Dourneau، فقد اعتبر أن نظام المعلومات: " هو تلك الذاكرة الضخمة، التي تسعى إلى دمة صانعي القرار و مختلف مستعملي المعلومات، بحيث تكون قادرة على إحاطتهم بالوضع الحالية 3
- ✓ يعرف نظام المعلومات بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية و الآلية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع.4
- ✓ ويعرف أيضا بأنه هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة و مترابطة من الأعمال و العناصر و الموارد تقوم بتجميع و تشغيل و إدارة و رقابة البيانات بغرض إنتاج و توصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من القنوات و خطوط الاتصال.5

1 عبد الرحمان الصباغ، "نظام المعلومات الإدارية"، دار زهران، الأردن، 1999، ص 162.

2 REIX Robert, " Systèmes d'information et management des Organisations", Edition Vuibert, 1995 P73.

3مداني بن بلغيث، "فعالية نظام المعلومات المحاسبية في التسيير و اتخاذ القرار دراسة حالة MOS-MAG وحدة ورقلة"، مذكرة ماجستير غير منشورة،

معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 28

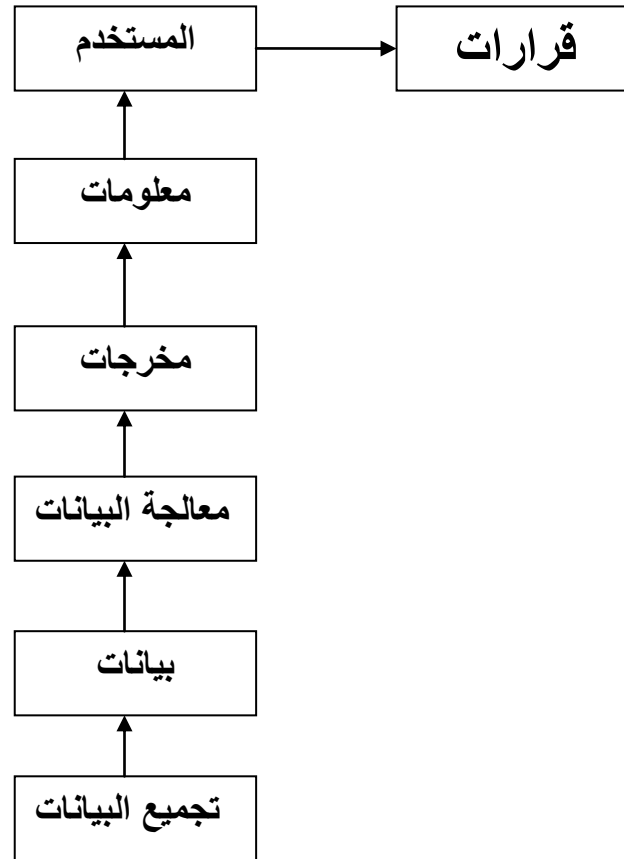
4كمال الدين مصطفى الدهراوي، "نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2008، ص 25

5ساكت فاطمة الزهراء، "أهمية نظام المعلومات في المؤسسة الخدمائية دراسة حالة التأمينات في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة

الجلالي اليابس، سدي بلعياص، 2012، ص 91

- ✓ نظام المعلومات هو مجموعة منظمة من الموارد: الأجهزة، البرامج، الموظفين، البيانات، الإجراءات ... ، مما يسمح بالحصول على المعلومات ومعالجتها وتخزينها في شكل بيانات، نصوص، صور، أصوات، الخ في وبين المنظمات.
- ✓ يمكن تعريف نظام معلومات فنيا كمجموعة من المكونات المترابطة تهدف إلى جمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات لدعم القرار والتحكم في المؤسسة. وبالإضافة إلى دعم عملية صنع القرار، التنسيق، والسيطرة، فان نظم المعلومات تساعد أيضا الإدارة العليا على تحليل المشاكل و الموضوعات المعقدة بتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرار.

الشكل رقم (06) : نظام المعلومات حسب رؤية لوكاس Lucas

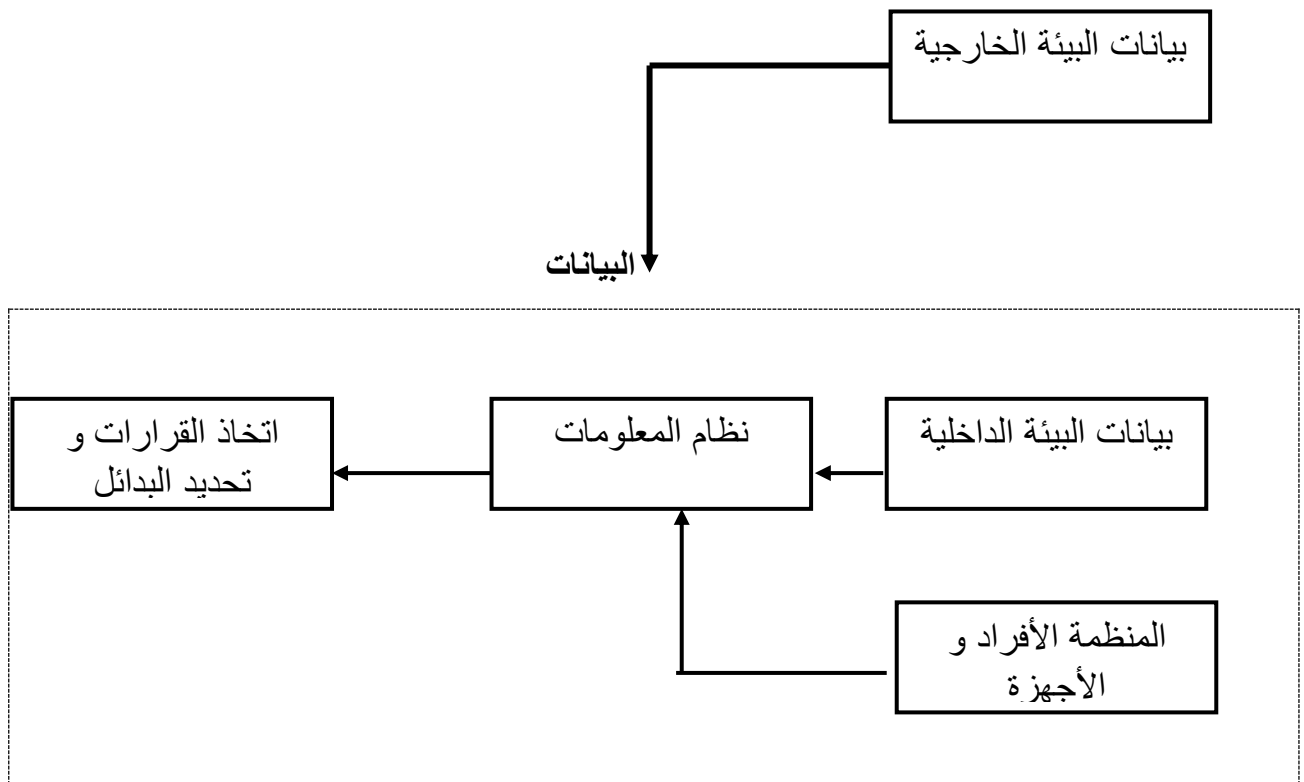


المصدر: محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص178.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستخلص أهم السمات و المواصفات التي يتميز بها وهي:

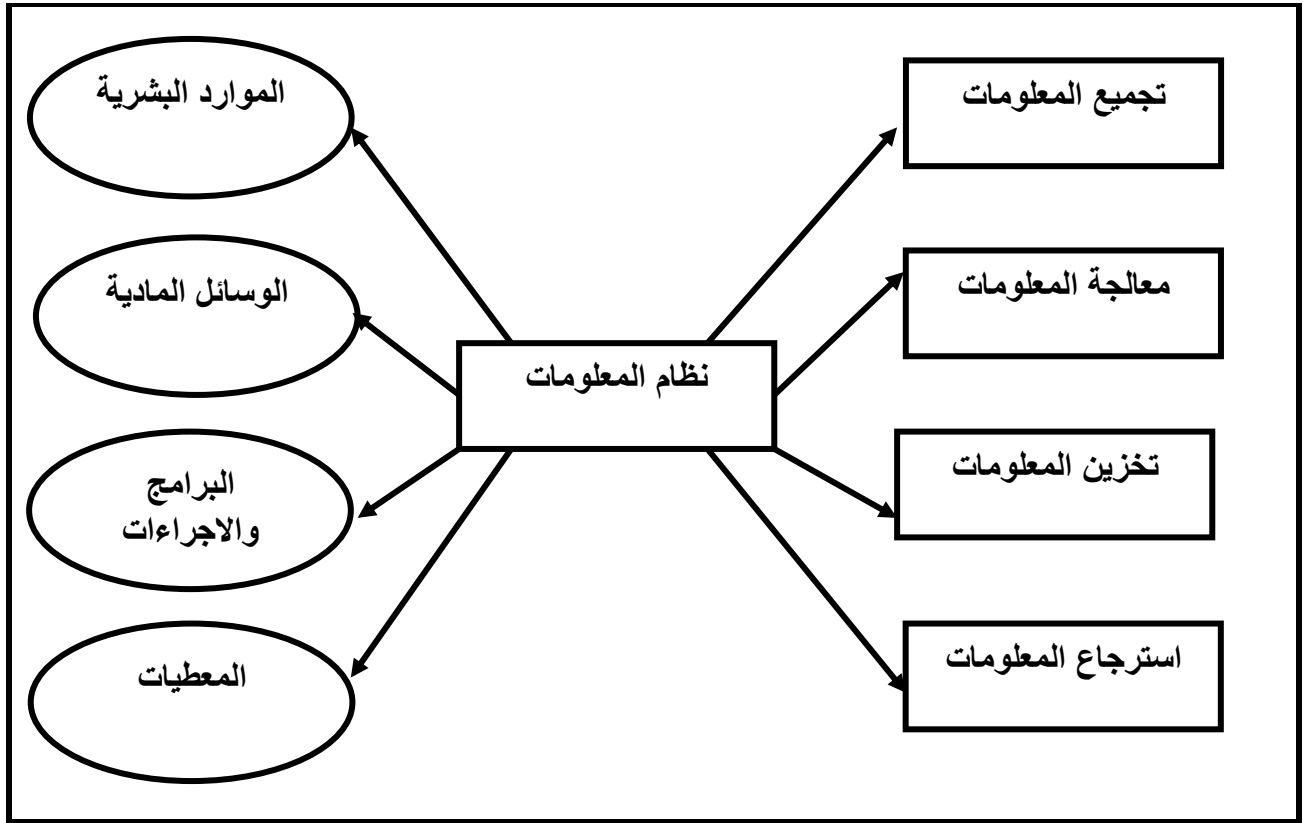
- أن نظام المعلومات هو نظام لإنتاج المعلومات التي تستخدم لدعم نشاطات المديرين و العمال الآخرين، إنه مجموعة المكونات المتداخلة و الاجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع ، تشغيل ، تخزين ، توزيع ، نشر و استرجاع المعلومات التي تحتاجها المنظمة بهدف تدعيم اتخاذ القرار، التعاون، التحليل، التصور والرقابة داخل المنظمة.
- أن نظام المعلومات هو نظام متكامل يتكون من أفراد و معدات و آلات تضمن تبادل المعلومات داخل المنظمة، ويربط المنظمة ببيئتها الخارجية، و يعمل على إدخال مجموعة من المدخلات التي تمثل بيانات و معطيات مختلفة، يتم معالجتها للوصول إلى مجموعة من المخرجات للحصول على نتائج أفضل مقارنة بالمعايير المحددة لقياس الفائدة أو المردود. كما يزود صانعي القرار بالمعلومات الضرورية اللازمة لمعرفة وضعية البيئة الداخلية و الخارجية للمنظمة، إضافة إلى التنبؤ بمستقبل المنظمة وهذا بالاستغلال الجيد والاستعمال الأمثل للمعلومات المتوفرة لديها والشكل الحالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (07) : شكل عام لنظام المعلومات



Source : ABTEY. B. H et VINAY. A , « contrôle de la gestion stratégique de l'entreprise approche par le système information », édition Clet, 1984, p55.

الشكل رقم (08): مفهوم نظام المعلومات



المصدر: خالد رجم، نظام المعلومات، ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مبراح، ورقلة ، 2018، ص 2.

المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات

إن البيانات المتدفقة داخل أقسام المنظمة أو في محيطها الخارجي تعتبر مادة خام ينبغي استغلالها، إذ بواسطة هذه البيانات يتمكن المسير من التحكم في عملية التسيير واتخاذ القرارات الملائمة، ومن هنا كانت الحاجة إلى نظم المعلومات التي تقوم بمجموعة من الوظائف، وفي هذا يقول راكس روبرت "المعلومات حتى تكون مستعملة يجب أن تكون مجمعة، محجوزة، محمولة ثم موزعة"¹.

ولهذا تم تحديد وظائف نظام المعلومات كالتالي²:

1. جمع البيانات: تتمثل الوظيفة الأولى لنظام المعلومات في جمع البيانات سواء من البيئة الداخلية و البيئة الخارجية، وبصفة عامة هناك مصدرين للحصول على البيانات³:

1 REIX Robert, "traitement des informations", les éditions foucher, paris, 1980, p10.

2 نجم عبد الله الحميدي، عبد الرحمن العبيد و سلوى أمين السامرائي، "نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر"، داروائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص 76-77.

3 عبد الله حمود علي سراج، "خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية في إطار الإستراتيجية التنافسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 46.

أ- المصادر الداخلية: وهي كل الوثائق المحاسبية والإدارية التي تتوفر على بيانات تصف نشاط المنظمة، كأرشيف المنظمة على مستوى كل قسم، ملفات الزبائن، تقارير البائعين التابعين للمنظمة، تقارير الاتصالات التجارية.1

ب- المصادر الخارجية: إن الحصول على البيانات الخارجية يحتاج إلى مجهودات وقدرات أكبر من أجل امتلاكها، لأنها وير موجودة في المنظمة نفسها، ويتم الحصول عليها من خلال المعاملات التي تقوم بها المنظمة مع بيئتها الخارجية سواء مع الدولة أو العملاء أو الموردين.

2. معالجة البيانات:

المعالجة هي عملية تساعد على تحويل البيانات إلى معلومات، وهذه الأخيرة تمكن من خدمة استخدامات متعددة. ويمكن الإشارة أيضا إلى أن المعالجة هي عملية تحويل البيانات من هيئتها الخام (المدخلات) تحول إلى معلومات (مخرجات) ذات معنى وقيمة، فالمعالجة هي مهمة حيوية و تتم من خلال إجراء عمليات مختلفة بالحساب و بالمقارنة... الخ. الحساب من خلال حساب رصيد الزبون عند قيام المنظمة بعملية البيع (وذلك بقيام المنظمة بتحويل بيانات البيع (مثلا: فاتورة البيع) من خلال نظام المعلومات إلى يومية البيع)، و المقارنة تتم من خلال مقارنة رصيدين، التأكد من الرمز.

3. تخزين المعلومات:

تعتبر عملية تخزين المعلومات ضرورية ومهمة، فالمعلومات إما أن تستخدم بصفة فورية من قبل المستفيدين، أو تخزن لحين استرجاعها في عملية لاحقة عندما تظهر الحاجة إليها مجددا من الجهات المستفيدة، و ذلك من خلال استرجاعها وفق أساليب معينة يتم إعدادها عند القيام بتصميم نظام الإسترجاع الملائم.2

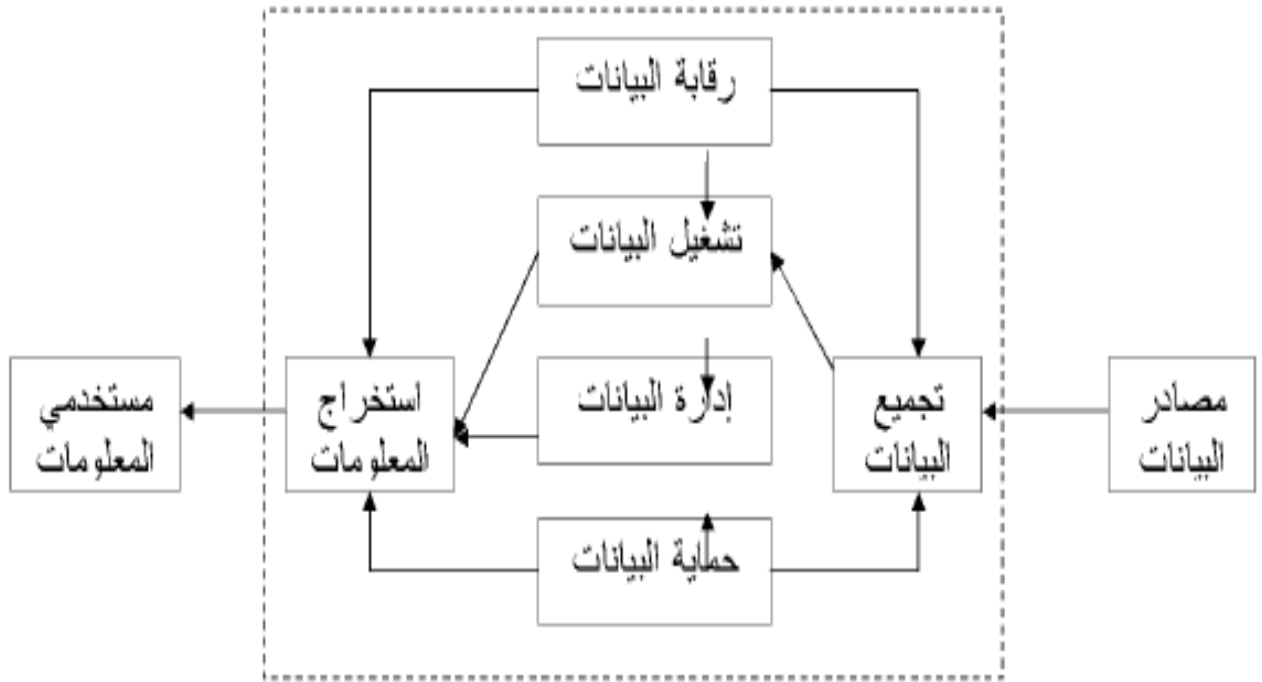
4. بث المعلومات واتخاذ القرار:

المعلومات المعالجة تصبح جاهزة الاستخدام من قبل المستخدم النهائي. هذه العملية أي عملية البث تتم من خلال نموذج الكتابة مثل التقارير المالية و نموذج مباشر مثل شبكة الاتصال الداخلية في المنظمة ما بين الموظفين، و يمكن أن نقول أن مرحلة المعالجة لا تكون لها أي قيمة إذا تم تخزينها و لم يتم نشرها في الوقت المناسب و إلى الشخص المناسب لاتخاذ القرار المناسب، إذا فكل المراحل السابقة لا معنى لها ما لم تنشر المعلومة لتصل إلى متخذ القرار بالمنظمة، على سبيل المثال المؤسسة حققت خسارة في الميزانية الختامية فهذه المعلومة هي تقرير خرج من نظام معلومات في المؤسسة، و الذي من خلاله يتم تحديد مسار المؤسسة من خلال بقاءها في السوق أو خروجها

1 DAYAN Armand, "Marketing industriel", vuibert, 4ème édition, 1999, p34.

2 محمد عبد حسين آل فرج الطائي، مرجع سبق ذكره، ص125.

الشكل رقم 09 : وظائف ومهام نظم المعلومات



المصدر: العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية ومحاسبة، أكتوبر 2008 ص3

المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات

تظهر أهمية نظام المعلومات من خلال عمل النظام و توفر البيانات و المعلومات في الوقت المناسب و بالجودة المناسبة و بالدقة المناسبة. و تتجلى أهمية نظام المعلومات فيما يلي: 1. توفير المعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات، إذ أنها الطريق إلى جانب ما يقوم به النظام من إعداد المعلومات بطريقة ملخصة على كل بديل و أثرها على الأهداف المطلوب تحقيقها، فكلما توافرت معلومات كافية و دقيقة كلما ساعد ذلك على تحقيق أحسن النتائج في التخطيط و التنفيذ و الرقابة لأنشطة المنظمة.

2. تمكن نظم المعلومات من استخراج مجموعة ضخمة من المعلومات بشكل تلقائي يساعد على حساب جدوى كل أنشطة المؤسسة، فمثلا يمكن حساب كل عميل و كل مورد و كل سلعة و كل منطقة بيعية و مساهمة كل عنصر في الأرباح الكلية للمؤسسة

1 طلعت أسعد عبد الحميد، "التسويق الفعال"، مكتبة الشقري، مصر، بدون سنة نشر، ص.2

3. إمكانية تعديل المعلومات دون جهد من خلال نظام الحاسب الآلي (Online) و الإجابة على أي أسئلة التي تتعلق مثلا بالعملاء أو السلع أو رجال البيع بشكل فوري، كما يمكن أن تستخدم في تحليل نتائج النشاط اليومي موزعا جغرافيا أو طبقا لنوعية العملاء

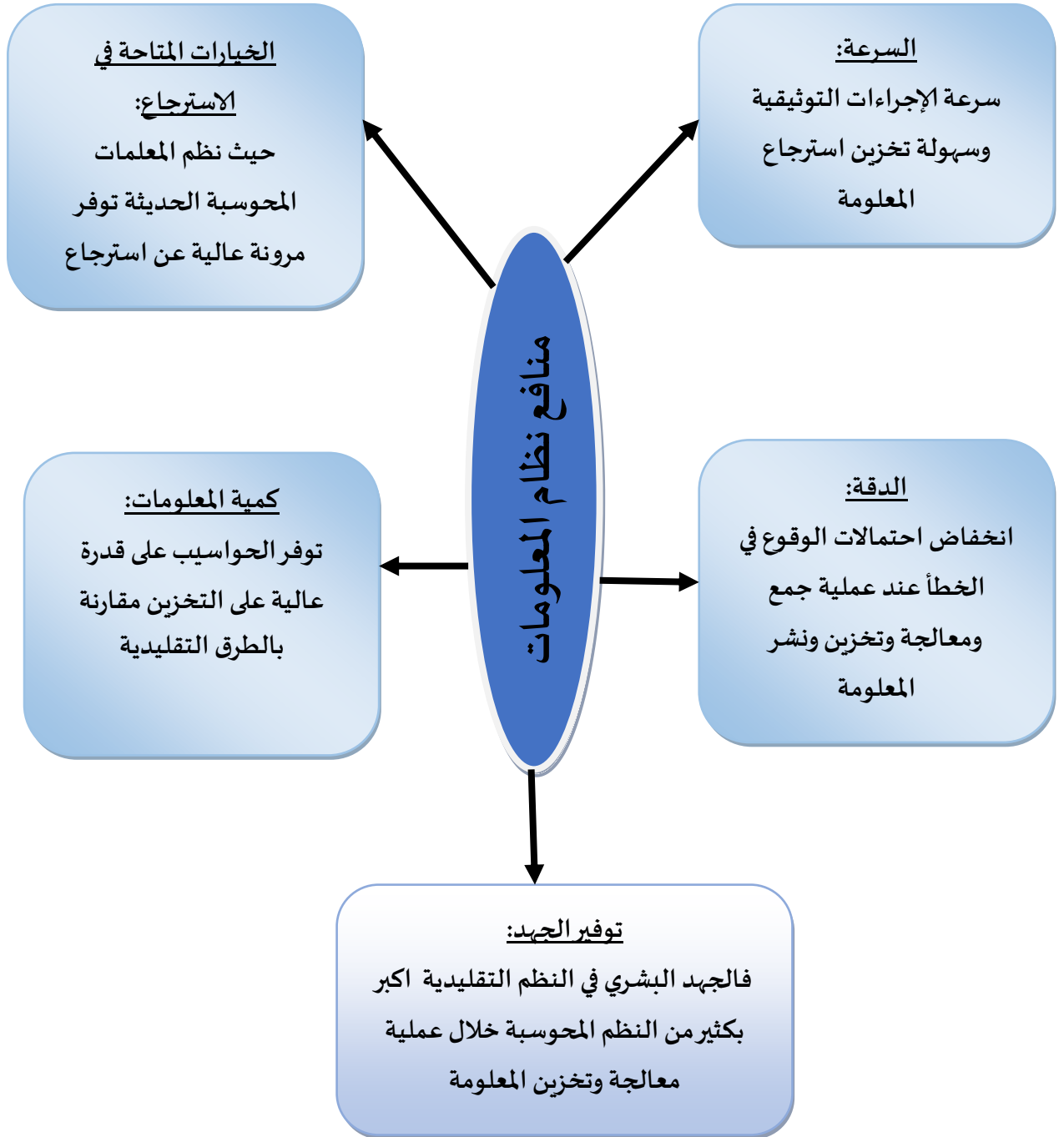
✓ تطوير أنظمة المؤسسة و رفع أدائها: من خلال الرقابة المستمرة وكشف الانحرافات ثم اتخاذ الاجراءات التصحيحية؛

✓ التنسيق بين مختلف أجزاء المنظمة من خلال توفير مختلف المعلومات المتعلقة بكافة المستويات لتنظيمية و مختلف الوظائف وهذا لإعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن المؤسسة.

الجدول رقم (01) : النظرة الحديثة لنظم المعلومات

| النظرة التقليدية | النظرة الإستراتيجية |
|--|--|
| وظيفة إدارة نظام المعلومات هي مركز تكاليف . | نظام المعلومات عنصر من عناصر سلسلة القيمة. |
| تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي وسيلة . | نظام المعلومات هو أصل من أصول المؤسسة. |
| تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لها آثار ودور وظيفي وتشغيلي. | نظام المعلومات له وظيفة الدعم الاستراتيجي. |
| تستغل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كال وظيفة على حدا. | نظام المعلومات عبارة عن نظام مدمج و متكامل و يشارك في تسييره جميع الأطراف. |
| تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ميدان محتكر من طرف مهندسي الإعلام الآلي فقط. | نظام المعلومات ميدان متعدد وليس مخصص لفئة معينة حيث يستخدم و يسير من طرف المسيرين + مهندسي الإعلام الآلي |

الشكل رقم (10): منافع نظام المعلومات



المصدر : خالد رجم، مرجع سبق ذكره، ص16

المطلب الرابع: المخاطر نظم المعلومات

(1) من حيث مصدرها: توجد عدت المخاطر نظم المعلومات تختلف من حيث المصدر:

1. مخاطر داخلية: حيث يعتبر موظفي المنشآت هم المصدر الرئيسي للمخاطر الداخلية التي تتعرض لها نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية وذلك لأن موظفي المنشآت على علم ومعرفة بمعلومات النظام وأكثر دراية من غيرهم بالنظام الرقابي المطبق لدى المنشأة، ومعرفة نقاط القوة والضعف ونقاط القصور لهذا النظام ويكون لديهم القدرة على التعامل مع المعلومات والوصول إليها من خلال صلاحيات الدخول الممنوحة لهم، لذلك فإن موظفي الشركة غير الأمناء يستطيعون الوصول للبيانات وإمكانية تدميرها أو تحريفها أو تغييرها.

2. مخاطر خارجية: وتتمثل في أشخاص خارج المنشأة ليس لهم علاقة مباشرة بالمنشأة مثل قرصنة المعلومات والمنافسين الذين يحاولون اختراق الضوابط الرقابية والأمنية للنظام بهدف الحصول على معلومات سرية عن المنشأة أو قد تتمثل في كوارث طبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والتي قد تحدث تدمير جزئي أو كلي للنظام في المنشأة.

(2) من حيث المتسبب لها

1. مخاطر ناتجة عن العنصر البشري: وتلك الأخطاء قد تحدث من قبل أشخاص بشكل مقصود وبهدف الغش والتلاعب أو بشكل غير مقصود نتيجة الجهل أو السهو أو الخطأ.

2. مخاطر ناتجة عن العنصر غير البشري: وهي تلك المخاطر التي قد تحدث بسبب كوارث طبيعية ليس للإنسان علاقة بها مثل حدوث الزلازل والبراكين والفيضانات والتي قد تؤدي إلى تلف النظام ككل أو جزء منه

(3) من حيث العمدية (القصد)

1. مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة (مقصودة): وتتمثل في تصرفات يقوم بها الشخص متعمدا مثل إدخال بيانات خاطئة وهو يعلم ذلك، أو قيامه بتدمير بعض البيانات متعمدا ذلك بهدف الغش والتلاعب والسرقة، وتعتبر هذه المخاطر من المخاطر المؤثرة جدا على النظام

2. خاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة (غير مقصودة): وتتمثل في تصرفات يقوم بها الأشخاص نتيجة الجهل وعدم الخبرة الكافية كإدخالهم لبيانات بطريقة خاطئة بسبب عدم معرفتهم بطرق ادخالها أو السهو في عملية التسجيل وتعتبر هذه، المخاطر أقل ضا من المخاطر المقصودة وذلك لإمكانية إصلاحها.

(4) من حيث الآثار الناتجة عنها: تتعدد وتفرق المخاطر من حيث الآثار الناتجة عنها:

1. مخاطر تنتج عنها أضرار مادية: وهي المخاطر التي تؤدي إلى حدوث أضرار للنظام وأجهزة الكمبيوتر أو تدمير لوسائل تخزين البيانات والتي قد يكون سببها كوارث طبيعية لا علاقة للإنسان بها أو قد تكون بسبب البشر بطريقة متعمدة أو عفوية.

2. مخاطر فنية ومنطقية: وهي المخاطر الناتجة عن أحداث قد تؤثر على البيانات وإمكانية الحصول عليها للأشخاص المخول لهم بذلك عند الحاجة لها أو إفشاء بيانات سرية لأشخاص غير مصرح لهم بمعرفتها وذلك من خلال تعطيل في ذاكرة الكمبيوتر أو إدخال فيروسات للكمبيوتر قد تفسد البيانات أو جزء منها وتلك المخاطر قد تؤثر على الموقف التنافسي للمنشأة وقد تحدث المخاطر السابقة من خلال قيام المهاجم بالبحث في مخلفات التقنية الخاصة بالمؤسسة من قمامة وأوراق متروكة بهدف الحصول على أية معلومات قد تساعد على اختراق النظام للحصول على كلمات السر المدونة على الأوراق الملقاة أو الأقراص الصلبة التي يتم استبدالها، أو أي معلومة أخرى تساهم في اختراق النظام والتي تعرف بتقنية القمامة، ونستطيع أن ندرك درجة خطورة تقنية القمامة من خلال معرفة ما حصل مع وزارة العدل الأمريكية.

حيث قامت وزارة العدل الأمريكية ببيع مخلفات أجهزة تقنية بعد أن تق إتلانها وكان من ضمن تلك المخلفات جهاز كمبيوتر يحتوي قرصه الصلب على كافة العناوين الخاصة ببرنامج حماية الشهود وخوفا من نشر تلك المعلومات أو استثمارها ضد الوزارة فقد قامت وزارة العدل بنقل كافة الشهود وتغيير مكان أقاماتهم وهوياتهم وهذا تطلب تكلفة مالية ضخمة وذلك بسبب الإخفاق في إتلاف الأقراص بطريقة صحيحة.

5) المخاطر من حيث علاقتها بمراحل النظام: لمخاطر علاقة من حيث مراحل نظم المعلومات نذكر منها:

1. مخاطر المدخلات: وهي المخاطر الناتجة عن عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكلها الصحيح أو عدم نقل البيانات بدقة خلال خطوط الاتصال وتتمثل المخاطر المتعلقة بأمن المدخلات إلى أربعة أقسام أساسية وهي:

أ- خلل بيانات غير سليمة:

ويتم ذلك من خلال خلق بيانات غير حقيقية ولكن بواسطة مستندات صحيحة يتم وضعها داخل مجموعة من العمليات دون أن يتم اكتشافها، ومثال ذلك استخدام أسماء وهمية لموظفين لا يعملون بالشركة وإدراج تلك الأسماء ضمن كشوف الرواتب وصرف رواتب شهرية لهم أو إدخال فواتير وهمية باسم أحد الموردين.

ب- تعديل أو تحريف البيانات المدخلات:

ويتم ذلك من خلال التلاعب في المدخلات والمستندات الأصلية بعد اعتمادها من قبل المسؤول وقبل إدخالها إلى النظام، وذلك عن طريق تغيير في أرقام مبالغ بعض العمليات لصالح المحرف، أو تغيير أسماء بعض العملاء أو معدلات الفائدة.

ت- حذف بعض المدخلات:

ويحدث ذلك من خلال حذف أو استبعاد بعض البيانات قبل إدخالها إلى الحاسب الآلي، وذلك إما بشكل متعمد ومقصود أو بشكل غير متعمد وغير مقصود، ومثال ذلك قيام الموظف المسؤول عن المرتبات في المنشأة بتدمير مذكرات وتعديلات تفصيلات حساب البنك لحساب آخر خاص بالموظف المحرف.

ج- إدخال البيانات أكثر من مرة:

والمقصود بذلك قيام الموظف بتكرار إدخال البيانات إلى الحاسب إما بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، ويتم ذلك من خلال إدخال بيانات بعض المستندات أكثر من مرة إلى النظام قبل أوامر الدفع وذلك إما بعمل نسخ إضافية من المستندات الأصلية وتقديم كل من الصورة والأصل أو إعادة إدخال البيانات مرة أخرى إلى النظام.

2. مخاطر تشغيل البيانات: ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالبيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب والبرامج التي تقوم بتشغيل تلك البيانات وتتمثل مخاطر تشغيل البيانات في الاستخدام غير المصرح به لنظام وبرنامج التشغيل وتحريف وتعديل البرامج بطريقة غير قانونية أو عمل نسخ غير قانونية أو سرقة البيانات الموجودة على الحاسب الآلي، ومثال على ذلك قيام الموظف بإعطاء أوامر للبرنامج بأن لا يسجل أي قيود في السجلات المالية تتعلق بعمليات البيع الخاصة بعميل معين من أجل الاستفادة من مبلغ العملية لصالح المحرف نفسه.

3. مخاطر مخرجات الحاسب: ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عملية تشغيل ومعالجة البيانات، وقد تحدث تلك المخاطر من خلال طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات أو خلق مخرجات زائفة وغير صحيحة أو سرقة مخرجات الحاسب أو إساءة استخدامها أو عمل نسخ غير مصرح بها من المخرجات أو الكشف الغير مسموح به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق أو طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مسموح لهم بذلك، كذلك توجيه تلك المطبوعات والمعلومات خطأ إلى أشخاص ليس لهم الحق في الاطلاع على تلك المعلومات أو تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها مما يؤدي إلى استخدام تلك المعلومات في أمور تسيء إلى المؤسسة وتضر بمصالحها.

6) مخاطر نظم المعلومات حسب الغرض منها

تعرض نظم المعلومات الحاسوبية إلى العديد من الأخطار وتهديدات التي قد تهدد أمن نظم معلوماتها، وقد تتنوع مصادر تلك تهديدات بحسب الأغراض التي تقوم بها تلك النظم ويمكن تصنيف أنواع التهديدات والأخطار بحسب مصادرها إلى أربعة أنواع رئيسية:

✓ خرق النظم الحاسوبية بهدف الاطلاع على المعلومات المخزنة فيها والوصول إلى معلومات شخصية أو أمنية عن شخص ما، أو التجسس الصناعي، أو التجسس المعادي للوصول إلى معلومات عسكرية سرية.

✓ خرق النظم الحاسوبية بهدف التزوير أو الاحتيال (التلاعب بالحسابات في البنوك، التلاعب بفاتورة الهاتف، التلاعب بالضرائب، تغيير بيانات شخصية من السجل المدني أو السجل العام للموظفين، إلخ)

✓ خرق النظم الحاسوبية بهدف تعطيل هذه النظم عن العمل لأغراض تخريبية باستخدام ما يسمى البرامج الخبيثة (مثل الفيروسات، الدودة، حصان طروادة، أو القنابل الإلكترونية) إما من قبل الأفراد أو العصابات أو الجهات الأجنبية بغرض شل هذه النظم الحاسوبية (أو المواقع على الانترنت) عن العمل وخاصة في ظروف خاصة أو في أوقات الحرب.

✓ أخطار ناتجة عن فشل التجهيزات في العمل، أعطال كهربائية، حريق، كوارث طبيعية (فيضانات، زلزال)

(7) مخاطر بيئية: وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية، مثل الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق، وسواء كانت تلك الكوارث طبيعية أو غير طبيعية فإنها قد تؤثر على عمل النظام وقد تؤدي إلى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على أمن وسلامة نظم المعلومات الالكترونية.

المبحث الثالث : نظام تخطيط موارد الشركات ERP

تأتي كلمة ERP اختصارا لـ Enterprise Ressource Planning أما بالنسبة للفرنسية فهي اختصار لكلمة Progiciels de Gestion Intégrés أو تخطيط موارد الشركات , ويمكن أن تتخيلها كأتمتة لأعمال الشركات مهما كان نشاطها (صناعية , مبيعات , جمعيات خيرية , مستشفيات , مالية...)

المطلب الاول : ماهية نظام تخطيط موارد الشركات

تعتبر نظم تخطيط موارد الشركات ERP إحدى نظم معالجة التبادلات المتقدمة، حيث تتعامل مع الوظائف بشكل منفصل.

كما يعمل نظام تخطيط موارد المؤسسة على قاعدة تكامل تطبيقات الأعمال، أو النماذج لدعم العمليات ضمن المبادلات الوظيفية في المؤسسة على قاعدة تكامل و تعاون جميع الوظائف و الأقسام في المؤسسة في نظام معلومات قادر على تلبية احتياجاتها مع تحقيق الفاعلية و الكفاءة في الأداء مثل سجلات الرواتب، المحاسبة، الذمم المدينة، الذمم الدائنة، تخطيط متطلبات المواد، إدارة الطلبات، السيطرة على المخزون، و إدارة الموارد البشرية¹.

تجمع نظم المؤسسة البيانات من مختلف الأعمال و الأنشطة الرئيسية سواء الإنتاج و التصنيع، المحاسبة و المالية، المبيعات و التسويق، و الموارد البشرية. ثم تخزن البيانات في مخزن نظام برمجيات موحد، و الذي يمكن أن يستخدم من قبل الأجزاء الأخرى في المؤسسة، حيث تركز هذه النظم مبدئيا على تكامل المعالجات بين الوظائف المختلفة².

1. تعريف : نظام متكامل مبني على قاعدة بيانات مركزية يهدف إلى إدارة الموارد المالية و البشرية و إدارة مهام و مشاريع المؤسسة بطريقة مرنة تضمن سهولة تدفق المعلومات بين جميع الأطراف و إنجاز المعاملات المختلفة بجودة عالية .

ويمكن تعريفه أيضا بأنه " حزمة متكاملة من الأنظمة المحاسبية و المالية و الإدارية" لإدارة موارد الشركة و التخطيط الاستراتيجي لمعلومات الشركة الضخمة و يعتمد على قاعدة بيانات موحدة

1 MARTIN. E. Wainright, BROWN Carol. V, DEHAYES Daniel. W, HOFER Jeffrey. A & PERKINS William. C, 2002, Op-Cit , P180.

2 LAUDON Kennth. C & LAUDON Jane. P, 2006, Op-Cit, P56.



المصدر : خالد رجم ، مرجع سبق ذكره، ص60

2. خصائص نظام ERP

- ✓ نظام واحد مجمع ، ساهم في إعداده جميع المستخدمين
- ✓ نظام قابل لانسياب العمليات وتدقق العمل.
- ✓ القابلية للمشاركة في البيانات بسهولة بين الإدارات المختلفة بالمنظمة.
- ✓ تقديم تقارير أنية

3. أهداف نظام تخطيط موارد الشركات (ERP)

- ✓ إيجاد قاعدة للعمل بطريقة مركزية ومرنة.
- ✓ أداء المهام بطريقة تعاونية شفافة وجماعية
- ✓ الاحتفاظ بسجل حي للمراسلات و الوثائق وغيرها.
- ✓ توفير خدمة الإطلاع على الخدمات الذاتية للموظفين.
- ✓ تسهيل عملية التواصل مع المؤسسات الخارجية.
- ✓ تبسيط العمليات والمهام والإسراع في إنجازها وضمان جودة المعاملات المالية.
- ✓ إدارة المشاريع ومتابعة تنفيذها وتوثيقها

4. وظائف نظام تخطيط موارد الشركات (ERP):

- خدمة إدارة المشاريع :التي تمكن الموظفين من إعداد جميع المشاريع والمهام ، وتصور أعباء العمل وتحديد الأولويات وإعداد التقارير وتساعد في إعطاء مؤشرات الأداء الوظيفي
- خدمة إدارة الموارد البشرية :التي تتيح تفعيل دور وقيمة الموارد البشرية وكل ما تحتص بالموظفين من توظيف وتدريب وغيرها.

- خدمة إدارة الموارد المالية: التي تساعد في تسهيل القيام بالمعاملات المالية وإنجازها في فترة زمنية قصيرة
- خدمة إدارة المشتريات والعقود: التي تسهل عمليات الشراء والتعاقد ومتابعة المناقصات وغيرها
- خدمة إدارة الخدمات اللوجيستية: التي تمكن من إدارة المخازن بطريقة فعالة.
- خدمة إدارة الأنشطة التشغيلية اليومية.

5. الفوائد المتوقعة من تطيل نظام تخطيط موارد الشركات:

الفوائد التي يحق للمؤسسة أن تتوقعها من تنفيذ نظام تخطيط موارد الشركات هي نوعين، من جهة الفوائد المرتبطة بالإنتاجية الإدارية، والتي تعتبر ملموسة، و من جهة أخرى الفوائد التشغيلية الأخرى من خلال نوعية جيدة للقرار والإنتاج، ترتبط هذه الأخيرة بالعمليات الوظيفية، وبالتالي فهي غير ملموسة. بسبب عمليات الدمج والحيازة المتتالية المجموعات الكبيرة كونت نظم معلومات في كثير من الأحيان غير متجانسة وغير متكاملة، الأمر يتعلق بالتجميع، ما يمكن تسميته الخليط التطبيقي (patchwork) وهذا أمر مرفوض أساسا للدوران السلس للمعلومات عبر العمليات.

في كثير من الأحيان، الشركات الكبيرة لديها تطبيقات محددة لكل مجال وظيفي (مثل الإنتاج، المحاسبة، والخدمات اللوجيستية، الخ) وقامت بتألية المعالجات و العمليات المتكدة، وبالتالي توليد مكاسب إنتاجية في كل مجال و بشكل مستقل عن المجالات الأخرى هذا الأسلوب في إعداد نظام معلومات حسب المجال يشكل الخليط التطبيقي، تقنيات التواصل تعوض جزئيا فقط في هذا التفكك، لأن نوعية واتساق و ترابط المعلومات التي تنتقل من نظام إلى آخر يمكن أن تكون في بعض الأحيان ضعيفة، وتتوفر لكن بشكل متأخر. يتم حل هذه السلبيات من خلال التكامل الوظيفي الذي يقدمه ERP، فهذا النظام يسمح بتحقيق فوري تقريبا للفوائد المرتبطة بالإنتاجية الإدارية. في الواقع، التكامل الوظيفي يسمح بأتمتة وتوحيد إنتاج المعلومات من خلال ضمان المصدقية، الاتساق و بتكلفة أقل، كل هذه المكاسب ممكنة من خلال الانضباط الطبيعي الذي فرضه نظام تخطيط موارد المؤسسات وتشمل ما يلي:

- معلومات مراقبة من المصدر: الذي سيتطلب الأخذ في الاعتبار القيود الأخرى من حيث سلاسة واتساق المعلومات؛
 - مستودع واحد ، على الأقل داخل النطاق المالي أو التحليلي، والذي سوف يؤدي إلى توحيد الملفات الرئيسية أثناء التثبيت؛
 - إزالة الكثير من الواجهات حسب طبيعة نظام تخطيط موارد المؤسسات.
- وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاجية الإدارية من خلال إلغاء كافة الأنشطة اليدوية للبحوث، المقارنة، المقاربة ، ودعائم أخرى. من المهم أيضا أن نلاحظ أن تركيب نظام تخطيط موارد المؤسسات، سوف يسمح من خلال تنسيق التطبيقات المعلوماتية حول نفس التكنولوجيا، من تعظيم تكلفة صيانة نظام المعلومات.
- هذا الانخفاض في تكلفة الملكية يرجع حقيقة إلى:

- تقليل تكاليف صيانة الواجهات وتكاليف التشغيل المقابلة لها
- القدرة على تركيز الخبرات لمختلف المتخصصين ؛

• تقرير حول المستخدم لجزء من صيانة نظام تخطيط موارد المؤسسات
6. خطوات إختيار نظام متميز لإدارة الموارد في المنظمة ERP

- التخطيط الإستراتيجي.
- إستعراض الإجراءات.
- جمع البيانات وأرشفتها.
- التدريب والإختبار.
- إعتقاد النظام والتقييم.

7. عوامل نجاح ERP

- إعداد وثيقة المتطلبات بشكل جيد بعد فهم طبيعة العمل بأدق تفاصيله
- فرز المشاكل التي تطرح الشركة بالتخلص منها من جراء تركيب نظام ERP.
- الرؤية المستقبلية البعيدة للشركة وأخذها بعين الاعتبار لدى إختيار البرنامج المناسب.
- توفير الدعم القوي من قيادة المنشأة لمدير المشروع أو المُطبق.
- التنسيق بين أطراف المشروع (الاستشاريين وفرق العمل)
- توفير فرق عمل مؤهلة للعمل مع الشركة الاستشارية.
- مشاركة فرق العمل في مراجعة المخرجات و تقديم الملاحظات.
- مشاركة فرق العمل من خلال الالتزام والحضور الدائم في مختلف مراحل المشروع.
- تدريب المستخدمين على الانظمة وإجراءات العمل الجديدة.
- إدارة عملية التغيير ومتابعة الموظفين.

المطلب الثاني : نظام تخطيط موارد المنشأ "SAP"

SAP SE هي شركة برمجيات متعددة الجنسيات ، وهي حاليًا رائدة السوق في مجال تخطيط موارد المؤسسات (ERP). بدأ SAP في عام 1972 من قبل خمسة موظفين سابقين لشركة IBM في مانهايم بألمانيا. الاسم الأصلي لـ SAP، **Systems, Applications and Products** ، يترجم إلى "الأنظمة والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات".

تخدم الشركة حاليًا أكثر من 180 دولة. يقدر أن 77٪ من الأموال المتبادلة من خلال المعاملات التجارية العالمية تمس نظام SAP. غالبية العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMB). تقدم الشركة نماذج النشر المحلية والسحابية والهجينة ، مع التركيز على خيارات الشركة في مجال الحوسبة السحابية.

في عام 2011 ، أطلقت الشركة SAP HANA ، منصة قاعدة بيانات داخل الذاكرة في طليعة استراتيجية الشركة المستقبلية. كانت HANA مشروع تطوير رئيسي لـ SAP ، والتي قالت إنها تعتمد HANA أن

تحل محل قواعد البيانات التقليدية التي استخدمتها SAP لتطبيقات الأعمال الخاصة بها.1

1. تأسيس شركة SAP

لقد قام خمسة من الأشخاص العاملين مسبقاً في شركة IBM بتأسيس شركة SAP ، وذلك في عام 1972م، وذلك بعد إلغاء مشروع كاونا يعملون عليه من قبل شركة IBM اتجه هؤلاء الخمسة إلى إنشاء شركة جديدة من أجل إكمال مشروعهم، وهؤلاء الأشخاص من مدينة مانهايم بألمانيا، وهم:

❖ ديتمار هوب، بالإنجليزية (Dietmar Hopp).

❖ هانس فيرنر هيكتور، بالإنجليزية (Hans Werner Hector).

❖ هاسو بلاتنر، بالإنجليزية (Hasso Plattner).

❖ كلاوس تشيرا، بالإنجليزية (Klaus Tschira).

❖ كلاوس فيلينروثر، بالإنجليزية (Klaus Wellenreuther).

يعد بيل مكديرموت الأمريكي، هو الرئيس التنفيذي لشركة SAP حالياً، حيث قام باستلام رئاسة الشركة في عام 2014م، وهو أول أمريكي يحمل منصب الرئاسة بهذه الشركة الألمانية. SAP.

2. تاريخ SAP

✓ بدأ SAP في عام 1972 من قبل خمسة موظفين سابقين لشركة IBM في مانهايم بألمانيا. كانت الفكرة الأصلية لـ SAP هي تزويد العملاء بالقدرة على التفاعل مع قاعدة بيانات مشتركة لمجموعة واسعة من التطبيقات في الوقت الفعلي.

✓ في عام 1973 ، أصدرت SAP نظام المحاسبة المالية R / 1. تم تشغيل R / 1 على خوادم IBM وأنظمة تشغيل القرص (DOS) ، وكان له بنية من مستوى واحد حيث كان العرض والتطبيقات والبيانات على منصة واحدة.

✓ في عام 1979 ، أصدرت SAP نظام R / 2 ، وهو نظام حاسب مركزي يوفر معالجة للبيانات في الوقت الحقيقي عبر المحاسبة والتصنيع وسلسلة التوريد والموارد البشرية. استخدم R / 2 بنية من مستويين ، "حيث كان العرض التقديمي على منصة واحدة والتطبيقات والبيانات على أخرى. ساعد R / 2 في تعزيز نمو SAP ، وقام البائع بتوسيع قاعدة عملائه إلى حوالي 200 شركة.

✓ في عام 1988 ، تغيرت من شركة خاصة محدودة المسؤولية إلى شركة SAP AG المتداولة علناً (مع تغير AG إلى SE في 2014). أيضاً في عام 1988 ، أنشأت الشركة SAP America في بنسلفانيا.

✓ في عام 1992 ، أصدرت شركة SAP الإصدار R / 3 ، الذي يمثل تحولاً من حوسبة الحاسبات المركزية إلى نموذج خادم العميل ، ومن بنية من مستويين إلى ثلاثة مستويات ، حيث تم وضع العرض التقديمي والتطبيقات والبيانات بشكل منفصل. كان R / 3 منتجاً مهماً لـ SAP التي أطلقت الشركة على المسرح العالمي.

1يزيد بن عبد العزيز الطويل، " نظام تخطيط موارد المنشأ SAP"، سنة 2011

✓ في عام 1999 ، أطلقت SAP mySAP ، والتي تمثل استراتيجية جديدة للشركة تركز على الجمع بين برامج التجارة الإلكترونية والتطبيقات في R / 3. بعد عام واحد من إصدار R / 3 ، دخلت SAP في شراكة مع

Microsoft لنقل الإصدار الجديد إلى Windows NT. وبحلول عام 1997 ، استخدمت شركة SAP 13000 شخص.

✓ في عام 2004 ، أطلقت الشركة SAP NetWeaver التي حظيت بالكثير من اهتمام الصناعة كأول منصة قابلة للتشغيل المتبادل بالكامل وقائمة على الويب ومتعددة التطبيقات والتي يمكن استخدامها لتطوير ليس فقط تطبيقات SAP ، ولكن أيضًا تطبيقات أخرى. أفادت SAP SE أن أكثر من 1000 عميل استحوذوا على منصة تطوير التطبيقات في ذلك العام. أيضًا في عام 2004 ، تم إصدار خليفة R / 3 ، نظام SAP ERP (أو SAP ECC ، SAP ERP Central Component). لا يزال العملاء الذين يستخدمون R / 2 أو R / 3 مدعومين بالفعل ، ولكن كان مطلوبًا من العملاء الجدد تنفيذ SAP ERP.

✓ في عام 2006 ، طالبت الشركة بإيرادات ضخمة من SAP Business All-in-One و SAP Business One.

✓ في عام 2009 ، أصبحت SAP Business Suite 7 متاحة للعملاء حول العالم. استخدم هذا الإصدار بنية موجهة للخدمة.

تقول SAP أن تركيزها الأساسي على النمو يعتمد على الابتكار الداخلي من خلال تطوير وتحسين منتجاتها الخاصة. وكخطوة في هذا الاتجاه ، أنشأت الشركة SAP Labs ، وهي مواقع بحث وتطوير تعمل على تطوير المنتجات الأساسية وتحسينها. وهي تقع في مجموعات عالية التقنية حول العالم ، مثل بنغالور ، الهند ، كاليفورنيا.

منذ عام 1996 ، قامت الشركة أيضًا بإجراء أكثر من 60 عملية استحواذ. كان التركيز الرئيسي للشركة في السنوات الأخيرة هو بناء قدراتها في الحوسبة السحابية وتمكين المزيد من التنقل. وقد ساعد اكتساب الشركات بمثل هذه التقنيات على بناء تلك القدرات. بعض عمليات الاستحواذ التي تعمل كأمثلة هي:

Qualtrics ، 2018 ، إدارة الخبرة ، ثاني أكبر عملية استحواذ حتى الآن

CallidusCloyd ، 2018 ، إدارة أداء فريق المبيعات

Concur Technologies ، 2014 ، برامج إدارة السفر والمصروفات عبر الإنترنت كخدمة ، أكبر عملية استحواذ حتى الآن Fieldglass ، 2014 ،

3. تطبيقات نظام SAP:

SAP SE هي واحدة من أكبر موردي برامج تخطيط موارد المؤسسات (ERP) وتطبيقات المؤسسة ذات الصلة. يمكن نظام ERP الخاص بالشركة عملاءها من إدارة عملياتهم التجارية ، بما في ذلك المحاسبة والمبيعات والإنتاج والموارد البشرية والتمويل في بيئة متكاملة. يضمن التكامل تدفق المعلومات من مكون SAP إلى آخر دون الحاجة إلى إدخال بيانات زائدة ويساعد على فرض الضوابط المالية والعملياتية والقانونية. كما أنه يسهل الاستخدام الفعال للموارد ، بما في ذلك القوى العاملة والآلات والقدرات الإنتاجية.

نظام SAP ERP (المسمى SAP ECC (SAP ERP Central Component) ، هو المصطلح الجماعي للوحدات الوظيفية والفنية لـ SAP التي تمكن الشركات من إدارة عمليات الأعمال من خلال نظام موحد. ECC هو الإصدار المحلي من SAP ، وعادة ما يتم تنفيذه في الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم. بالنسبة للشركات الصغيرة ، تقدم SAP منصة Business One ERP.

يتكون نظام SAP من عدة تطبيقات كثيرة، يمكن أن يتم استخدامها مجتمعة، ويمكن أن يتم استخدامها على حدة، وتعرف تطبيقات هذا النظام والتي تكون مترابطة باسم وحدات إس إيه بي.

لكل تطبيق من تلك التطبيقات سعرها الخاص بها، ورخصة مستقلة بها، ومن أهم هذه التطبيقات التي

تدخل ضمن نظام ساب ما يلي¹

- (1) نظام FICO : يقصد به المحاسبة المالية، وهو تطبيق مسئول عن العمليات المالية بالشركة مثل العمليات الخاصة بالمصروفات والدخل والمديونيات والسداد من قبل العملاء، وعمليات الدفع للموردين.
- (2) نظام سي أو بالإنجليزية (CO) : يقصد به التحكم، وهو النظام المسئول عن إدارة مصروفات الشركة الداخلية فقط.
- (3) نظام سي آر إم (بالإنجليزية CRM) : يقصد به إدارة علاقة العميل، فهو النظام المسئول عن إدارة العملاء، من حيث تعاملهم اليومي معهم وإنشاء السجلات الخاصة بكل عميل، وذلك من أجل تسهيل التعامل معهم، وتحليل التطبيقات المستقبلية المتوقعة، والاطلاع على جميع العمليات التجارية.
- (4) نظام إتش آر بالإنجليزية (HR) : يقصد به الموارد البشرية، ويعد هذا النظام هو المسئول عن عمليات تنظيم سلم الموظفين بالشركة، والمسئول عن رواتبهم وعلاواتهم ومكافأاتهم وترقياتهم، وكل ما يتعلق بالمخصصات للموظفين.
- (5) نظام إس دي (بالإنجليزية SD) : يقصد به المبيعات والتوزيع، وهو النظام المسئول عن جميع عمليات البيع التي تتم داخل الشركة، وترتيب الطلبات، وجدولة التصنيع والتوصيل، وأيضاً التأكد من وجود المنتجات.
- (6) نظام إي سي بالإنجليزية (EC) : يقصد به السيطرة على المشاريع، وهي اختصار لكلمة Enterprise Controlling).
- (7) نظام تي آر بالإنجليزية (TR) : يقصد به الخزينة، وهي اختصار لكلمة (Treasury).
- (8) نظام أي إم بالإنجليزية (IM) : يقصد به إدارة الاستثمار، وهي اختصار لكلمة (Investment Management).
- (9) نظام إم إم بالإنجليزية (MM) : يقصد به إدارة المواد، وهي اختصار لكلمة (Materials Management).
- (10) نظام بي إم بالإنجليزية (PM) : يقصد به صيانة المصنع، وهي اختصار لكلمة (Plant Maintenance).
- (11) نظام بي بي بالإنجليزية (PP) : يقصد به تخطيط الإنتاج، وهي اختصار لكلمة (Production Planning).
- (12) نظام كيو إم بالإنجليزية (QM) : يقصد به إدارة الجودة، وهي اختصار لكلمة (Quality Management).
- (13) نظام بي دبليو بالإنجليزية (BW) : يقصد به تخزين العمل، وهي اختصار لكلمة (Business Warehousing).

يزيد بن عبد العزيز الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 11

(14) نظام أي إس بالإنجليزية (IS) : يقصد به حل الصناعة، وهي اختصار لكلمة (Industry Solution).

(15) نظام سي إس بالإنجليزية (CS) : يقصد به خدمة العميل، وهي اختصار لكلمة (Customer Service).

(16) نظام بي إس بالإنجليزية (PS) : يقصد به أنظمة المشروع، وهي اختصار لكلمة (Project Systems).

17) نظام ماي ساب بالإنجليزية (MY SAP) يقصد به إدارة دورة حياة المنتجات، بالإنجليزية (Product Life Cycle Management).

18) نظام إس سي إم بالإنجليزية (SCM): يقصد به إدارة سلسلة دعم برمجيات نت ويفر، ويعد هذا النظام هو المسئول الأول عن عمليات الإمداد والتوريد للعملاء، من حيث توصيل البضائع في أوقاتها وجدولة التوصيلات.

4. اللغة المستخدمة في نظام ساب

إن اللغة التي يتم استخدامها في نظام ساب هي مزيج بين عدة لغات مثل c ، java ، هذا بالإضافة إلى اللغة الأساسية لهذا النظام والمسماة باسم ABAP. وهذه اللغة تشبه إلى حد كبير لغة COBOL ، ويمكن من خلال هذه اللغة إنشاء استفسارات وصفحات جديدة قد تحتاج إليها الشركة لإدخال أو عرض بيانات معينة.

يتم استخدام برنامج SAP لمساعدة الشركات في إدارة مجالات الأعمال ، مثل الشؤون المالية و اللوجستية والموارد البشرية. نظام SAP ERP هو أساس برنامج SAP ، ولكن هناك برامج تطبيقات أخرى متاحة أيضًا تدعم وظائف عمل معقدة ومعقدة ؛ وهذا ما يسمى SAP Business Suite.

إن SAP Business Suite عبارة عن حزمة من تطبيقات الأعمال التي توفر تكامل الأعمال والعمليات ، بالإضافة إلى الوظائف التي تركز على الصناعة. تعتمد هذه الحزمة على SAP ERP ، ولكنها تتضمن أيضًا وحدات لإدارة علاقات العملاء (CRM) و PLM وإدارة سلسلة التوريد (SCM) وإدارة علاقات الموردين (SRM). يمكن لعملاء SAP اختيار تشغيل Business Suite على SAP HANA.

5. مختبرات ساب SAP

تعمل مختبرات ساب (SAP) على التطوير والبحث للبرمجيات التي تتبع شركة ساب، وهذه المختبرات توجد في الكثير من دول العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا، الهند، الصين، البرازيل، فرنسا، فيتنام، بلغاريا، روسيا، هنغاريا، ويبلغ عددها 19 مختبر موزع على 16 دولة.

تم التوصل إلى ما يسمى بشبكة مختبرات ساب، والهدف من هذه الشبكة هو تنظيم مختبرات ساب بدول العالم المختلفة، وذلك من خلال توفير مشاريع التطوير عليها، وهذا بدوره يؤدي إلى تسريع إيصال المنتجات، وكذلك تحسين التعاون بين تلك المختبرات.

6. مزايا وعيوب نظام SAP ERP

تتضمن مزايا SAP ERP ما يلي:

- توحيد العمليات التجارية للمؤسسة.
- القدرة على التكامل مع أنظمة الجهات الخارجية الأخرى وأداء الخدمات على مستوى المؤسسة.

- المرونة في إنشاء قواعد مخصصة باستخدام بنية SAP التي تحدد معلمات المعاملات.
- ميزات تحليلية مختلفة - مثل إعداد التقارير واتخاذ القرار - تمكن SAP من تلبية احتياجات مختلف الشركات المعقدة والمنظمات الحكومية.

تشمل عيوب SAP ERP ما يلي:

- التكلفة العالية لشراء البرنامج وتنفيذه ، بما في ذلك شراء البرامج والأجهزة ، وتكاليف العمالة لموظفي تكنولوجيا المعلومات الداخليين والاستشاريين الخارجيين ، وتكاليف تدريب الموظفين والتكاليف المتبقية لصيانة البرامج والتحديثات الدورية.
- يعني تعقيد النظام أن معظم الشركات ستطبق ميزة واحدة فقط من برنامج SAP ERP في كل مرة ، مما يتسبب في أن يستغرق التنفيذ الكامل للبرنامج ما يصل إلى عدة سنوات.

خلاصة الفصل الأول:

بعدما استعرضنا المفاهيم الأساسية لنظام المعلومات في هذا الفصل، بدراسة مختلف جوانبها والعلاقات فيما بينها باعتبارها تمثل القاعدة الأساسية لإدراك المفهوم العام لنظام المعلومات، حيث تمثل المعلومات الهدف من تفاعل كل العناصر في نظام المعلومات، والأساس الذي يدفع المنظمات إلى تحقيق مزايا اقتصادية بكل أنواعها، حيث ركزنا على كل ما يتعلق بالبيانات و المعلومات من تعاريف ، طرق الحصول على البيانات و تحويلها إلى معلومات، ثم خصائص المعلومات، مصادرها و تصنيفها و دورها في المنظمة. كما تطرقنا للنظام و خصائصه و مقوماته باعتباره الوحدة الأساسية التي تجسد العناصر الأجزاء التي تتفاعل لتحقيق الهدف العام لنظام المعلومات، ودراسة المنظمة كنظام، وذلك بتجسيد واقعه الذي يتكون من كل مكونات النظام المفتوح تتفاعل عناصره مع البيئة الخارجية.

وأخيرا تطرقنا إلى نظام المعلومات فعالجنا كل ما يرتبط به من تعاريف وأنواع ووظائف وموارد المعلومات وكذلك دور تكنولوجيا المعلومات في تطويره، باعتباره طريقة منظمة لتجهيز معلومات عن ماضي، حاضر ومستقبل العمليات الداخلية للمنظمة و البيئة الخارجية ، بهدف تحقيق هدفه العام وهو قيامه بوظيفته الرئيسية المتمثلة في إنتاج المعلومات، هذا التصور لنظام المعلومات يستند إلى أساس مفهوم النظام الكلي، بمعنى أن نظام المعلومات يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تشكل مع بعضها النظام الكلي للمعلومات، تزداد كفاءته وفعالته باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

الفصل الثاني :

الضرائب

تمهيد

احتلت الضرائب مركزا متميزا في الدراسات المالية إذ كانت الضريبة ولا زالت الوسيلة الرئيسية والمهمة في تحقيق أهداف الدولة في العديد من دول العالم إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد من الأمور الضرورية في أي مجتمع من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد تبلورت الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال سياستها الاقتصادية بمختلف اتجاهاتها (سياسة نقدية، سياسة مالية، سياسة ضريبية،... الخ) أو من خلال تدخلها المباشر في العديد من الأهداف أهمها على سبيل المثال: تحقيق النمو الاقتصادي الفعال، وتعتبر الضريبة من أهم أدوات وفنون وأساليب التدخل غير المباشر التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المجتمع. وهذه الأدوات والفنون التي سوف ينصب عليها محور اهتمامنا بصفة عامة في هذا الفصل الذي سنتناول من خلاله مايلي:

المبحث الأول: النظام الضريبي

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها وأهميتها

1 تعريف الضريبة:

اختلف الفقهاء والمفكرون والاقتصاديون في تعريفهم للضريبة وذلك بسبب تطور الفكر الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، فقد عرفت بأنها اقتطاع مالي من ثروة الأشخاص تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون مقابل خاص يحققه دافعها وذلك بهدف تحقيق هدف عام 1

لقد عرفت الضريبة عدة تعاريف مختلفة لكنها لم تخرج عن المعنى العام والشامل لها، فقد عرفت على أنها فريضة إلزامية يلتزم المكلف بدفعها للدولة حسب مقدرته وبغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من جراء تقديم هذه الخدمات أو تحقيق حاجة عامة 2

كما اعتبرت كالتزام مالي للمواطنين اتجاه الدولة، فهي المبلغ المدفوع من طرفهم للحفاظ على حقوقهم، وبالتالي هي ثمن الخدمات المقدمة من طرف الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة، بالإضافة لدورها الفعال في توجيه الاقتصاد الوطني باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة المالية للدولة يتم بموجبها اقتطاع جزء من المداخيل للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وتحويلها إلى المنفعة العامة أي الدولة. 3

من الناحية القانونية يمكن تعريف الضريبة على أنها أداء نقدي مفروض على الممول من طرف السلطة، بصفة نهائية و دون مقابل من أجل تغطية الأعباء العامة"

1- محمد خالد المهايبي، خالد الحبش، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، منشورات جامعة دمشق، 2006 صفحة 175.

2- حسن عواضة، "المالية العامة دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، لبنان، 1978 صفحة 20.

3- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العام"، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر،

1971، صفحة 154.

وتعرف كذلك على أنها أداء نقدي جبري نهائي يتحمله الممول و يقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة لتحقيق أهداف معينة.¹

كما تعرف الضريبة على أساس أنها "اقتطاع مالي يجبر الأفراد على دفعه للسلطات العامة بدون مقابل وفقا لقواعد محددة من اجل تغطية أعباء الدولة."¹

و يعرف الرسم على " انه مبلغ من المال تحدده الدولة و يدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص وينطوي في نفس الوقت على منفعة عامة غالبية"².

وهذا ما يميز الرسم عن الضريبة، فالضريبة تجنى من الفرد جبرا بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه أما الرسم فأساس تحصيله هو المنفعة الخاصة التي تعود لدافعه من خدمة معينة تؤديها له الدولة، غير أننا نجد أن مصطلحا الضريبة و الرسم يلتقيان في المعنى في كثير من الحالات، حيث ضرائب حقيقية تحمل اسم رسوم (الرسم على رقم الأعمال) و رسوم لها خصائص الضرائب (رسم التطهير) . و من باب التبسيط نستعمل فيما يلي مصطلح الضريبة للدلالة على الضريبة و الرسم على حد سواء

وعرفها آخرون بأنها فريضة مالية إلزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بدفعها نقدا دون مقابل مباشر لتمكين الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق أهداف المجتمع، كما عرفت بأهيا اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الفرد يدفع الضريبة ليس من أجل النفع الذي يعود عليه بالذات، ولا بقدر هذا النفع، ولكن بصفته مواطن يخضع لسلطة الدولة وما تراه هذه الدولة مناسبا في تضامن أفراد المجتمع وتحقيق سياساتها الاقتصادية والمالية و سيادة الدولة وسلطتها عليهم.

أ- خصائص الضريبة

1 الضريبة اقتطاع نقدي

إن الضريبة التزام يفرض في العصر الحديث أساسا على صورة نقدية خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الاقتصادية البدائية حيث كانت تجبي الضريبة عينا سواء بتقديم نصيب من السلع أو بتأدية بعض الخدمات لفترة مؤقتة، إلا أن التقدم الاقتصادي وسيادة الاقتصاد النقدي قد أظهرت ما يكنف الجباية العينية من صعوبات و عيوب فضلا على أنها باهظة التكاليف لما تتطلبه من جهد لجمعها ونقلها، بجانب أن الدولة تقوم بالإنفاق نقدا مما يتطلب حصولها على الأموال في شكل نقدي.

2 الضريبة فريضة جبرية ونهائية

يبدو مفهوم الإيجار في انفراد السلطات العامة بوضع النظام القانوني للضريبة بتحديد وعائها وكيفية ربطها و طرق تحصيلها دون أن يكون ذلك محل اتفاق بينها و بين المكلف بها ، و لكن ذلك لا يعني التحكم و القهر بلا ضابط، فالضريبة لا تفرض و لا تلغى إلا بقانون، كما تنص كافة الدساتير على ضرورة موافقة

1-صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988 صفحة109.

2-عبد الكريم صادق بركات، نفس المرجع، صفحة3.

ممثلي الشعب على ذلك مما يحول دون تحكم فرد أو سلطة واحدة بفرض الضرائب، ولقد كان إقرار هذا المبدأ حجر الزاوية و محرك تدعيم النظم الديمقراطية، و ليس هناك تعارض بين هذه الموافقة و بين فكرة الجبر في الضريبة إذ أن الموافقة تتم من البرلمان وليس من طرف كل مكلف بطريقة منفردة، و تستتبع فكرة الإلزام إمكانية استخدام الدولة لطرق التنفيذ الجبرية في تحصيل الضريبة دون الإخلال بحقوق المكلف

3 الضريبة تفرض بلا مقابل

إن الهدف الرئيسي من الضريبة هو تغطية الحاجيات العامة و أن إشباع هذه الحاجات يكون عن طريق قيام الدولة بخدمات تؤدي للمجتمع ككل و يتعذر تقديمها في وحدات مجزأة و تحديد مدى انتفاع الأفراد و مطالبهم بأجر مقابل ذلك، فالضريبة فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تقوم بها السلطة العامة، فهو مكلف بها حتى إذا لم ينل شخصيا أي نفع من تلك الخدمات

ب- قواعد وأسس فرض الضريبة

لقد وضع آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم أربعة مبادئ أساسية لإرساء قواعد النظام الضريبي، أصبحت تقليدية في نظريات المالية العامة وهي العدالة الضريبية، اليقين، الملاءمة في التحصيل والاقتصاد في نفقات جباية الضريبة، والغرض من هذه القواعد التوفيق بين مصلحة الممول من جهة و مصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى¹

1 قاعدة العدالة الضريبية

يرتبط مفهوم العدالة الضريبية بمبدأ توزيع الأعباء الضريبية على أفراد المجتمع توزيعا منطقيًا كل حسب قدرته التمويلية ، ولقد ركز آدم سميث على فكرة العدالة والتي في نظره تمثل الدفع على أساس المقدرة التكلفة، ويمكن تحديد هذه الأخيرة عن طريق قياس الدخل، فهو يستبعد بذلك كل أنواع الضرائب المتعلقة براس المال للتقليل من حدة التفاوت بين مستويات الدخل وتمويل الخدمات العامة من الضريبة لمصلحة الدخل المنخفضة، و هنا يجدر التفريق بين العدالة الأفقية والعدالة الرأسية².

1-العدالة الأفقية

تعني العدالة الأفقية معاملة ذوي الدخل المتماثلة معاملة متساوية حيث يفترض ألا يؤدي فرض ضريبة ما إلى تحميل فئة مهنية أو اجتماعية تتمتع بنفس مستوى الدخل بتحمل عبء أكبر من فئات أخرى (أي معاملة ذوي الدخل المتساوية معاملة متساوية).

2-العدالة الرأسية

تتطلب العدالة الرأسية الحد الأدنى من الفوارق في مستويات الدخل عن طريق تحميل الأغنياء حصة أكبر في تمويل النفقات العامة أي معاملة ذوي الدخل المختلفة معاملة مختلفة.

²رفعت المحجوب، " المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، صفحة 204، 205.

³عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، 1972، صفحة

و يرتبط مفهوم العبء الضريبي بمفهوم شديد الأهمية ألا وهو مفهوم الضغط الضريبي، و يمكن تعريف الضغط الضريبي بأنه " العلاقة الموجودة بين العبء الضريبي الذي يتحمله شخص طبيعي أو معنوي من جهة وحجم المداخل التي يتحصل عليها هذا الشخص من جهة أخرى، و هو يعبر عن نسبة الاقتطاع الضريبي مقارنة بكمية الثروة المنتجة المعبر عنها إما بالنتائج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الخام وهو مؤشر للمستوى العام للضرائب المفروضة، وهو مؤشر إجمالي، لا يؤثر لتوزيع العبء بين فئات المواطنين عموماً، وبين الفئتين الرئيسيتين، أصحاب الأجور قوة العمل وأصحاب الأرباح الملكية.

2 قاعدة اليقين

يقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة المفروضة على المكلف محددة ومؤكدة بقانون دون غموض يوضح مبلغ الضريبة، تاريخ وطريقة الوفاء بها، ففي حالة وجود أي التباس في أي من هذه الجوانب سيؤدي ذلك إلى تقديرات يمكن أن تكون متعسفة تجاه الممول وهذا من شأنه أن يخل بمبدأ عدالة الضريبة، وحتى يتحقق اليقين الضريبي لابد من استقرار الضريبة والنظام الجبائي حيث تقتصر التعديلات الضريبية على أضيق الحدود إضافة إلى الابتعاد وتجنب الضرائب المتعددة التي تمس بالعدالة واليقين وتضر حتى بالنشاط الاقتصادي¹.

3 قاعدة الملائمة في الدفع

المقصود بهذه القاعدة أن يتسنى للمكلف دفع ضريبه و هو في أحسن الظروف، بمعنى يجب أن يتلاءم موعد التحصيل مع موعد تحقيق الإيراد حتى يتسنى له دفع الضريبة في حالة يسره و هذا لتشجيع الوفاء الضريبي، وبمقتضى هذه القاعدة أن يكون تحصيل الضريبة في المواعيد والطرق الأكثر ملائمة للممول بقصد التيسير عليه، بمعنى أن يتلاءم ميعاد الدفع مع وقت تحصيل المداخل حتى لا يحدث أي تقصير في موارد الدولة والممول معاً².

4 قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية

يتعين على الإدارة الجبائية أن تسعى إلى تقليص تكاليف الجباية وضبط النفقات الإدارية وذلك بالتقليل من نفقات التحصيل و إتباع الطرق البسيطة غير المكلفة وتحاشي الضرائب التي تتطلب النفقات الكبيرة، حتى لا يتحمل الممول تضحية في غير موضعها ويتضاءل الفرق بين ما يدفعه وما يدخل إلى الخزينة العمومية³.

1 حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، صفحة 46، 45.

2- محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، صفحة 163.

3- محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، صفحة 16.

إن للنظام الضريبي هدفاً تقليدياً رئيساً وهو توفير الأموال لتغطية نفقات الدولة وتحقيق أهدافها، لذلك كان لا بد من وفرة في التحصيل مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا يؤثر تحقيق هذا الهدف بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي في الدولة، فالنظام الضريبي أصبح هدفاً لتحقيق أهداف أخرى توجه القطاعات الاقتصادية للدولة وتؤثر في اتجاهات المجتمع سياسياً واجتماعياً يعتقد البعض أن الهدف الوحيد من وراء فرض الضرائب هو الهدف المالي وذلك عن طريق قيام الدولة بجمع الضرائب من المواطنين لغايات تمويل نفقاتها، إلا أن هناك أهداف أخرى للضريبة يمكن أن تكون مهمة وتنعكس آثارها بشكل إيجابي على المجتمع إذا ما استغل فرضها بشكل فعال ومن هذه الأهداف :

1 الهدف المالي للضريبة

تهدف الضريبة أساساً إلى توفير الأموال اللازمة لتغطية الأعباء العامة، فالدور التقليدي الذي أسند للضريبة هو دور تمويلي بحت وضلت كذلك إلى غاية الحربين العالميتين والأزمات الاقتصادية التي تلتها حيث نفي الاتجاه الجديد الحياد المطلق للضريبة وأقر لها بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالفعل لقد أدى تطور وظائف الدولة وتقدم نظريات المالية العامة إلى اتساع مجال الضريبة وتنوع أساليبها وتعدد استخداماتها لتحقيق إلى جانب وظيفتها التمويلية أهدافاً أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية 1

2 أهداف اقتصادية:

تلعب الضرائب دوراً كبيراً في تشجيع الاستثمار في مجال معين أو التقليل منه في مجال آخر، فإذا ما رغبت الدولة بتشجيع وزيادة الاستثمار في مجالات معينة قامت بتخفيض نسبة الضرائب على تلك المجالات أو حتى الإعفاء منها، وبالتالي توجيه عملية الاستثمار نحو ذلك القطاع وهذا ينعكس إيجابياً على تحقيق التنمية في المجالات التي تراها الدولة مناسبة، مثل قطاع الزراعة أو الصناعة وغيرها، والعكس صحيح. أن تفرض ضرائب للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار خاصة في الدولة النامية وبالتالي توجيه تلك المدخرات إلى الاستثمار، وعن طريق الضرائب أيضاً يمكن للدولة أن تختار سياسة ضريبية حكيمة تشجع الادخار والاستثمار في المجالات التي تخدم الاقتصاد

فالضرائب أيضاً هي وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي في كل من حالة التضخم والانكماش، ففي حالة التضخم والتي تنتج عن ارتفاع كبير في مستويات أسعار والسلع والخدمات والتي قد يكون من أسبابها توافر السيولة بشكل كبير في أيدي المواطنين، في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى زيادة نسب الضريبة المفروضة على المواطنين بهدف امتصاص جزء من تلك السيولة وبالتالي الحد من ظاهرة التضخم، أما في حالة الانكماش المتمثل في الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فالدولة في هذه الحالة تلجأ إلى خفض نسب الضرائب المفروضة على مواطنيها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة السيولة في المجتمع يرافقه زيادة في الإنفاق وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية للدولة

1 محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، 1978 - 1979 صفحة 165.

3 تمويل نفقات الدولة:

حيث أن تمويل نشاط الدولة هو السبب الرئيس لفرض الضرائب وهذا الأمر ينطبق على الدول قديماً وحديثاً، فكلما ازداد حجم السكان في الدولة كلما ازدادت الحاجة إلى العديد من المشاريع اللازمة لذلك المجتمع وهذا يقطع على عاتق الدولة وهو ما يسمى بالسلع العامة كالدفاع والتعليم والصحة وغيرها من المشاريع، من هنا برز دور الضرائب كأحدى وسائل تمويل هذه النفقات.

4 الأهداف الاجتماعية :

لا تفرض الضريبة إلا بغرض تحقيق منفعة عامة، وتختلف المنفعة العامة باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، فالدولة لا تفرض الضريبة مقابل نفع خاص لدفعها، وقد اختلف الباحثون حول المنفعة العامة فمنهم من يرى بأن المنفعة العامة هي تمويل خدمات ذات طابع اجتماعي مثل الصحة والأمن، التعليم ومنهم من يرى أن المنفعة العامة هي تخصيص موارد لتغطية أدوار الدولة المحدودة وتوجيه النشاط الاقتصادي للصالح العام، و يتمثل الهدف الاجتماعي أساساً في إعادة توزيع الدخل الوطني وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق الاجتماعية¹ عن طريق فرض ضرائب متناسبة مع الدخل والثروات، و أخذ بعين الاعتبار ذوي المداخيل الضعيفة، وإعفاء السلع الضرورية وتعد الضريبة وسيلة لمحاربة بعض الاستهلاكات الضارة كالسجائر والكحول.

5 الأهداف السياسية:

تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف الدولة السياسية، حيث تقوم الدولة بمنح مزايا ضريبية تفضيلية لدول ترغب في إقامة علاقات سياسية مميزة معها، فتقوم بتخفيض الضرائب على المعاملات التجارية بينها، كما قد تفرض ضرائب على منتجات دول أخرى عقاباً لها في حالة تردي العلاقات السياسية، وتعارض مصالحها السياسية معها. وكذلك قد تفرض الدولة ضرائب معينة في أوقات الحروب، ونتيجة لأوضاع سياسية داخلية تتطلب زيادة النفقات لخدمة النظام السياسي القائم في الدولة .

6 حماية الإنتاج المحلي:

حيث يؤدي فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة إلى توفير الحماية والقدرة على المنافسة للإنتاج المحلي مقارنة مع الإنتاج المستورد شريطة أن تكون رسوم الإنتاج المفروضة محلياً أقل من رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة، هذا الأمر ينطبق على كل المنتجات الزراعية والصناعية، إلا أن هذا الأمر يلقي معارضة قوية من المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والمركز العالمي للتجارة والتي تطالب برفع جميع الحواجز الجمركية أمام التبادلات التجارية .

المطلب الثاني: مفهوم النظام الضريبي والسياسة الضريبية

مع تطور الفكر الاقتصادي والمالي ، أصبح من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما أتيح لها من وسائل وأدوات من خلال سياستها الاقتصادية بمختلف اتجاهاتها (سياسة مالية ، نقدية، أجريه وسياسة الأسعار) لتساهم بذلك في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. وتعد السياسة المالية احد أهم السياسات التي تستعملها الدولة ، إذ تعتبر السياسة الضريبية بما فيها النظام الضريبي أحد أهم أدوات ووسائل السياسة المالية التي تعتمد عليها أي دولة مهما كان نظامها الاقتصادي في تحقيق أهدافها المختلفة

1) مفهوم النظام الضريبي

إن النظم الضريبية تركز على مجموعة من العناصر والدعائم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذا فهي في تغير وتطور مستمر وفقا للأوضاع والظروف المحيطة بها، ونظرا لذلك فإن الأنظمة الضريبية تختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر، فالنظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عما هو عليه في الدول السائرة في طريق النمو وبمعنى آخر فإن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف محددة في دولة معينة قد لا يصلح لتحقيق هذه الأهداف في دولة أخرى وقد اختلفت التعاريف المحددة للنظام الضريبي ، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع

1. المفهوم الضيق للنظام الضريبي : يعرف على أنه مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل.
 2. المفهوم الواسع للنظام الضريبي : ويعرف على أنه مجموعة العناصر الادولوجية و الاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين ، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام والذي (تختلف ملامحه من مجتمع متقدم اقتصاديا عنه في مجتمع متخلف.
- وعرف النظام الضريبي على انه الإطار الذي ينظم مجموعة، الضرائب المتكاملة والمتناسقة ويتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية وفي ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية³

1-يونس أحمد البطريق ، "النظم الضريبية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ص 19

2 سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي ، "النظم الضريبية مدخل تحليلي تطبيقي" ، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ص 13

3-صلاح زين الدين ، "الإصلاح الضريبي" ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2000 ص 46

ومن خلال ماسبق من تعاريف ومفاهيم فيمكن إعطاء تعريف شامل للنظام الضريبي . حيث عرف على انه مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة (ضرائب نوعية ، ضرائب دخل ، ضرائب ثروة ، ضرائب موحدة ، ضرائب جمركية ... الخ) تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية مصدرة ومذكرات تفسيرية تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة¹

إن النظام لا يعتمد في بنيانه على نوع واحد من أنواع الضرائب، بل هو عبارة عن مجموعة من أنواع الضرائب المتناسقة والمتكاملة والتي يقرها قانون المالية لأي دولة ما وفي فترة زمنية معينة ، والتي تكون بناء على مقومات اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة ، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية. كما أن النظام الضريبي ، ماهو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبية ، فهو يمثل أحد أساليب تحقيق أهدافها².

وعليه فإنه يمكن ترجمة السياسة الضريبية الواحدة إلى أكثر من نظام ضريبي وهو ما يؤدي إلى تباين في الأنظمة الضريبية بين الدول مع بعضها البعض في فترة معينة وقد تجد تباينا في الأنظمة الضريبية لنفس الدولة من مرحلة إلى أخرى . وتعبير أدق فإن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق هذه الأهداف في مجتمع آخر لأن هناك فروقات بين المجتمعات.

2) مكونات النظام الضريبي :

ويتضح أن أي نظام ضريبي يقوم على مايلي³

- أهداف محددة تصوغها ظروف المجتمع.
- دور محدد تحدده الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها ، وبيئة المجتمع الذي يعمل بداخله
- هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن يقوم به.
- طريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية

1 سعيد عبد العزيز عثمان ،، شكري رجب ألعشماوي ، النظم الضريبية ، مدخل تحليلي تطبيقي، مرجع سبق ذكره، ، ص 14 -

2 سعيد عبد العزيز عثمان ،، شكري رجب ألعشماوي ، المرجع السابق، ص 15 -

3 علي عباس "عياد، النظم الضريبية المقارنة"، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 1983، ص 4، .

1. أركان النظام الضريبي:

من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف بين الأنظمة الضريبية من دولة لأخرى ومن عصر لآخر وداخل الدولة نفسها من فترة لأخرى ، ومن البديهي أيضا أن النظم الضريبية تنشأ من محددات سياسية اقتصادية واجتماعية متباينة، وحتى يكون النظام الضريبي فعالا لابد و أن ينمو ويتطور مواكبا لما يحدث لهذه المحددات من تغير ، لكن ماهو مسلّم به وهو أن أي نظام ضريبي يقوم على ركنين أساسيين هما الهدف و الوسيلة..

(1) الهدف

إن أي نظام ضريبي يهدف الى تحقيق جملة من الاهداف المحددة (السياسية ،الاجتماعية و الاقتصادية) و التي تعتبر في حد ذاتها أهدافا للسياسة الضريبية التي تحددها الحكومة في سياستها المالية والمحددة ايضا في سياستها الاقتصادية ، لذا فإن اهداف النظام الضريبي تختلف من نظام ضريبي لآخر ومن دولة لأخرى ، حيث ان هدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عن هدف النظام الضريبي في الدول النامية ، وكذلك هدفه في الدول الرأسمالية يختلف عنه في الدول الاشتراكية.

(2) الوسيلة:

وهي تمثل النظام الضريبي بمعناه الضيق، وفق التعبير الفرنسي وتقوم على عنصرين هما العنصر الفني ، والعنصر التنظيمي و تشمل القواعد القانونية والأنظمة والتشريعات ، وهيكلية وأنواع الضرائب ، والجهاز الضريبي الإداري التنفيذي المكلف بتقدير وتحصيل الضريبة 1

2. أهداف النظام الضريبي

النظام الضريبي له أهداف متعددة ومتنوعة يمكن تبويبها في الآتي :

1_أهداف مالية: تتمثل في - : توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة - .تحصيل الضريبة بأقل تكلفة ممكنة ، ويقصد بتكلفة التحصيل ما تتكبده كل من الادارة الضريبية والممولين من أعباء في سبيل تقدير وربط وتحصيل الضريبة وتسوية الاعتراضات التي قد تنشأ عند فرض تلك الضريبة.

2_أهداف اقتصادية: حيث تستخدم الضريبة كأداة لكل مما يلي - :الانعاش الاقتصادي لقطاعات معينة ، أي كأداة لتنمية وتشجيع بعض المشروعات الاقتصادية الأساسية من خلال الحوافز الضريبية والاعفاءات.

-تفادي الأزمات والمشاكل الاقتصادية ، إذ تستخدم الضريبة في الحد من التوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه سواء على مستوى قطاع معين أو على مستوى الاقتصاد القومي وذلك من خلال فرض ضرائب اضافية أو زيادة معدلات الضرائب الحالية - . استخدام الضريبة لتثبيت تكاليف المعيشة ، وذلك بتبني سياسة الاعفاءات الضريبية التي تنق لذوى الدخول المنخفضة ، وتخفيض الضرائب على السلع الضرورية وزيادتها على السلع الكمالية.

1 سعد، محي محمد"الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية" ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية بالإسكندرية، مصر 1998

3_أهداف اجتماعية ، من أهمها - :تنظيم وإعادة توزيع الدخل أي عدم السماح بتمركز الثروة بأيدي فئة أو طبقة محدودة من افراد المجتمع، ومن وسائل ذلك الضرائب التصاعدية والضرائب الاضافية على الدخل - .

تشجيع بعض الأنشطة الاجتماعية مثل الأنشطة التعاونية والعلمية من خلال الاعفاءات الضريبية وتقديم المنح والاعانات الحكومية.¹

3. عناصر النظام الضريبي

يتكون النظام الضريبي من مجموعة العناصر التي تتفاعل وتترابط وتتكامل معاً لتحقيق أهداف النظام الضريبي ومن أهم هذه العناصر:

1. لتشريع الضريبي:

يشمل التشريع الضريبي على القوانين التي تصدرها الدولة لفرض الضرائب وربطها وتحصيلها والاعتراض عليها والغائها ، إذا لا يمكن فرض الضرائب إلا باصدار القوانين التي يجب أن يتبع في اصدارها الأصول الدستورية السائدة عند فرض الضريبة في بلد معين . وترجع أهمية التشريع الضريبي في أنه يرسم إطار التنظيم الفنى للضريبة والذي يشمل العناصر الآتية- :

- ✓ نطاق سريان الضريبة وذلك بتعيين الأشخاص والأموال التي تصيبها الضريبة
- ✓ وعاء الضريبة وذلك بتعيين الإيرادات التي تصيبها الضريبة والتكاليف التي يتعين خصمها من تلك الإيرادات .
- ✓ لاعفاءات الضريبة - قواعد وإجراءات التحاسب الضريبي
- ✓ .سعر الضريبة
- ✓ الاقرارات والدفاتر التي يلتزم الممولون بتقديمها وامساكها.

2. الإدارة الضريبية

يقصد بالادارة الضريبية السلطة التنفيذية التي يناط بها تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال التخطيط ورسم السياسات وإعداد برامج العمل والجدولة الزمنية للأنشطة المختلفة للعمل الضريبي

3. الممولون

الممولون هم دافعو الضرائب وهم العنصر الأساسي في النظام الضريبي ويمكن تصنيفهم الى أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتباريين

4. المحاسبة الضريبية (التحاسب الضريبي)

تتم المحاسبة الضريبية في اتجاهين ، أولهما طرف الممول حيث يتم اعداد الاقرارات الضريبية التي تتضمن وعاء الضريبة وذلك من واقع مستندات ودفاتر الممول. وثانيتها طرف الإدارة الضريبية وبمعرفة خبراءها الذين يقومون بفحص اقرارات الممولين ومستنداتهم ودفاترهم وأنظمة الرقابة والضبط الداخلى الخاصة بهم.

1وفاء يحيى أحمد حجازى، المحاسبة الضريبية، ص21

5. القضاء الضريبي

يعتبر القضاء الضريبي أحد الأنظمة الفرعية التي يتكون منها النظام الضريبي وهو عنصر أساسي يختص بالنظر في الخلافات والمنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين الممولين والإدارة الضريبية. ويبدأ القضاء الضريبي بلجان الطعن والتي هي في حقيقتها لجان إدارية ذات اختصاص قضائي فقراراتها واجبة التنفيذ من جهة كما يمكن لذوى الشأن الطعن فيها أمام المحاكم من جهة أخرى.

. المطلب الرابع : السياسة الضريبية

ترتبط السياسة الضريبية بالنظام الضريبي باعتباره الوسيلة التي من خلالها تنفذ هذه السياسة، فهو بذلك الإطار والمرتكز الأساسي الذي تحقق من خلاله السياسة الضريبية مختلف الأهداف المنوط بها تحقيقها.

طبيعة السياسة الضريبية وأدواتها

إن السياسة الضريبية ليست مجرد آلية لتحصيل الموارد العمومية، وإنما لها بالإضافة إلى هذا الدور مجموعة من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1. طبيعة السياسة الضريبية

يمكن تعريف السياسة الضريبية على أنها " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى"¹.

كما تعرف على أنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"².

2. خصائص السياسة الضريبية

ومن خلال هذا المفهوم، يمكن استنتاج الخصائص التالية³ :

- ان السياسة الضريبية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات، وبالتالي فإن المفهوم الصحيح يسمح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقات التناسق والترابط بين أجزائها، حتى لا يتم النظر إلى مكون وحده، بل ينظر إليه على أنه جزء من مكونات السياسة لضريبية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة يساهم في تحقيق أهداف المجتمع، ومما لا شك فيه أن النظرة التكاملية لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة

1عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005ص:139

2سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004ص:13

3المرجع السابق، ص ص:14_15

فعالة في مواجهة التناقضات التي قد تظهر في الأهداف المراد تحقيقها. ومن ناحية أخرى فإن تصميم المكونات المختلفة للسياسة الضريبية بعيدا عن علاقات التكامل والتناسق سوف يؤدي ليس فقط إلى وجود تعارض في

الأهداف، بل قد يؤدي إلى تعارض في وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف، مما ينعكس في النهاية بآثار سلبية على فعالية السياسة الضريبية، فمثلا تحقيق هدف حماية الصناعات المحلية الناشئة من خلال الزيادة في أسعار الضرائب الجمركية قد يتعارض مع أسلوب ضغط الاستهلاك من خلال زيادة أسعار الضرائب على الاستهلاك على المنتجات ومن بينها المنتجات المحلية المراد حمايتها، ويتحقق ذلك بالطبع إذا تم تصميم نظام الضرائب الجمركية كمكون من مكونات السياسة الضريبية، مع الأخذ في الحسبان طريقة تصميم نظام الضرائب على الاستهلاك.

- يسمح المفهوم السابق للسياسة الضريبية بأن يمتد نطاقها ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة، والبرامج المتكاملة المرتبطة بها، وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها، وذلك باعتبار أن تلك الحوافز إيرادات ضريبية محتملة مضى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

- أن المفهوم السابق للسياسة الضريبية يوضح لنا بصورة قاطعة أن السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع، كما أن الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الضريبية ما هي في الواقع إلا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع.

وقد أصبح هدف السياسة الضريبية الحديثة هو تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يتماشى والسياسة الاقتصادية، كما أن الأهداف التي يسعى النظام الضريبي لتجسيدها سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تخضع لنظام الأولويات بالنسبة لمختلف الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي

يقصد بقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب الإجراءات الجبائية المحددة والمفصلة لفرض وتأسيس الضريبة وتحصيلها ومتابعة آثارها على الهيكل الضريبي تنظيميا وتنسيقا ومختلف الصور التقنية للضرائب بمختلف تطوراتها، ومتابعتها حيث يتوقف نجاح الدولة في اختيار النظام الضريبي الأمثل على معرفة كاملة بإيديولوجيات المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وعلى تفهم متعمق بالأسس القواعد العلمية لرسم السياسة الضريبية، فالتأسيس للضريبة حتى تحصيلها يبدأ من تفكير الدولة في الضريبة كمشروع إلى غاية تسديدها من طرف المكلف إلى الخزينة العمومية.

1 تعريف التحصيل الضريبي:

يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى، الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار. 1 ويعرف بأنه تلك العملية القاضية بإبراء ذمة الأفراد اتجاه الخزينة العمومية وبذلك فهو يعتبر المرحلة المحاسبية التي تلزم المحاسب بالتكفل بسند التحصيل بعد مراقبة شرعية وبعدها تقاضي مبلغ الضريبة المبين في السند ملتزما بـ:

✓ المبلغ المحدد قانونا في السند.

✓ تاريخ الاستحقاق.

✓ العقوبة المترتبة عن عدم التسديد في الأجل المحدد. 2

نستنتج أن التحصيل الضريبي ما هو إلا مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها و المؤسسات العمومية إلى تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين و التنظيمات المعمول بها، وتهدف ضمان حق الدولة في استيفاء الضريبة اتخذ المشرع الضريبي جملة من الإجراءات قصد منها حث الأفراد وإجبارهم على تسديد ما يستحق عليهم من ديون ضريبية في مواعيدها المحددة. 3

1 مبروكة حجار، "محاضرات في القانون الجبائي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص33

2 وكواك عبد السلام، "فعالية النظام الضريبي في الجزائر"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و

علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 66، ص2012

3خلاف علاء الدين، "إجراءات التحصيل الضرائب المباشرة و منازعاتها"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم

السياسية، جامعة 08 ماي، 1945، قالمة، 04، ص2016

2 أهداف التحصيل الضريبي:

تلعب الضرائب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية للدولة التي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية ومختلف النفقات العامة وتغطيتها وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي، لذلك تهدف الدولة من وراء عملية التحصيل إلى:1

✓ خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.

✓ الحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التموين المتواصل لميزانية الدولة.

✓ فرض الضرائب من أعمال السلطة العامة وبالتالي ضمان تحصيلها.

✓ تنظيم الدولة وتسيير مرافقها.

✓ منع التهرب عن طريق مختلف العقوبات.

3 أهمية التحصيل:

تكمُن أهمية التحصيل فيما يلي: 2

1. تعدد الضرائب من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة و الجماعات المحلية.
2. تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسبيين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفا، كما أمها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل.
3. إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة.
4. عدم لجوء الدول إلى القروض وذلك كون عميلة التحصيل تساعد على تحقيق اكتفاءها الذاتي.
5. نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق تنمية الدول.

4 مشاكل التحصيل:

توجد عدة عوامل تعيق فعالية التحصيل الضريبي كما ينعكس سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع لذلك يجب معالجتها وتجنبها قدر الإمكان، و تتمحور هذه العوامل فيما يلي:3

أ. الجمود الضريبي:

يصعب إحداث أي تغيير في النظام سواء يفرض ضرائب جديدة أو إلغاء و تعديل ضرائب قائمة لذلك يشكل الجمود الضريبي كعائق كبير أي إصلاح ضريبي، و يعتبر الجمود الضريبي نتيجة لظاهرة الاعتياد التي تفسر ببطأ الإجراءات الضريبية.

1 وكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 76

2 اغيت مسيكة، "إشكالية التحصيل الضريبي بين امتيازات إدارة الضرائب و ضمانات المكلف بالضريبة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في

الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 16

3 عبد الوهاب منصور، "دور أهمية مصلحة الضرائب في التحصيل الضريبي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 64-65

ب. الازدواج الضريبي:

تعتبر ظاهرة الأزواج الضريبي من الظواهر التي تكتسي اهتماما واسعا على المستوى المحلي والدولي، وهي إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام ضريبي. و يقصد به فرض نفس الضريبة أو ضريبة متشابه لها أكثر من مرة على نفس الشخص، وعن نفس المال ونفس المدة.

نستنتج مما سبق أن عملية التحصيل الضريبي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمداخيل الميزانية العامة حيث تمثل حسب إحصائيات المصدر الثاني التي تعتمد عليه الدولة لتحقيق التوازن بين إيراداتها ونفقاتها ولها أثر مباشر في العلاقة بين المكلف والإدارة إلا جانب أنه يوجد عدة مشاكل تعيق فعالية التحصيل الضريبي مما ينعكس سلبا على الضريبة.

المطلب الثاني: إجراءات التحصيل الضريبي

بعد أن يتم احتساب الضريبة المستحقة على المكلف تأتي مرحلة التحصيل و التي تعتبر آخر المراحل الهامة التي بموجبها يتم توريد مقدار الضريبة لخزينة الدولة و هناك عدة طرق يتم بواسطتها تحصيل الضريبة من المكلفين هي 1:

أولا: إجراءات التحصيل الودية:

التحصيل الودي هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الضريبية في الوقت المحدد طبقا للتنظيمات الجاري العمل ا، وذلك بتوجه المعني من تلقاء نفسه إلى إدارة الضرائب ليقوم بدفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وذلك في الأجل المحددة.2

وفي هذه الحالة يتم تحصيل الضريبة وفق العديد من الطرق و التقنيات يمكن حصرها فيما يلي:3

1-طريقة التسديد المباشر من قبل المكلف نفسه:

القاعدة العامة أن يلتزم المكلف بدفع الضريبة إلى الإدارة الجبائية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بأدائها في محل إقامته، وهذه الطريقة تعد أكثر شيوعا ، تقوم هذه الطريقة دفع عن طريق نظام الجداول الضريبية أو على نظام التسبيقات على الحساب.

2-الدفع عن طريق شخص آخر:

تقوم هذه الطريقة على دفع الضريبة بمعرفة شخص آخر غير المكلف بالضريبة و يعد هذه إستثناء عن القاعدة العامة و يسري هذا النوع من الدفع على الضرائب غير المباشرة كالرسم على القيمة المضافة. مضمونها أن يكلف المشرع شخصا (المكلف القانوني أو الوسيط الضريبي) بدفع مبلغ الضريبة للخزينة العمومية، على أن يقوم بتحصيلها من المكلف بالضريبة الفعلي.

1تاوفلة ليندة، "اثر الضرائب و الرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس،10،ص2017

2 اغيت مسيكة، "إشكالية التحصيل الضريبي بين امتيازات إدارة الضرائب و ضمانات المكلف بالضريبة"، مرجع سبق ذكره، ص 272

3خلف حسناء، "منازعات التحصيل الضريبي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران 2محمد بن أحمد، وهران، 2016،ص14-15

3-طريقة الاقتطاع من المصدر:

يقوم المكلف القانوني باقتطاع الضريبة قبل تسديد المبلغ إلى المستفيد، إذ تعتبر من أهم طرق تحصيل الضرائب تنطبق هذه الطريقة عادة على المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي عن طريق الإقتطاع من المصدر الفئات التالية:1

✓ الرواتب و الأجور المدفوعة من طرف المستخدمين.

✓ الأرباح غير التجارية.

✓ مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.

✓ المداخيل المتأتية من تأجير الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني.

كذلك قد يلجأ إليها بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات و للاقتطاع من المصدر وتعلق:

➤ المداخيل المحققة من طرف الشركات الأجنبية.

➤ مداخيل الأموال المنقولة.

➤ إيرادات تأجير قاعات الحفلات و الحفلات السوقية و السيرك. و مقتضاها ان يقوم المكلف القانوني

بخصم قيمة الضريبة من الدخل قبل توزيعه، بحيث يتم تسليم المكلف الفعلي دخلا صافيا من

الضريبة.

إجراءات التحصيل الجبرية

في حالة عدم تسوية الضريبة وديا، تبدأ عملية التحصيل الجبري بوسائل معروفة منها، التنبيه، غلق

الحساب البنكي للمدين، الغلق المؤقت للمحل المهني، حجز أموال المدين المنقولة والعقارية، البيع بالمزاد العلني

...الخ

1-التنبيه:

هو إجراء يسمح لقاibus الضرائب المختص من استعمال الإجراءات الردعية، ويوجه هذا الإجراء الوقائي إلى

المدينين بالضريبة قبل اللجوء إلى إجراءات مثل: البيع بالمزاد العلني والغلق الإداري، حيث يتضمن هذا الإجراء

بعض البيانات وهي: اسم ولقب المدين بالضريبة، سنة فرض الضريبة، نوع الضريبة، العقوبات، وإمضاء قابض

الضرائب.

وفي حالة ما إذا لم تجد هذه الوسيلة نفعا، يلجأ قابض الضريبة إلى وسيلة أكثر ردعا وهي: غلق الحساب

البنكي للمدين بالضريبة أو الغلق المؤقت للمحل المهني.

11خلف حسناء، منازعات التحصيل الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 16-17

2-الحجز

توجد عدة أشكال للحجز، نعرض أهمها فيما يلي 1:

أ.الحجز التنفيذي *la saisie d'exécution*

هو إجراء يسمح بوضع منقولات المتقاعس عن دفع الضريبة والتي تكون في حوزته أو ملك له تحت يد العدالة قصد بيعها لتصفية الدين الذي هو على عاتقه.

ب. الحجز على التحصيل الزراعي *la saisie brandon* :

وهو إجراء يسمح بوضع ثمار أو مزروعات أو غرس تحت يد العدالة تكون أصلا ملكا للمتقاعس عن دفع الضريبة.

ت. الحجز على الأثاث والمبيعات *la saisie foraine* :

وهو إجراء يسمح بحجز الأثاث والمبيعات في الأسواق والمعارض تكون في متناول المتقاعس عن دفع الضريبة بترخيص من قاضي الاستعمالات أو رئيس المحكمة.

ج. الحجز التوقيفي أو الحدي *la saisie arrêt* :

وهو إجراء تنفيذي يساهم فيه ثلاثة أطراف لأنه يخص ثلاثة أشخاص هو الدائن الأصلي من له حق الحجز لدى المدين وله هو الآخر دين على عاتق شخص ثالث و يسمح هذا الإجراء للمدين أن يحصل دينه قصد تبرئة ذمته لدى الدائن الأصلي.

ح. الحجز العقاري للعقارات: *la saisie immobilière des immeubles*

هو إجراء يتيح للإدارة الضريبية بأن تطلب من القاضي منحها ترخيص بحجز أملاك عقارية للمتقاعس عن الضريبة قصد تحصيل الديون الجبائية التي هي على عاتقه. الملاحظ أنه في إطار نشاطها الردي ضد المتقاعسين عن دفع الضريبة، فإن الإدارة الضريبية مدعوة للجوء إلى الإجراءات القضائية التي تضاف أو تتم طرق التنفيذ خارج القضاء.

3-بيع المحجوزات

من أهم التصرفات القانونية التي تَرد على المحل التجاري هي بيعه ولقد عرفت المادة 351 من القانون المدني الجزائري البيع بأنه "عقد يلتزم بمقتضاه البائع أن ينقل للمشتري ملكية شي أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي" 2 إذ يشترط لانعقاد بيع المحل التجاري توافر الأركان العامة للعقد وهي الرضا والمحل والسبب.

1 ميهوبي مراد، "إجراءات تحصيل الضريبة"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد، 39 سبتمبر، 2014، ص 246-247

2الأمانة العامة للحكومة، القانون المدني، المادة، 2017، 351 ص 57

فالرضا يكون متى اتفاقا إرادتين على البيع والمبيع والثمن، أما محل البيع فيقصد به الشيء المبيع وهو المحل التجاري، فيجب أن يكون مما يجوز التعامل فيه وأن يكون معيناً أو قابلاً للتعين وأن يكون المبيع مما ينطبق عليه وصف المحل التجاري وبخصوص السبب أو الغرض فيجب أن يكون الغرض من استغلال المحل مشروعاً ولقد نظم وصف المحل التجاري وبخصوص السبب أو الغرض فيجب أن يكون الغرض من استغلال المحل مشروعاً ولقد نظم المشرع الجزائري أحكام عقد بيع المحل التجاري في المادة 79 من القانون التجاري وما يليها¹.

نستنتج مما سبق أنه تلجأ الإدارة الضريبية إلى تحصيل الضريبة بإرادة منفردة، و تتمتع في هذا المجال الامتيازات السلطة العامة لذلك يبقى التساؤل حول ما إذا كانت إجراءات تحصيل الضريبة الجاري العمل ا سواء تعلق الأمر بإجراءات التحصيل الودية أو إجراءات التحصيل الجبرية تحقق الفعالية المرجوة

المطلب الثالث: ضمانات التحصيل الضريبي

لقد وضع المشرع مجموعة من الضمانات تتعلق بتحصيل الضريبة وذلك حرصاً على مصلحة الخزينة العمومية وبغية تمكينها من حقها، وهو الحصول على مستحقاتها من الضرائب والتي تعتبر من أهم الإيرادات بالنسبة لها أهمها هي²:

- ❖ النص على حق امتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى، ويكون للخزينة العمومية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضماناً للتحصيل.
- ❖ تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة. ويعتبر الحجز هنا حجراً تحفظياً ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.
- ❖ منح المشرع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية حق الإطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو الغير، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة. بل ويجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين. وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإلتفاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق إدارة الضرائب.
- ❖ تفرض قاعدة «الدفع ثم الاسترداد»، وهي قاعدة مقة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساساً أو في مقدارها أو حتى استردادها، والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية، و مراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل

1حساوي سليمة، يحيى حنان، "الآليات القانونية للتحصيل الجبري للضريبة في ظل قانون الإجراءات الجبائية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017ص43

2.د.محمد عباس محرز، "مدخل إلى الجبائية و الضرائب"، دار النشر، ITCIS، عين البيان، الجزائر، ص 128-129

المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة.

تعد كافة وسائل محاربة التهرب الضريبي في نفس الوقت ضمانات التحصيل الضريبة. نستنج مما سبق أنه تعمل جميع الدول و دون استثناء على ضمان فرضها و تحصيلها بمختلف الطرق و الوسائل، بداية بالطرق الودية و التي تحدث بمجرد حلول آجال دفع دين الضريبة و في حالة فشل هذه الإجراءات تتوجه الإدارة مباشرة إلى الطرق الجبرية و التي يتصدرها الإنذار و بعدها إشعار الغير مرورا بالحجز بكل أنواعه تم الوصول أخيرا إلى البيع، و حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها فقد حدد القانون للخرينة العمومية عدة ضمانات.

المطلب الرابع: الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية الوظيفة الأساسية لقياس الأداء للتأكد من أن الأهداف قد تحققت، وإن الخطط وُضعت موضع التنفيذ بالطرق الصحيحة، فالرقابة الحقيقية تلك الرقابة التي تستطيع أن تسبق الأحداث فتعمل على التنبيه إلى الانحرافات قبل وقوعها وليتم التنفيذ وفقا لمقاييس مُقة. وللرقابة الجبائية عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:

هي فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المُكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا أصحاب شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام والاستفسار، والاستيضاح على كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها ولا يكتفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصّل عليها من مصادر أخرى وبالتالي من مدى التطابق الموجود بينهما، وكذلك النظر في الوضعية المالية للممول¹.

التعريف الثاني:

تُعرّف على أنّها التحقق ممّا إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والمبرمجة بناءً على التعليمات والقواعد المقة، بغرض بيان أوجه النقص والقصور أو الانحراف والخطأ في التطبيق من أجل عدم تك هذه الانحرافات والأخطاء².

التعريف الثالث:

أنّها العملية التي تسعى من خلالها الإدارة إلى التحقق من أن ما حدث هو الأمر الصحيح والذي يجب أن يحدث، وإذا لم تتحقق هذه النتيجة فينبغي القيام بالتعديلات اللازمة من أجل الوصول إلى تلك النتائج³

1لوفي عيسى، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة باتنة، كلية العلم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجريبية، 2004ص14

2 حمدي سليمان، "الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية"، مكتبة دار الثقافة للنشر، الأردن، 1998ص13

3 العبد صالح، "الوجيز في شرح قانون الاجراءات الجبائية، الطبعة الثانية"، دار هومة للنشر، الجزائر، 2006ص32

التعريف الرابع:

كما تُعرّف الرقابة الجبائية بأنّها مجموعة العمليات المُطبّقة من قبل المختصّين في الإدارة الجبائية هذه الأخير بإمكانها اتخاذ عدّة أشكال في إطار منتظم تحت نصوص العدالة التي تهدف إلى التأكيد من احترام القوانين الجبائية بتجنب كل ما ينتج من مخالفات وتجاوزات.¹

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص بأنّ الرقابة الجبائية عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات إلى مراجعة ومتابعة التصريحات الجبائية للمُكلّف بالضريبة، والتحرك السريع للقضاء عليها بفاعليّة تضمن عدم تكرارها في المستقبل بهدف المحافظة على حقوق الخزينة من خلال التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أنه يوجد سببان رئيسيان لإجراء عمليات الرقابة الجبائية على تصريحات المكلفين:

✓ الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية من أجل تحديد الوعاء الضريبي.

✓ الرقابة الجبائية كوسيلة لاكتشاف العمليات التديسية.

1. أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر.

للرقابة الجبائية شكلان وعلى الإدارة الجبائية مراعاتهما وهما:

✓ الرقابة الداخلية (العامة).

✓ الرقابة الخارجية (المعمّقة)

1) الرقابة الداخلية (العامة):

يُقصد بها الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية في المكتب، بناءً على الوثائق التي في حوزتهم، ومفتشية الضرائب هي المصلحة المكلفة بالقيام بهذا النوع من الرقابة دورياً وللأهداف المسطرة مسبقاً، وتكون رقابة شكلية أو رقابة على الوثائق.²

1. الرقابة الشكلية:

تبدأ هذه الرقابة منذ استلام المصالح للتصريحات الجبائية الموزّعة من طرف المكلفين، وتتم مراقبتها بطريقة منتظمة وجدّ انتظامية وذلك عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصحّح بها وتسوية الأخطاء إن وجدت وتتم أيضاً عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المدوّنة في التصريحات A«G50» و«G50» وتلك المذكورة في التصريح السنوي، ومع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوفات الربط وبطاقات المعلومات وقائمة الزبائن التي تمتلكها وتهدف إلى تصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات وذلك وفقاً للإجراءات التالية:

1مصطفى عوادي، يونس زين، "الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري"، الطبعة الثانية، دار الآثار للنشر والتوزيع، الجزائر، 11، ص2000

2سهام كردودي، "الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق"، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص47.

● **المكّلف:** يجب أن يحتوي كل مكّلف جبائي على نسخة من الوثائق والمستندات التالية: السجل التجاري، بطاقة إثبات الهوية، شهادة إقامة، شهادة التصريح بالوجود، البطاقة الإحصائية.

● النشاط: يجب توفر بطاقة التعريف الجبائي والتصريحات الشهرية والثلاثية الخاصة بمجموع الضرائب وملخصات أرقام الأعمال لكل سنة.

أن العمليات الحسابية المدونة في التصريحات لا يوجد فيها أخطاء¹.

2/الرقابة على الوثائق: هو إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية، بعكس الرقابة الشكلية فإن التصريحات على الوثائق يجب أن تكون شاملة، وهذا ما يتطلب لجميع عناصر التصريح الجبائي، فيتجلى دورها في مجموعة من العمليات والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب، فتقوم الإدارة الجبائية بمقارنة المعلومات المصرح بها بالمستندات الملحقة بالتصريح وكذا جميع المعلومات والبيانات التي هي في حوزة الإدارة الجبائية، ويمكن للمحقق طلب تبريرات أو توضيحات من المكلف إذا لزم الأمر وترتكز أهداف الرقابة على الوثائق في²:

● قيام مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبه والمقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.

● طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة.

● التأكد من المعدلات الضريبية في كل نشاط.

2) الرقابة الخارجية(المعمّقة):

تتمثل هذه الرقابة في جملة الإجراءات التي يقوم بها المراقبين الجبائين من خلال التدخلات المباشرة للأماكن التي يزاول فيها المكلفون نشاطهم من أجل التأكد من صحّة ومطابقة ما صرح به المكلفون مع ما هو موجود على أرض الواقع وذلك من الفحص الميداني للدفاتر المحاسبية وجميع الوثائق الملاحقة، ومحاولة الكشف عن احتمالات التهرب وتتم من خلال وسيلتين هما¹:

1التحقيق المحاسبي:

نصّت المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية، يُمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها. يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات إلزامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يواجهه كتابياً وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانوناً من طرف المصلحة².

1 حمدي سليمان، المرجع السابق، ص.19

2 سهام كردودي، المرجع السابق، ص.51

1 عوادى مصطفى وربال النصر، "الغش والتهرب الضريبي الجزائري"، مطبعة صخري، حي المنظمة إجليل، الجزائر، 2011، ص.13

2 الجمهورية الجزائرية، قانون الاجراءات الجبائية، (المادة 20) قانون رقم 08-13 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 يتضمن قانون المالية 19. (، ص.2014لسنة)

2.التحقق المعمق في الوضعية الشاملة:

نصّت عليه المادة 21-1 من قانون الإجراءات الجبائية يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفّر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة. وفي هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصحّح بها والذمّة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لأنماط معيشة أعضاء المقر الجبائي، من جهة أخرى، وهذا حسب المادتين 6 و 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.1

2. أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية

(1) أسباب الرقابة الجبائية

هناك عدّة أسباب ضرورية لإيجاد نظام رقابي يقوم بمراقبة التصريحات الجبائية.

1. حرّية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخله:

بما أنّ النظام الجبائي الجزائري كغيره من الأنظمة الجبائية الحديثة نظام تصريحي يسمح للمكلف بالتصريح بمداخله من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخله على شكل تصريحات للإدارة الجبائية لتحديد الوعاء الضريبي ويفترض أنّها صحيحة ما لم يثبت العكس، وللتأكد من ذلك وُجدت الرقابة الجبائية تنص المادة 18-1 من قانون الإجراءات الجبائية تُراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة.2

أي أنّ السبب الأساسي لوجود الرقابة الجبائية هو كون النظام الضريبي نظام تصريحي ولذلك أوجب المشرّع إيجاد وسيلة قانونيّة لمراقبة هذه التصريحات والتأكد من صحّتها ومطابقتها لما هو موجود في الحقيقة. تعدّ الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأنّ المكلف هو من حدّد بنفسه أسس فرض الضريبة، ويصرّح بها للإدارة الجبائية وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحّة هذه التصريحات، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة.3

2. محاربة التهرب الضريبي:

إنّ عملية مراقبة التصريحات يتم عنها نقص في الوعاء الضريبي وأسباب ذلك قد يكون بغير قصد من المكلف، وهذه الأخيرة تسعى على أنّها تهرب ضريبي من خلال اكتشاف للتدليس تحايل على القانون وأنّ ظاهرة التهرب الضريبي تنتج عنها آثار وخيمة على المجتمع، مالي، اقتصادي، اجتماعي، سياسي، وعليه فإنّ محاربتة تستلزم استعمال آلية الرقابة الجبائية كنظام للرد عنها أو الحد منها على الأقل.

1 قانون الاجراءات الجبائية، المرجع السابق، المادة 21-12 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013، ص 21.

2 المادة 18 ملك، قانون الاجراءات الجبائية، ص 9

3 كزودوي سهام، المرجع السابق، ص 49.

زيادة إيرادات الخزينة العمومية وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة، ولكي تُؤدي الرقابة الجبائية مهامها لا بدّ من توفّر المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في إقامة نظام جبائي محكم وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين.

1. إقامة نظام ضريبي محكم:

يُعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنّها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي، فبقدر ما يتوفّر لديهم خيارات بقدر ما يستطيع الخبير الضريبي أن يلمس الحبكة الفنية في أنظمتها الضريبية، بقدر ما يتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنّ التهرب الضريبي يعود إلى عدم إحكام القوانين والتشريعات من حيث تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره، ولذلك يجب تحسين فعالية النظام الضريبي من خلال ما يلي 1:

❖ تبسيط وتحسين التشريع الضريبي: يتحقّق ذلك من خلال تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه ويجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة.

❖ تحقيق العدالة الضريبية: يُمكن القول أنّ تطبيق الرقابة الجبائية يتطلّب وجود نظام ضريبي عادل يجعل كل فرد يُساهم في النفقات العامة حسب مقدرته التكليفية كما يقوم بتصحيح اللامساواة الناتجة عن التنوع الأول للدخل، بالإضافة إلى شمولية الرقابة الجبائية لكافة المكلفين بالضريبة.

❖ العدالة الأفقية: ويُقصد بها أن تتم معاملة المكلفين المتساوين في الدخل والحالة الاجتماعية معاملة ضريبية متساوية.

❖ العدالة العمومية: تقتضي اختلاف المعاملة الضريبية للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة.

2. ترقية وتطوير الرقابة:

إنّ التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعّالة، حيث أنّ تبعية التهرب الضريبي لا تقع على المشرّع المالي والمكلف وحدهما وإنّما تقع كذلك على الإدارة الجبائية التي يجب توفّرها على مستوى من التطوّر والكفاءة إضافة إلى توفّرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي تُمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه، إلّا أنّ اليد العاملة لا تفي بالغرض إذا لم تكن ذات خبرة وكفاءة في الميدان ولذلك فمن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظّفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الجباية والضرائب والمراقبة الجبائية إضافة إلى إجراء تربيّصات لموظّفي وأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التحدّيات التي يشهدها النظام الجبائي، كما ينبغي تحفيز موظّفي الإدارة الجبائية من خلال رفع أجورهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم.

1 حامد عبد المجيد نزار، "مبادئ المالية العامة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، دون تاريخ، ص. 237

تعتمد الرقابة الجبائية على جملة من المبادئ ترتبط بالضريبة والنظام الضريبي ينبغي توفرها لضمان السير الحسن للرقابة الجبائية والوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث يؤدي تعقّد وعدم استقرار النظام الضريبي إضافة إلى ضعف الإدارة الجبائية وقلة إمكانياتها البشرية والمادية إلى الاعتماد على نظام ضريبي

غير فعّال ويلقي بعينه على المكلفين بالضريبة، كما يمتد إلى موظفي الإدارة الجبائية ممّا يؤدي بهم إلى عدم القدرة على التطبيق الجيّد للرقابة الجبائية، وبذلك تُترك الحرّية للمتهرّبين من دفع الضريبة في سلوك كل الطرق المتاحة للتهرب دون وجود عقاب أو رادع وذلك نتيجة لضعف الرقابة الجبائية.

المبحث الثالث: التهرب الضريبي

إن ظاهرة التهرب الجبائي أصبحت من أكبر إنشغالات الدولة والباحثين في ميدان التشريع الجبائي كونها أخذت بعدا وطنيا ودوليا في الإساءة للحياة الإقتصادية للمجتمع، ومع تطور النشاط الإقتصادي والإجتماعي وما

صاحبه من تطور للتشريع الضريبي , أخذت ظاهرة التهرب عدة أشكال وأوجه بحكم أنها ناتجة عن عدة أسباب ودوافع .

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي

التهرب الجبائي هي تلك الطرق غير القانونية التي يستعملها المكلف بالضريبة قصد تجنب دفع الضريبة قدر ما استطاع , بإستغلاله للثغرات الموجودة في النظام الجبائي خاصة أوتدليس والإحتيال والتصريحات الكاذبة. ويمكن وضع عدة تعاريف له نذكر منها:

“يقصد بالتهرب من الضريبة إمتناع الممول الذي توفرت فيه شروط الخضوع لها عن الوفاء بها, ستعنا في ذلك بكافة أنواع الحيل والغش وهي مختلفة ومتعددة”¹

” يراد به ما يعتمد إليه الأفراد أحيانا من الإفادة مما في قانون الضرائب من ثغرات ينفذون منها , للتخلص من الإلزام بدفع الضريبة”²

” يقصد بالتهرب الضريبي لجوء الأفراد الى وسائل غير مشروعة للإمتناع عن دفع الضرائب المقررة عليهم , او دفعها ولكن بمقدار أقل من المقدار المحدد قانونيا”³

- نضرة القانون الجبائي للجزائري للتهرب الضريبي

فرض القانون الجبائي الجزائري غرامات جبائية وعقوبات جنحية على كل من يحاول إستعمال طرقا تدليسية من أجل التهرب من الضريبة, وهذا ما نصت عليه المادة 2/216 من قانون الرسم على رقم الأعمال” في حالة إستعمال طرق تدليسية , تطبق غرامة بنسبة 200% على مجمل الرسوم”⁴

او كذا المادة 1/303 من قانون الضرائب او الرسوم المماثلة ”كل من تملص او حاول التملص باستعمال طرق تدليسية في اقرار أساس الضرائب او الرسوم التي تخضع لها , او تصفيتها سواء كلياً او جزئياً , يعاقب بغرامة مالية يتراوح مبلغها بين 5000 دج و 20.000 دج ويحبس من سنة الى خمسة سنوات , او بأحدى هاتين العقوبتين فقط , غير أنه إذا كان الض اللاحق بالخرينة عن التملص من الحقوق يفوق المبلغ الإجمالي 10.000.000 دج وأن المخالفات المرتكبة تستوجب كذلك تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 69, 71, 73 من القانون رقم 12/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 والمتعلق بالأسعار , ويمكن تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 418 من قانون العقوبات”⁵.

1. زينب حسين عوض الله , "مبادئ المالية العامة", ص 184

2. عبد المنعم فوزي , "المالية العامة والسياسة المالية", ص 273

3. حمريط رشيد, سلسلة محاضرات في مقياس جباية المؤسسة, جامعة محمد خضير بسكرة, ص 79

4. قانون الرسم على رقم الأعمال

5. قانون الضرائب والرسوم المماثلة

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي

للهرب الضريبي عدة أسباب جعلت الفرد يرغب في التخلص من عبء الضريبة وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

يلي:

1. أسباب أخلاقية:

من العوامل الجوهرية التي تؤدي الى التهرب الضريبي ضعف المستوى الأخلاقي لدى الأفراد المنوط بهم دفع الضريبة , فالملاحظ في الكثير من الدول أن الشعور الأخلاقي تجاه الإلتزام الضريبي مازال ضعيفا للغاية لدرجة أن الاعتقاد السائد لدى كثير من الأفراد أن سرقة الخزنة العامة للدولة عن طريق التهرب الضريبي لا تعد سرقة وبالتالي يلاحظ أن هناك قلة من الأفراد هي التي تسعى للوفاء بإلتزاماتها الضريبية احتراما منها للإلتزام الأخلاقي بضرورة المساهمة في تحمل الأعباء العامة للدولة. 1

2. أسباب اجتماعية :

إن الإخلال بقاعدة العدالة في فرض الضريبة تكون لدى المكلف حاجزا في دفعها وهذا نظرا لعدم وجود مساواة أمام تحمل العبء الضريبي بين الأفراد حسب الحالة الإجتماعية لكل مكلف , مما يشجعه على إتباع اساليب وطرق تساعد على التهرب الضريبي.

3. أسباب سياسية:

عدم الإستقرار السياسي والإيديولوجي للبلاد ساهم في انتشار ظاهرة التهرب الجبائي , وهذا بسبب السياسات التي كانت متبعة في الجزائر بإعتماد الدولة على الجباية البترولية ,وتساهلها أمام الجباية العادية وكذا تطبيقها للنظام الإشتراكي لفترة طويلة والذي كان لا يولي إهتماما كبيرا للإستثمارات الخاصة وتشجيعها.

4. أسباب إقتصادية

إن الاعتماد على المداخل البترولية لوحدها كمورد إقتصادي للدولة جعل من باقي النشاطات الإقتصادية الأخرى موارد ثانوية لخزينة الدولة ,مما ساعد على إهمال الضريبة العادية وكذا عدم السيطرة على التجارة بشتى أنواعها وأهدافها ,مما كان سببا في تشجيع ظاهرة التهرب الجبائي.

المطلب الرابع : عيوب التشريع الضريبي والإدارة الجبائية:

1. عيوب التشريع الضريبي :

وتتلخص هذه العيوب في ضخامة وحجم القوانين والنصوص التشريعية المتغيرة من سنة مالية لأخرى في بعض مواردها , مما زاد في تعقدها الشيء الذي أدى الى عدم ثبات وإستقرار النظام الجبائي. إضافة الى ذلك المبالغة في معدل الضريبة مما يدفع بالمول الى التهرب من دفع الضريبة , فضلا عن هذا إرتفاع الضغط الجبائي الذي يقاس "بنسبة الإيرادات الجبائية الى مجموع الدخل الوطني الخام"

1 حمريط رشيد, مرجع سبق ذكره, ص82

2. عيوب الإدارة الجبائية :

ترجع هذه العيوب الى عدم تطبيق قواعد الضريبة وخاصة مبدأ العدالة بصفة فعلية لا بصفة قانونية , وصعوبة تقدير الدخل الحقيقي للممول بإحدى طرق فرض الضريبة , مما تحدث أثارا معنوية تشجع على التهرب ويعود كل هذا الى النقص الكمي والنوعي للإمكانيات البشرية والمادية. بالإضافة الى ذلك عدم امكانية برمجة أكبر عدد ممكن من الممولين الى تحقيق الجبائية لقلة التعاون الحقيقي بين المصالح الرقابية كإدارة الجمارك والمنافسة والأسعار, وهذا فضلا عن وضعية عمال الضرائب وخاصة فيما يتعلق بقضية ضعف الأجور والمحفزات المالية ومما يتسبب في تفشي ظاهرة الرشوة والتقصير في تطبيق القوانين.1

المطلب الثالث: المصالح المسؤولة عن مكافحة أشكال التهرب الضريبي وأثاره

وضعت الدولة مصالح مسؤولة بمراقبة عمليات المكلفين بالضريبة الذين يسعون للتخلص من دفعها باستخدامهم شتى الوسائل والطرق التدليسية التي لاشك أنها ستخلف أثارا تضر بالحياة الإقتصادية للدولة والفرد.

1) أشكال التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي عدة أشكال:

1. **عدم التصريح بالوجود:** الممول لا يصرح بالبداية الحقيقية لنشاطه التجاري حتى يستفيد من هذه المدة للحصول على أرباح وقد يكون التاجر جاهلا بالقانون او عالما به , إلا أن المعاملة تكون واحدة بحيث أنه يعاقب بغرامة مالية تقدر بـ 30.000 دج الى كل من لا يقدم التصريح بالوجود حسب المادة 1/194 التي تنص على ذلك.

2. **الإخفاء المحاسبي:** يتمثل هذا الإخفاء إما بزيادة التكاليف او بتخفيض الإيرادات بهدف التقليل من الربح بالتالي التخفيض في الضريبة على الدخل الإجمالي IRG للأشخاص الطبيعيين وكذا التخفيض في الضريبة على ارباح الشركات IBS بالنسبة للأشخاص المعنويين

التهرب بزيادة التكاليف: ينتهز الممول الفرصة لإدخال أعبائه الشخصية الى تكاليف تجارته كمصاريف الهاتف والكهرباء لمنزله وأعباء اصلاح سيارته الشخصية , وكذا استعمال الفواتير المزيفة قصد الرفع من التكاليف والتقليل من الربح الخاضع للضريبة.

3. **التهرب بتخفيض الإيرادات:** يستعمل هذا التهرب من طرف الممولين لأجل تخفيض وتهرب رقم أعمالهم الحقيقي وذلك عن طريق التخفيض من مبلغ المبيعات , كأن يقوم الممول ببيع بضاعة الى زبون ما ولكن السعر الذي بيعت به البضاعة والمسجل في الفاتورة ليس السعر الحقيقي للسلعة وإنما جزء منه , فبالتالي تم إخفاء السعر الحقيقي مقابل أن يقدم الممول للزبون خصما من المبلغ الحقيقي.

1. عطات فريد, شهادة D.E.U.A الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في القضاء على التهرب الضريبي 2000/2001, ص 9

(2) أثار التهرب الضريبي

- لتهرب الضريبي عدة آثار تؤثر على الحياة الاقتصادية والمالية للوطن ومستقل الحياة الإجتماعية نذكر منها:
- ❖ الآثار المالية: يخلف التهرب الضريبي عدة خسائر لميزانية الدولة مما يجبرها على تقليص مشاريعها الإستثمارية ورفع اليد عن الإعانات التي كانت تقدمها لدعم وترقية الحياة التنموية للمجتمع كالإعفاءات والإمتيازات الجبائية.
 - ❖ الآثار الاقتصادية: يؤثر التهرب الضريبي على التنظيم الإقتصادي للدولة بمسأسه للكميات الاقتصادية كالإستهلاك والادخار والإستثمار... إلخ، مما يجعل السياسة الاقتصادية للبلاد في تقلبات وتشوه للإقتصاد الوطني.
 - ❖ الآثار الإجتماعية: تظهر هذه الآثار من نتائج سياسة الدولة المنتهجة نظرا لتأثرها بالتهرب الجبائي، حيث تضعف القدرة الشرائية للمواطنين بسبب غلاء المعيشة الذي يعود للضرائب المرتفعة وزيادة البطالة في المجتمع خاصة تصريح العمال من المؤسسات ذات الإمكانيات المحدودة والضعيفة ماليا، والذي يعود أساسا لعجز الدولة عن مواصلة دعمها لهذه المؤسسات.
 - 3) المصالح المسؤولة عن مكافحة التهرب الضريبي.

وضعت الدولة عدة مصالح رقابية تقوم بعملية كشف مكامن التهرب بشتى أنواعه، وتسلط العقوبات الصارمة على مرتكبيه لأجل الحد من هذه الظاهرة.

 - ❖ مصلحة البحث والتحقيقات: هذه المصلحة تابعة الى المديرية المركزية للبحث والمراجعات، ويمكن أن تحقق وتراقب محاسبة أي ممول وفي أي ولاية، حيث تهتم بمراقبتها للملفات المهمة جدا.
 - ❖ الفرقة المختلطة: تتكون هذه الفرقة من أعضاء ادارة الضرائب، والجمارك، والمنافسة والأسعار حيث تقوم هذه الفرقة بمراقبة وكشف كل عمليات الممولين وتزويد المفتشية بالمعلومات الكافية عن الممول التابع لها.
 - ❖ المفتشية الجهوية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي: أنشئت هذه المفتشية وفقا للأمر 95/06 المؤرخ في 25-01-1995، وتعمل على التأكد من امتلاك التجار للسجل التجاري وكذا مراقبة ومتابعة فواتير الشراء والبيع من حيث الشكل وصحة الفاتورة.
 - ❖ فرق الدرك الوطني للطرق: تقوم هذه الفرقة بمسك كل المتهربين الذين لا يحملون لفواتير السلع وكذا الرقم الجبائي الخاص بهم، وذلك بتحرير محضر لهم يتم ارساله الى مصلحة الضرائب وكذا مصالح المنافسة والأسعار.
 - ❖ مكتب المراجعات الجبائية: يقوم هذا المكتب بالمراجعة والمراقبة المعمقة للوضعية الجبائية للممولين، وذلك بالتحقيق في المحاسبة والتفتيش المعمق لمجمل الوضعية الجبائية.
 - ❖ مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: أنشأ هذا المكتب وفقا للتعليمية رقم 930 للمديرية العامة بـ 14 أفريل 1994 قصد البحث والتفتيش عن المادة الخاضعة عن طريق جمع المعلومات من كل المصادر الخارجية كالشركات والمؤسسات العمومية.

❖ مفتشية الضرائب: تقوم هذه المفتشية بمراقبة ومراجعة كل حسابات الممولين المشكوك فيهم بتدخل مصلحة التدخلات المتواجدة على مستوى كل مفتشية بالبحث وجمع المعلومات عن المادة الخاضعة وتثبيتها.

❖ مصالح وزارة التجارة

❖ مديرية والمنافسة والأسعار

❖ المفتشات الجهوية

❖ الجمارك¹

4°) وسائل مكافحة التهرب الضريبي

إذا كان التهرب الضريبي يرجع لعوامل أخلاقية وسياسية واقتصادية وفنية فينبغي معالجة هذه العوامل على نحو يكفل مكافحة التهرب الضريبي وذلك على النحو التالي:

- تنمية الوعي الأخلاقي: إذا كان ضعف المستوى الأخلاقي للأفراد تجاه الإلتزام الضريبي هو أحد أسباب التهرب فينبغي أن يتم معالجة ذلك عن طريق تنمية الوعي والإحساس لدى الأفراد بأن دفع الضرائب هو إلتزام أخلاقي قبل أن يكون إلتزاما قانونيا , لأن فيه التعبير الحقيقي عن التضامن الإجتماعي بين أفراد المجتمع.
- ضرورة توافر الجزاءات الضريبية المناسبة على التهرب الضريبي: من العوامل التي تساعد على شيوع التهرب الضريبي عدم وجود العقوبات الكافية على هذه الجريمة أوتوجد عقوبات ولكنها غير رادعة لذلك ينبغي تقرير العقوبات الكافية والرادعة على التهرب الضريبي.
- من الناحية الفنية: ينبغي صياغة القوانين الضريبية على نحو سليم بطريقة محكمة بحيث لا توجد الثغرات القانونية التي تفتح الباب أمام التهرب كذلك يجب تدريب العناصر الكافية والمدربة تدريباً كافياً للعمل في المجال الضريبي على نحو يكفل لها الوقوف على حدث الأساليب والوسائل الفنية المستخدمة في الحق الضريبي كذلك ينبغي تمكين موظفي مصلحة الضرائب من الإطلاع على ما يردون الإطلاع عليه من الوثائق والأوراق التي تساعد على ربط الضريبة على الوجه الصحيح.
- من الناحية السياسية: ينبغي أن تحرص الحكومات على تطبيق النظام الضريبي على نحو عادل بحيث لا يكون شديد الوطأة على بعض الطبقات وسهلاً وميسوراً على طبقات أخرى. كذلك يجب ضمان الإستقرار السياسي والعمل على عدم كثرة التعديلات الضريبية وذلك حتى يتحقق الإستقرار في النظام الضريبي وكذلك للعاملين فيه.

1. عطاب فريد، مرجع سبق ذكره، ص 11.10

- من الناحية الاقتصادية: ينبغي أن تعمل الحكومات جاهدة على توجيه الحصيلة الضريبية الى الأوجه المفيدة للمجتمع وعليها كذلك أن يشعر أفراد المجتمع بأن قيامهم بدفع الضريبة له فوائده المحسوسة لكل منهم.2

2. حمريط رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 82

المبحث الرابع : نظام المعلومات الضريبية

تشكل المعلومات الضريبية مورداً مهماً وعملاً فاعلاً في مساعدة الإدارة الضريبية على تحقيق أهدافها والتي من أهمها، المكلفين المشمولين بالضريبة والمعلومات الضريبية الخاصة بهم من أجل احتساب الضريبة المتحققة عليهم لتمويل النفقات العامة للدولة، إذ إن الدعم المعلوماتي مهم جداً لنجاح العمل الضريبي.

وتعد نظم المعلومات الضريبية الجزء الاساس والمهم في انجاز العمل الضريبي بكفاءة وفاعلية, إذ انها تساعد على حصر وتجميع البيانات من مصادر داخل الهيئة العامة للضرائب وخارجها, ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة تستخدم لتحديد دخول المكلفين الخاضعة للضريبة واجراء عمليات التحاسب الضريبي.

المطلب الاول : نظام المعلومات الضريبية

نظام قائم بذاته يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الاخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مت اربطة ومتناسقة ومتبادلة, بهدف توفير المعلومات المفيدة للإدارة, وبما يخدم تحقيق اهدافها نظام المعلومات الضريبية بأنه "عبارة عن احد مكونات التنظيم الضريبي الذي يختص بجمع البيانات الضريبية الملائمة وتبويبها ومعالجتها وتحليلها وتوصيلها, لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية منها والداخلية". يلاحظ أن التعريفين السابقين قد ركزا على تعدد العناصر المكونة لنظام المعلومات الضريبية وحالة الترابط والتفاعل بين اجزائه ولكنه لم يبين الهدف منه¹

نظام المعلومات الضريبية بأنه "مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية في معالجة البيانات الضريبية وتحويلها الى معلومات ضريبية بعد إنجاز مجموعة من الإجراءات المتعلقة بجمع وتصنيف وخرن البيانات لأغراض إجراء التحاسب الضريبي بموجبها للتوصل الى صياغة بيان بالموقف الضريبي للمكلف² نظام المعلومات الضريبية بأنه "مجموعة من الانشطة المترابطة والمتفاعلة التي تهتم بجمع البيانات الخاصة بالمكلفين ومعالجتها للحصول على معلومات تفيد الادارة الضريبية في تحديد الدخول الخاضعة للضريبة ومبالغ الضريبة المستحقة عليهم.

1موسكوف, ستيفن, ترجمة سعيد كمال الدين, "نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات", دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية1989 ص 25

2الزهيري, محمد سلمان عيود, مدى إسهام نظام المعلومات الضريبي في تطوير العمل الضريبي ,رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة بغداد, 2007 ص15

المطلب الثاني : عناصر نظم المعلومات الضريبية:

تعد نظم المعلومات الضريبة نظم قائمة بذاتها, تتكون بدورها من مجموعة من العناصر تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتفاعلة. وتشمل نظم المعلومات الضريبية كغيرها من نظم المعلومات على العناصر الاساسي الآتية:

1. المدخلات البيانات:

إذ تتمثل المدخلات بالبيانات والتي يقصد بها "تلك الحقائق أو الرسائل أو الاشارات غير المبوبة وغير المنظمة وغير المفسرة مثل الارقام أو الرموز أو الاحصاءات الخام التي لا علاقة بين بعضها والبعض".
 بأن هناك أنواع عديدة من البيانات في مجال العمل الضريبي والتي تمثل مدخلات لنظم المعلومات الضريبية وهي المقتبسات الضريبية الواردة من دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط المتعلقة بالمقاولات والتعهدات والتصاريج الكمركية، والمقتبسات الواردة من دائرة تسجيل الشركات والمتمثلة بإجازة تأسيس الشركات واندماجها وزيادة رأسمالها أو تخفيضه، والمقتبسات المقدمة من قبل المكلفين والمتمثلة بالكشوفات المالية واق ارت الإدارة وكشوفات تحليل الحسابات الملحقة بها، والإخباريات المقدمة من الأشخاص الطبيعيين المعنويين المتعلقة بالتهرب الضريبي، والتشريعات والقوانين والتعليمات المتعلقة بالعمل الضريبي.

2. عمليات المعالجة :

وتتجسد بالاجراءات التي تسهم في تحويل المدخلات (البيانات) الى مخرجات (معلومات) فبعد تسلم البيانات من المصادر الداخلية والخارجية المختلفة يتم معالجتها بموجب مجموعة من النظم الفرعية والذي يعمل كل منها على وظيفة معينة داعمة للنظام الاساس والمتمثلة بنظم المعلومات الضريبية وهي كما يأتي:-

أ- عملية التحاسب الضريبي: إن نظام التحاسب الضريبي هو "ذلك العنصر من عناصر النظام الضريبي الذي يختص بتنفيذ أحكام التشريع الضريبي،" فهو الذي يتولى تطبيق أحكام التشريع الضريبي المتضمنة للسياسة الضريبية والسعي لتجسيدها على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع

ت- اعداد التقرير الضريبي: بعد أن يقوم المكلف بإعداد تقرير ضريبة الدخل الخاص به تتم المقارنة بين هذا التقرير والبيانات المالية للمكلف والمقتبسات والتصاريج وأي مح يتعلق بدخل المكلف المحفوظ بإضبارته، إذ إن هذه المقتبسات كافة عند ورودها إلى قسم المعلومات الفنية يتم توثيقها وبعد ذلك يتم توزيعها على الوحدات التخمينية وتسلم الى كاتب الوحدة التخمينية والذي بدوره يتولى حفظها داخل أضيابير المكلفين.

ج- عمليات الجباية: بعد أن يصل التقدير الضريبي الى مراحلته النهائية يتم جباية الضريبة المتحققة على المكلف، وتستعمل الادارة الضريبية الطرائق الممكنة كافة لضمان استحصال تلك الضرائب. كذلك أن وجود نظام جباية كفوء وفاعل يساعد على معرفة عدد المكلفين المحاسبين ضريبياً وعدد الشركات التي لم تقدم تقريراً ضريبياً أو المتوقفة أصلاً عن تقديم تلك التقارير. فضلاً عن معرفة عدد المكلفين المعترضين على الضريبة المفروضة عليهم. إذ تقوم شعبة الجباية بتأشير الاعتراضات المقدمة من قبل المكلف في سجل خاص يثبت فيه رقم وتاريخ الاعتراض. إذ لا تنظر الهيئة العامة للضرائب الى اعتراض المكلف ما لم يتم دفع كامل الضريبة المقدرة عليه خلال مدة الاعتراض. وفي حالة عجزه عن دفع مبلغ الضريبة المقدرة كاملاً، فللهيئة العامة للضرائب بعد اقتناعها بذلك استيفاؤها بأقساط 1

3- المخرجات (المعلومات): تختلف المعلومات عن البيانات في أن المعلومات تساعد الإدارة الضريبية على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. والمعلومات الضريبية هي عبارة عن "المنتج النهائي لنظام المعلومات حاسما الضريبية والمتمثلة بتحديد المكلفين ومقدار إيراداتهم ومصروفاتهم السنوية وما يتمتعون به من ت وإعفاءات

ضريبية لتحديد دخولهم الخاضعة للضريبة والتي تستخدم لأغراض التحاسب الضريبي". وإذا ما تم تطبيق هذه التعريف على واقع العمل الضريبي فإن أهم ما توفره نظم المعلومات الضريبية للإدارة الضريبية هي بيان الموقف الضريبي للمكلف ومقدار مبلغ الضريبة المستحقة على المكلف عن السنوات السابقة والمسددة من قبله، ومقدار الدخل الخاضع للضريبة والإيرادات والمصروفات المصرح بها من قبل المكلف للسنة التقديرية الحالية، وبيان ما يتمتع به المكلف من واعفاءات ضريبية لتحديد مقدار دخله الخاضع للضريبة والذي يستخدم لأغراض التحاسب الضريبي

4.- التغذية العكسية: تعني مخرجات النظام التي تعاد إليه ثانية كمدخلات، وتستخدم للبدء أو لتغيير العمليات داخل النظام ولا يمكن أن نتصور أي نظام يعمل بدون تغذية عكسية تعمل على تحسين عمل النظام وتطويره وتصحيح مساراته وفيما يتعلق بواقع العمل الضريبي فإن التوصل إلى حقيقة دخل المكلف بالإستعانة بالمعلومات التي توفرها نظم المعلومات الضريبية سيهيئ مادة أساسية عن أية مستجدات عن مصادر دخل المكلف الأخرى الخاضعة للضريبة لتعود وتدخل مع بيانات المكلف لاستعمالها في الفترة المالية اللاحقة، خصوصاً عندما نقوم بعمليات المقارنة الزمنية (سنة مع سنة أخرى). وكذلك توفر التغذية العكسية التأريخ الضريبي لدافع الضريبة من حيث كونه مكلفاً مثالياً أم كونه مكلفاً يخل بالتزاماته

خلاصة الفصل الثاني :

لقد تناولنا في هذا الفصل الضريبة بصفة عامة وطرق تحصيلها حيث استخلصنا أن الضريبة ليست حيادية وأن الدولة تستخدمها لتحقيق الأهداف وكذا تحافظ بها على الاستقرار الاقتصادي، ولقد اتضح أن دولة تختار نظاماً ضريبياً عن طريق المعرفة الكاملة بإيديولوجية المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

كما تعد التصريحات الجبائية من أهم الأدوات التي تستغلها الإدارة الجبائية من أجل تحصيل الموارد المالية وتمويل الخزينة العمومية باعتبارها وسيلة ضريبية وقانونية هامة وفعالة.



الفصل الثالث:
مركز الضرائب لولاية مستغانم

الفصل الثالث : دراسة حالة المديرية العامة للضرائب

تمهيد :

بعد دراستنا للجانب النظري في الفصلين السابقين وعرضنا المختصر لنظام المعلومات و كذا نظام المعلومات الشركات و الدور الفعال الذي يلعبه في تطوير الادارة الجبائية، ، ومنه اخترنا مركز الضرائب لولاية مستغانم و قمنا بدراستها كحالة تطبيقية من أجل دعم للدراسة النظرية التي تطرقنا إليها.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهما:

المبحث الاول : الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب

المبحث الثاني : مركز الضرائب لولاية مستغانم

المبحث الثالث : دراسة حالة عن فعالية نظام المعلومات على مستوى النظام الجبائي

المبحث الاول : الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة. في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها. قصد تحقيق هذه الغاية، تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب و المراكز الجوية للضرائب ، هدفها تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة. تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة و البحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

المطلب الاول : المديرية العامة للضرائب

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 364 -07 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، فإن المديرية العامة للضرائب مكلفة بما يأتي 1 :

- السهر على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصفيتها وتحصيل الضرائب و الحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية؛
 - السهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقيات الدولية التي تحتوي على أحكام جبائية أو شبه جبائية؛
 - تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائين؛
 - السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيأ كانت طبيعتها؛
 - توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير و مردودية مصالح الإدارة الجبائية، لا سيما مؤشرات نجاعة المصالح الجبائية؛
 - السهر على تحسين علاقات المصالح الجبائية مع المكلفين بالضريبة.
- و تتكون من ثماني (08) مديريات رئيسية 2:
- مديرية التشريع والتنظيم الجبائين؛
 - مديرية المنازعات؛
 - مديرية العمليات الجبائية والتحصيل؛
 - مديرية الأبحاث والتدقيقات؛
 - مديرية الإعلام والوثائق الجبائية؛
 - مديرية الإعلام الآلي والتنظيم؛
 - مديرية العلاقات العمومية والاتصال؛
 - مديرية إدارة الوسائل والمالية.

1. <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/2014-07-09-09-08-02>
 2. <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/directions-centrales>

- المفتشية العامة للمصالح الجبائية
- مديرية التشريع والتنظيم الجبائين
- مديرية المنازعات
- مديرية العمليات الجبائية و التحصيل
- مديرية الأبحاث والتدقيقات
- مديرية الإعلام والوثائق الجبائية
- مديرية الإعلام الآلي والتنظيم
- مديرية العلاقات العمومية و الاتصال
- مديرية إدارة الوسائل والمالية

4. المصالح الخارجية 1

- مديرية كبريات المؤسسات
- المفتشية الجهوية للمصالح الجبائية
- المديرية الجهوية للضرائب
- المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات
- المركز الجهوي للإعلام والوثائق
- المديرية الولائية للضرائب
- مركز الضرائب
- المركز الجوّاري للضرائب

المطلب الثاني : المديرية الولائية للضرائب:

تقوم مديرية الضرائب للولاية عن طريق مختلف مصالحها بما يلي :

- 1- تنظيم و جمع و استغلال المعلومات الجبائية
- 2- تنظيم و جمع العوامل التي تساعد على حسن التقديرات الجبائية .
- 3- انجاز برامج لمساعدة المكلفين بالضريبة و متابعة تطبيقها و تقييم نتائجها.
- 4- تنظيم أعمال لجان الطعن و متابعة المنازعات الجبائية لتحسين المراقبة فيما يخص تحديد القيم والأسعار.
- 5- تحليل و تقييم دوري لنشاطات المفتشيات و قباضات الضرائب و تقديم كل الاقتراحات أو الإجراءات التي تساعد على تحسين دورها.
- 6- تأمين و مراقبة تحصيل الضريبة على مستوى قباضات الضرائب.
- 7- تنظيم و مراقبة المتابعات القضائية فيما يخص منازعات التحصيل.

¹<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs>

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية.

و من المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شُرِع فيه في بداية عام 1992، و هي السنة التي ميزتها بالخصوص تأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة)، توحيد المصالح و الملفات الجبائية وكذا تبسيط و توحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح و دفع الضرائب و الرسوم (إنشاء التصريح الجبائي ج 50).

تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير أساسًا الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري/ الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات و التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر

هي مكلفة بـ:

- مسك و تسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها،
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتعاينها وتصادق عليها،
- مراقبة الملفات حسب كل وثيقة؛
- ملفات تعويض قروض الرسوم؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- مراقبة حساب التسيير مراقبة مسبقة وتصفيه؛
- التموين بالطوايع ومسك محاسبتها؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد و إنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها؛
- دراسة التظلمات ومعالجتها؛
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- معالجة طلبات التخفيض الإداري؛
- إعداد الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات والتصفيه، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحيينها؛
- ضمان تسيير المستخدمين وتقييم الاحتياجات من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد التقديرات لميزانية المطابقة لذلك؛

[1https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/services-externes/237-2014-05-27-15-01-59](https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/services-externes/237-2014-05-27-15-01-59)

- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تق طريقة أخرى لتعيينهم؛

- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- نشر المعلومات والآراء اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، مع تذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجباية؛
- التعاون والتنسيق مع الهيكل المركزي المكلف بالإعلام في مجال إستراتيجية الاتصال والاستقبال والإعلام وكذا تنفيذها.

تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمس (05) مديريات فرعية وقباضة ومصالحتين:

1. المديرية الفرعية لجباية المحروقات، وتكلف بـ:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات العاملة في القطاعين البترولي وشبه البترولي وكذا الشركات الأجنبية غير المقيمة والخاضعة للقانون الجزائري؛
- إعداد برامج مراجعة هذه الملفات وتنفيذها؛
- إعداد التشخيصات الدورية والتحليل والإحصائيات و تحضير مخططات العمل.

تعمل على تسيير:

(أ) مكتب تسيير الملفات الجبائية، ويكلف بـ:

- ضمان لتكفل بالتصريحات الجبائية الشهرية والسنوية ومراقبتها؛
- ضمان فحص ومعالجة طلبات الشراء بالإعفاء والنظم الامتيازية، وطلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة وكذا كل الإجراءات الأخرى المتعلقة بتسيير الملفات الجبائية.

ويضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

○ مصلحة المؤسسات البترولية؛

○ مصلحة المؤسسات شبه البترولية.

(ب) مكتب المراجعات الجبائية، ويكلف بـ:

- إعداد وتنفيذ برامج مراجعة المؤسسات البترولية وشبه البترولية والشركات غير المقيمة؛
- إنجاز كل تحري أو بحث يخص الشركات البترولية وشبه البترولية والشركات غير المقيمة؛

ويضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

○ مصلحة مراجعة المؤسسات البترولية؛

○ مصلحة مراجعة المؤسسات شبه البترولية.

(ج) مكتب الإحصائيات والملخصات، ويكلف بـ:

- إعداد الإنتاجات الإحصائية الدورية ووضعيات التلخيص و دمج الملفات وكذا تحيين قاعدة المعطيات؛
- تنسيق ومتابعة الشركات التابعة لقطاع المحروقات مع المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم.

ويضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

○ مصلحة الإنتاجات الدورية؛

○ مصلحة التحليل.

2. المديرية الفرعية للتسيير، وتكلف بـ:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للقانون العام وكذا المؤسسات غير المقيمة؛
 - مهام الوعاء و متابعة تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم؛
 - معالجة ملفات استرجاع الرسم على القيمة المضافة.
- تعمل على تسيير:
- أ) مكتب تسيير الملفات، ويكلف بـ:
- استلام التصريحات واستغلالها وكذا مراقبة الملفات على أساس المستندات؛
 - تسيير ومتابعة النظم الجبائية الإمتيازية والخاصة؛
 - التكفل بالتحقيق الأولي في المنازعات.
- ويضم هذا المكتب أربع (04) مصالح هي:
- مصلحة قطاع الصناعات؛
 - مصلحة قطاع البناء والأشغال العمومية؛
 - مصلحة قطاع التجارة؛
 - مصلحة قطاع تأدية الخدمات.
- ب) مكتب التدخلات ودعم التسيير، ويكلف بـ:
- متابعة التكفل بمقارنة المستندات؛
 - معالج طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة؛
 - القيام بالتدخلات المنتظمة والمعائينات في عين المكان.
- ويضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
- مصلحة متابعة الامتيازات الجبائية واسترجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
 - مصلحة المعائينات ومتابعة المعلومة الجبائية.
- ج) مكتب مراقبة التحصيل والتصفية، ويكلف بـ:
- ضمان تقييم عمل التحصيل و متابعته دوريا وإحصائيا؛
 - ضمان متابعة و تطهير قيود القباضة والتصفية المحاسبية لها و كذا عقد إجراءات القيد على الحساب.
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
- مصلحة تصفية الحسابات؛
 - مصلحة الإحصائيات والتقديرات.
3. المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات، وتكلف بـ:
- تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها؛
 - اقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة؛
 - البحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها مع إنجاز التحقيقات و التحريات.
- تعمل على تسيير:
- أ) مكتب المراجعات، ويكلف بـ:
- إعداد مشروع برنامج المراجعة و متابعة تنفيذه؛

- السهر على احترام قواعد المراقبة وإجراءاتها.
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) تعملان في شكل فرق:
- مصلحة مراقبة مؤسسات قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية ؛
- مصلحة مراقبة مؤسسات قطاع التجارة وتأدية الخدمات؛
- ب) مكتب البطاقيات والمقارنات والتحريات، ويكلف بـ:
- تشكيل مختلف البطاقيات المسوكة وتسييرها؛
- تنفيذ إجراءات التحقيقات والتحريات والبحث عن المعلومة الجبائية و استغلالها؛
- المساعدة في مراجعات المحاسبة.
- يضم هذا المكتب ثلاث مصالح (03) تعمل في شكل فرق، هي:
- مصلحة البطاقيات والمقارنات؛ - مصلحة الأبحاث والتحريات؛
- مصلحة المساعدة و دعم المراقبة.
- 4. المديرية الفرعية للمنازعات، وتكلف بـ:
- فحص الشكاوي و الطعون الخاضعة لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات و دراستها؛ تحضير الملفات النزاعية المتعلقة بالقضايا المقدمة للهيئات القضائية المختصة مع فحص هذه الملفات ومتابعتها؛
- تبليغ القرارات والأمر بصرفها.
- تعمل على تسيير:
- أ) مكتب الشكاوى، ويكلف بـ:
- بمعالجة الشكاوي التي تقدمها المؤسسات والمتعلقة بالوعاء والمراقبة والتحصيل .
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
- مصلحة منازعات الوعاء و التحصيل ؛
- مصلحة منازعات مراجعات المحاسبة.
- ب) مكتب لجان الطعن والمنازعات القضائية ، ويكلف بـ:
- التكفل بطلبات المكلفين بالضريبة المقدمة للجان الطعن المركزية ؛
- التكفل بطلبات القبول كعديمة القيمة لمبلغ الضرائب و الرسوم التي يرى أنه يستحيل تحصيلها وتلك التي ينبغي قبول إعفاء المسؤولية عنها أو في إرجاء الدفع ؛
- متابعة المنازعات أمام الجهات القضائية الإدارية والجزائية.
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
- مصلحة لجان الطعن؛
- مصلحة المنازعات القضائية.
- ج) مكتب التبليغ والأمر بالدفع ، ويكلف بـ:
- إعداد وإرسال الإشعارات بتبليغ القرارات المتخذة في جال لظعن النزاعي أو الإعفائي و القيام بإجراءات لأمر بالدفع لأحكام القرارات القضائية المتخذة وإعداد الإحصائيات عن كل ذلك.
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة التبليغات ؛
 - مصلحة الأمر بالدفع والإحصائيات.
 - 5. المديرية الفرعية للوسائل، وتكلف بـ:
 - ضمان تسيير المسارات المهنية للمستخدمين والمبادرة بالأعمال التكوينية؛
 - ضمان إعداد الميزانية السنوية والحساب الإداري ومسك الجرد الأمر بدفع التخفيضات؛
 - ضمان متابعة و تنسيق جهاز تقييم الأداء في إطار مؤشرات التسيير.
 وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (03) مكاتب:
 - أ) مكتب المستخدمين والتكوين، ويكلف بـ:
 - إعداد مخطط تسيير الموارد البشرية ومتابعة تنفيذه؛
 - إعداد مخططات التكوين بالاتصال مع مخطط التكوين السنوي ومتعدد السنوات للمديرية العامة للضرائب.
 - ب) مكتب الوسائل، ويكلف بـ:
 - تسيير الوسائل المادية الضرورية لعمل المصالح؛
 - التكفل بالجوانب المتعلقة بالأمن والنظافة؛
 - تنظيم و تمويل و تسيير مخزن المطبوعات والأرشيف.
 - ج) مكتب عمليات الميزانية، ويكلف بـ:
 - الأمر بدفع الأجور والمنح والتعويضات و كذا نفقات التسيير؛
 - الأمر بدفع التخفيضات؛
 - الإعداد السنوي للحساب الإداري.
 يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
 - مصلحة الصفقات والصيانة؛
 - مصلحة متابعة المطبوعات والأرشيف. - د) مكتب عمليات الميزانية، ويكلف بـ:
 - الأمر بدفع الأجور والمنح والتعويضات و كذا نفقات التسيير؛
 - الأمر بدفع التخفيضات؛
 - الإعداد السنوي للحساب الإداري.
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
- مصلحة نفقات التسيير؛
 - مصلحة المحاسبة.
6. قباضة الضرائب ، وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري العمل بهما والمتعلقة بالتحصيل القصري للضريبة؛
- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية و تقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة. وتضم قباضة الضرائب ثلاثة (03) مصالح هي :
 - مصلحة الصندوق؛
 - مصلحة المحاسبة؛
 - مصلحة المتابعات.

7. مصلحة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة، وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات في اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، لتذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم الجبائية؛
- التكفل بحاجيات مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص لوائح الجبائية.

8. مصلحة الإعلام الآلي، وتكلف بـ:

- ضمان استغلال التطبيقات و تأمينها؛
- ضمان تسيير التأهيلات و تراخيص الدخول؛
- ضمان تحيين الملفات التقنية للتجهيزات المعلوماتية والتطبيقات المستعملة

المطلب الرابع : المركز الجوّاري للضرائب 1

يمثل إطلاق المركز الجوّاري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصنة هياكل الإدارة الجبائية و إجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب.

يعتبر المركز الجوّاري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب ، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

يهدف إنشاء المركز الجوّاري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات و القباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط و تنسيق و عصنة الإجراءات. على غرار الهياكل الجديدة المنشأة حديثا كالمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب ، يمثل المركز الجوّاري للضرائب المتميز بنفس كيفية التنظيم و التشغيل لهذه الأخيرة ، المحاور الجبائي

[1https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/services-externes/269-2014-05-29-12-41-51](https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/services-externes/269-2014-05-29-12-41-51)

الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص ، يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المتفشيات و القباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية.
هو مكلف بـ:

- تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي .
 - تسيير المستثمرات الفلاحية.
 - تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية.
 - تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم.
 - تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب، برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها.
 - تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها.
 - تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها.
 - تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق و الرسوم والأتاوى.
 - تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
 - تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.
 - تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها.
 - تراقب التصريحات وتنظم التدخلات.
 - تدرس الشكاوى وتعالجها.
 - تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
 - تدرس طلبات التخفيض الإداري.
 - تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
 - تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل تعديل
 - تنظم المواعيد وتسييرها.
 - تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص المراكز الجوية للضرائب.
- يتكون المركز الجوي للضرائب في ثلاث (03) مصالح رئيسية و قباضة ومصالحتين .
1. المصلحة الرئيسية للتسيير، وتكلف بـ:
- ❖ إحصاء الممتلكات و النشاطات و تسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.

- ❖ المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب.
- ❖ إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات .
تعمل على تسيير:
- أ) مصلحة جباية النشاطات التجارية والحرفية، وتكلف بـ:
 - ❖ التكفل بالملفات الجبائية واستلام التصريحات التي يحها المكلفين بالضريبة المتابعون حسب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وكذا إعداد العقود المتصلة بها.
 - ❖ المراقبة الشكلية للتصريحات و اقتراح ملفات مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات.
- ب) مصلحة الجباية الزراعية، وتكلف بـ:
 - ❖ التكفل بالملفات الجبائية للمزارعين و المربين وكذا استقبال واستغلال التصريحات ومراقبتها الشكلية و اقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات .
- ج) مصلحة جباية المداخيل والممتلكات، وتكلف بـ:
 - ❖ التكفل بالملفات الجبائية للأشخاص الطبيعيين بعنوان الضريبة على الدخل مقر السكن أو الضريبة على الممتلكات أو الأشخاص المعنويين الذين يمارسون نشاطات غير ربحية بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي /أجور أو أي جزء من نشاطاتهم يمكن فرض الضريبة عليه.
 - ❖ المراقبة الشكلية للتصريحات و اقتراح التسجيل، حسب الحالة في برنامج المراقبة على أساس المستندات و/أو المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.
- د) مصلحة الجباية العقارية، وتكلف بـ:
 - ❖ التكفل بالملفات الجبائية واستغلال تصريحات الأشخاص بعنوان الضرائب أو الرسوم المفروضة على الممتلكات العقارية
 - ❖ المراقبة الشكلية للتصريحات واقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة لبرنامج المراقبة على أساس المستندات أو على أساس المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.
- 2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف بضمنان:
 - ❖ تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات و بطاقيات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب و الممتلكات العقارية المتواجدة فيه.
 - ❖ متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقييم نشاطات المصالح المعنية.
تعمل على تسيير:
- أ) مصلحة البطاقيات والمقارنات، وتكلف بـ:
 - ❖ تشكيل قاعدة المعطيات ومختلف البطاقيات المسوكة و التي تخص الوعاء والمراقبة و التحصيل الضريبي وتسييرها.
 - ❖ متابعة استعمال المعلومات المستردة وإعداد الوضعيات الإحصائية الدورية وكذا تقييم نشاطات المصلحة، لا سيما، التي ترتبط مع مؤشرات التسيير.

ب) مصلحة البحث والتدخلات التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- ❖ تشكيل وتسيير فهرس مصادر المعلومات التي تخص وعاء الضريبة مع مراقبة الضريبة و تحصيلها.
- ❖ تنفيذ البرامج الدورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان حق الاطلاع.
- ❖ اقتراح تسجيل أشخاص طبيعيين في برنامج مراقبة المداخيل.

ج) مصلحة المراقبة، وتكلف بـ:

- ❖ تنفيذ البرامج المقرة بعنوان المراقبة على أساس المستندات للتصريحات.
 - ❖ اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج مراقبة المداخيل.
3. المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف بـ:

- ❖ دراسة كل طعون نزاعية أو اعفائية موجهة للمركز الجوارى للضرائب.
- ❖ التكفل بإجراء التبليغ و الأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقرة.
- ❖ متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

أ) مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

- ❖ دراسة الطعون المسبقة المتعلقة بوعاء الحقوق والضرائب والرسوم المتنازع عليها.
- ❖ دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال الملاحقات أو الإجراءات المتصلة بها أو إلى المطالبة بأشياء تم حجزها.

ب) مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:

- ❖ دراسة الطعون الخاضعة لاختصاص لجان طعن للضرائب المباشرة و الرسم على القيمة المضافة ولجان الطعن الإعفائي.
- ❖ متابعة الطعون والشكاوى التي تقدم أمام الهيئات القضائية وذلك بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب.

ج) مصلحة التبليغ والأمر بالصرف، في حدود الاختصاص القانوني للمركز الجوارى للضرائب، وتكلف بـ:

- ❖ تبليغ القرارات المتخذة في مجال مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية.
 - ❖ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة و إعداد الشهادات المتصلة بها.
 - ❖ إعداد المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات، وتبليغها إلى المصالح المعنية للتكفل بها.
4. القبضة، وتكلف بـ:

- ❖ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- ❖ تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- ❖ مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدّة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- (أ) مصلحة الصندوق.
- (ب) مصلحة المحاسبة.
- (ج) مصلحة المتابعات.
- تنظّم مصلحة المتابعات في شكل فرق.
5. مصلحة الاستقبال والإعلام، وتكلف بـ:
- ❖ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
 - ❖ نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوي للضرائب.
6. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:
- ❖ استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها؛
 - ❖ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
 - ❖ الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

المطلب الاول : مركز الضرائب

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الضريبية والرقابة وتحصيل الضرائب المستحقة التي على عاتق المكلفين بالضريبة، والهدف من إنشائه هو تقديم خدمة نوعية وتكوين شراكة جديدة مع المكلفين بالضريبة

1 تأسيس مركز الضرائب:

لقد أعلن عن مشروع إنشاء مراكز الضرائب على المستوى الوطني يوم 19 سبتمبر، 2001 أما بالنسبة لمركز الضرائب لولاية مستغانم فقد دخل حيز الخدمة في 1 جانفي 2012 وهو عبارة عن مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير كالرقابة والتحصيل الضريبي والمنازعات، ويضم حاليا 55 عاملا موزعون على مختلف المصالح والمكاتب.

ويختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي والذين رقم أعمالهم السنوي يفوق أو يساوي خمسة عشر مليون دينار جزائري. (15 000 000) 1 حسب قانون المالية سنة 2020

1 مهام مركز الضرائب:

ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية :

1-2- في مجال الوعاء الضريبي:

✓ مسك وتسيير الملفات الضريبية للشركات والأشخاص المعنيين بالمداهيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

✓ مسك وتسيير الملفات الضريبية للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي الخاصة بالأرباح الصناعية، التجارية وغير التجارية.

2-2- في مجال الرقابة:

✓ البحث عن المعلومات الضريبية ومراقبة التصريحات؛

✓ تحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

2-3- في مجال التحصيل:

✓ التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

✓ التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية؛

✓ ضبط الكتابات وتسجيل مركزية تسليم الق.يم

2-4- في مجال المنازعات:

✓ دراسة ومعالجة الشكاوي؛

قانون رقم 14-19 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة . 2019 يتمض قانون المالية لسنة 2020

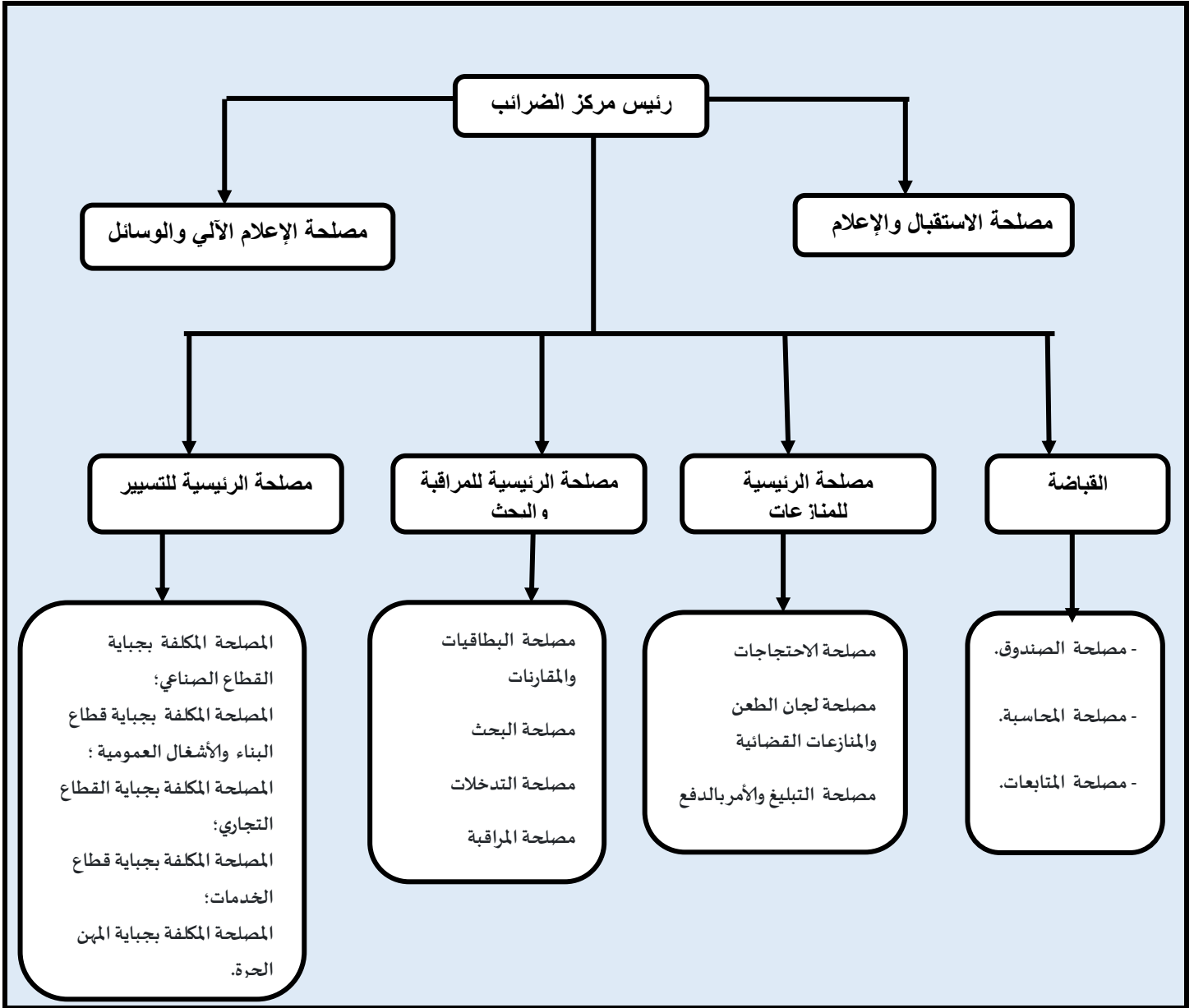
✓ استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

2-5- في مجال الاستقبال والإعلام:

- ✓ استقبال وتوجيه وإعلام المكلفين بالضريبة بجميع الإجراءات المتبعة وبكل جديد يطرأ في النظام الجبائي؛
- ✓ التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء الضريبي لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- ✓ تنظيم وتسيير المواعيد ونشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب1

يمكن تمثيل الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية مستغانم في الشكل الموالي :



المصدر: الجريدة الرسمية رقم 20 لسنة 2009

يتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصاحتين:

1. المصلحة الرئيسية للتسيير، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

1 قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 صفر عام 1430 هـ الموافق 21 فبراير سنة 2009م يحدّد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

➤ اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و /أو لمراجعة المحاسبة.

➤ إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

(أ) المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

(ب) المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.

(ت) المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

(ث) المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

(ج) المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2 المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف بـ:

➤ إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

➤ اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات

لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية .

تعمل على تسيير:

(أ) مصلحة البطاقات والمقارنات ، وتكلف بـ:

➤ تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛

➤ مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

➤ التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

(ب) مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

➤ إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛

➤ اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

3 مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـ:

➤ برمجة و إنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز

في عين المكان لكل المعاینات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها؛

➤ اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة .

4 مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

➤ إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛

➤ إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

5. المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
 - تعمل على تسيير:
 - (أ) مصلحة الاحتجاجات، وتكلف ب:
 - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و /أو استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
 - دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
 - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.
 - معالجة منازعات التحصيل.
 - (ب) مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف ب:
 - دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة و لاختصاص لجان الطعن الإعفائي.
 - المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون و الشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.
 - (ح) مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف ب:
 - تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية.
 - الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
 - إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.
- 6. القباضة، وتكلف ب:**
- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
 - مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- تعمل على تسيير:
- مصلحة الصندوق.
 - مصلحة المحاسبة.
 - مصلحة المتابعات.
- تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق .

7. مصلحة الاستقبال والإعلام، تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

8. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات.

المبحث الثالث : دراسة حالة عن فعالية نظام المعلومات على مستوى النظام الجبائي

يعتبر ادراج التكنولوجيات الحديثة للاعلام و الاتصال على مستوى الادارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث. و هي تتطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية و تأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي. بالفعل، و في مرحلة أولى تم توظيف و الاستعانة بمكتب استشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة، من جهة، بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، من جهة، إعداد مشروع العقد.

بناء على هذا المسعى، نجم عن المساعي الإدارية و التقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، في الأخير، توظيف متعامل إسباني (إندرا سيستماس) Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير و تنتهي في مرحلة الصيانة والضمان. و عليه، فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (-ERP SAP)، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، مع برمجة العناصر الآتية:

ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

المطلب الأول: مخطط عصرنة الإدارة الضريبية¹

إن المديرية العامة للضرائب بالجزائر تسعى لعصرنة إدارتها من خلال تطبيق نظم المعلومات الحديثة، بهدف تسهيل عملياتها كالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وغيرها، وتمكين المكلفين بالضريبة من القيام بإجراءاتهم الإدارية المتمثلة في التصريح والدفع عن بعد، ولكي يتحقق هذا المسعى يجب من توفر عنصرين هما وضع أهداف إستراتيجية وكذا إقامة بنية تحتية لنظام معلوماتي للإدارة الجبائية العصرية، وسنتطرق إليهما كالاتي

1. الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها في عصرنة الإدارة الضريبية:

تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال عصرنة إدارتها الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال نظم المعلومات الحديثة قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها؛ ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفاعلية والنجاعة المطلوبين؛

➤ ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛

➤ ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين؛

➤ إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة

لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤوليته؛

¹<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>

- تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال فتح فضاءات على شبكة الإنترنت تسمح لهم بتقديم تصريحاتهم عن بعد وكذا بالدفع الإلكتروني؛
 - البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها
 - مما سبق نلاحظ أن المديرية العامة للضرائب تحاول بناء علاقة شراكة مع المكلفين بالضريبة ذات مصداقية وبكل ثقة مع تعزيز عمل المديرية في مجال الرقابة وتعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي وقدراتها في مجال التحصيل، ولذلك يجب عليها الاعتماد على نظام معلوماتي قوي وقابل للتطوير من أجل تعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها تهدف زيادة المردود الضريبي وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة
2. البنية التحتية لنظام معلوماتي للإدارة الجبائية العصرية:1

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي" الذي هو في طور التجسيد، حيث شهد المشروع إعادة الانطلاق في مرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي، 2013 وانطلقت مرحلة التقارب في 22 جوان من سنة 2014 والتي عرفت نوعا من التأخير بسبب تعقيد هذه المرحلة حيث تم الأخذ بعين الاعتبار جميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع، وقد تم المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في مرحلة التقارب والتي تتضمن:

- المخطط العام للتكوين 2D2.
 - إستراتيجية التنصيب 2D3.
 - تقرير النشاط الشهري 2D4.
 - تحليل الثغرات لمخطط الاختبار وتصميم نظام 2D1V2.
- تم الانتهاء من إعداد الحصص 2 المتعلقة بالتقارب بعد عمل تنسيقي طويل قام به فريق المشروع التابع للمديرية العامة للضرائب، والمتكون من إطارات الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية للمديرية الجهوية للضرائب بالجزائر، ويعتمد المرور إلى الحصص 2 و 3 على تسليم نهائي لـ 2D1V2 والذي من شأنه أن يسمح بتنفيذ الحصص 3 التي تتمحور مهامها في "الضبط والتطورات الخاصة"، وقد أوكلت المهمة إلى فريق مشروع المديرية العامة للضرائب مع خبراء الشركة الإسبانية "إندرا". ويتكفل كل فريق بالجزء الذي يخصه من خلال مناهج الوظيفة، بالإضافة إلى عمل خمس ورشات أخرى (إدارة النظام، الشبكات، التأهيل والأمن، تسيير البيئات وتسيير المنشآت القاعدية).

ويشمل مشروع عصرنه الإدارة الجبائية على جوانب تقنية وأخرى عملية :

2-1- الجوانب التقنية:

أخذ الفريق التقني لتحديث وعصرنه النظام الجبائي على عاتقه الجوانب ذات الصلة بتنفيذ البيئات وذلك كما يلي:

[1https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32](https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32)

2-1-1-2-1- تنصيب الأنظمة :

يتشكل نظام المظهر من عدة بيئات وكل بيئة ناتجة عن عدة أنظمة تتوافق مع مختلف المكونات التطبيقية؛

2-1-2- البيئات :

التي وضعها الفرق التقنية والفرق التابعة للشركة الإسبانية " إندرا " للمديرية العامة للضرائب هي كما يلي:

- ❖ فضاء المعطيات.
- ❖ بيئة التطوير والتأهيل.
- ❖ وضع وتنصيب نظام تسيير قواعد بيانات البيئة وخلق الآلات الافتراضية وصيانتها.
- ❖ إنجاز النسخ الاحتياطي والاستعادة.
- ❖ وضع وتنصيب أداة النسخ الاحتياطي Vdata Protector JVMware.
- ❖ نشر تطبيقات الحماية من الفيروسات كاسبارسكي Security v10 Kaspersky Endpoint.
- ❖ وضع نظام يسير مراقبة المجال ونظام تسيير ميكروسوفت Update Wsus Microsoft.
- ❖ صيانة قاعدة البيانات ودعم لفريق المشروع.
- ❖ إعداد الجزء التقني من دفتر الشروط المتعلق بتحديث قاعدة بيانات التطوير لإنقاذ قاعدة البيانات المتواجد التي لم تعد تستجيب للضبط.
- ❖ مسك وبرمجة اثنان وثلاثين(32) ورشة مع المصممين لتجهيزات المستقبل "مركز حساب المديرية العامة للضرائب".
- ❖ التدقيق في تركيبات الشبكات وعتاد الإعلام الآلي لمراكز الضرائب.

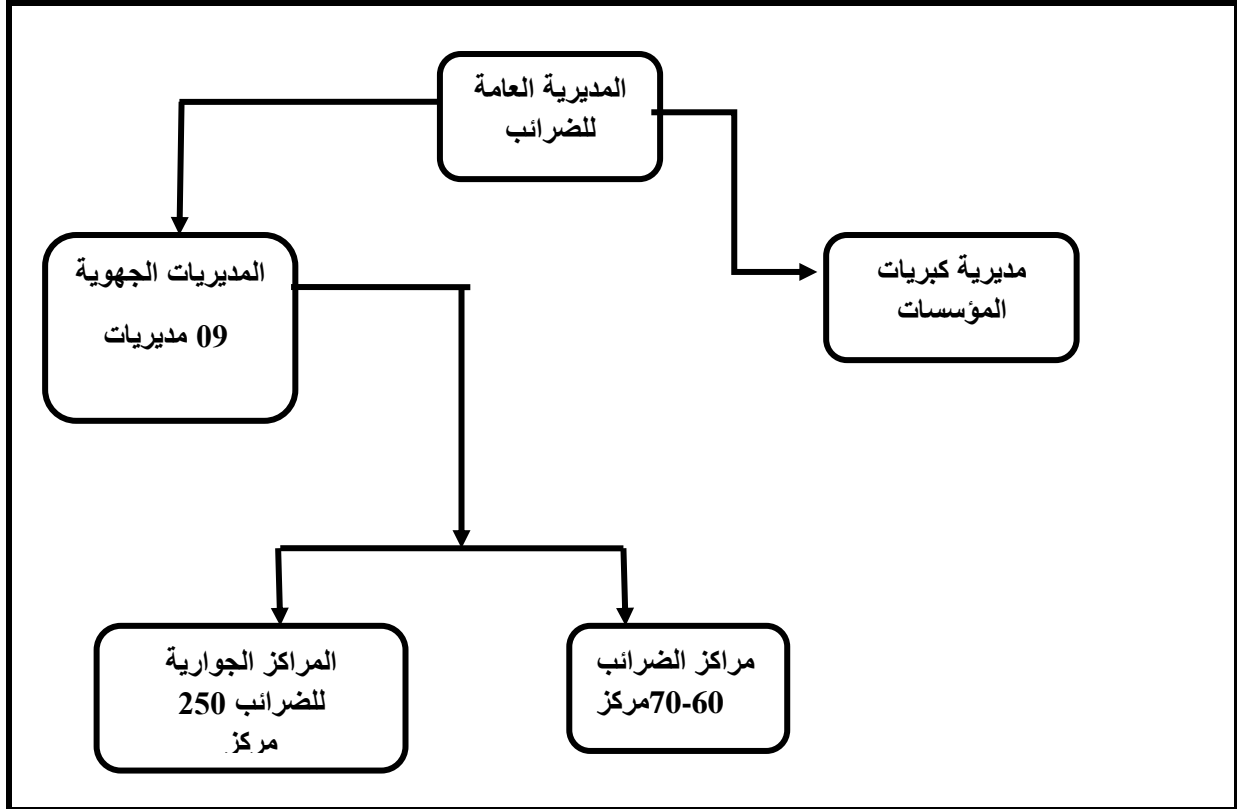
2_2-الجوانب العملية:

تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الاعتبار لجميع الوظائف والضرائب الضرورية لانطلاق وسير مركز الضرائب بما أن الأمر يتعلق بالشروع في انطلاق موقع نموذجي لصنف مركز الضرائب، وتم معالجة جميع الوظائف والضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب كما يلي:

- ❖ مخطط المحاسبة؛
- ❖ توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل؛
- ❖ التحصيل بمختلف الكيفيات كصك، دفع، حساب ونقد؛
- ❖ نموذج تنظيبي للمديرية العامة للضرائب مقنن بالنسبة لتطبيق الهدف SAP:**
- ❖ ترحيل المعطيات والإجراءات؛
- ❖ تحديد المؤشرات الرئيسية للأداء الوظيفي وضع لوحة المراقبة طبقا لإستراتيجية المديرية العامة للضرائب؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار في التطبيقية للرسم على القيمة المضافة حسب كل نسبة ووضع للتطبيقية تصريح جديد G50 (وعاء التصفية، قرض الرسم على القيمة المضافة، الرقابة الرسمية)؛
- ❖ وبقي في طور الإنشاء الغرامات والامتيازات الجبائية؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار للضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء في التصريح الجديد G50.

مما سبق يظهر لنا أن عصنة الإدارة الجبائية يخلق من شأنه إلى العمل بأسلوب التبادل الإلكتروني للمعطيات بدل أسلوب تبادل الاستمارات لتسهيل وتدعيم وتوثيق التصاريح والأداء

الشكل رقم (13): مخطط التنظيم الإداري الجديد للمديرية العامة للضرائب



المصدر : <https://www.mfdgi.gov.dz>

المطلب الثاني : نظام البوابة الالكترونية Jibaya'tic

1. معالجة التصريحات الجبائية:

تنفذ إدارة الضرائب الجزائرية برنامج تحديث يتم فيه التخطيط لإصلاح شامل لهيكلها وطريقة عملها. نظام المعلومات الضريبية الجديد قيد الإنشاء حاليًا ، وتحسين العلاقة مع الشركة هو أساس استراتيجي. تشكل هذه البوابة أول تجربة لإجراءات هاتفية تهدف إلى تسهيل وتبسيط الضريبة. يسمح بإعلان الضرائب والرسوم عبر شبكة الإنترنت

مصطلح Jibaya'tic هو نطق نسخ كلمة "الضرائب" في اللغة العربية و "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" يتوافق مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

2. مزاياها نظام jibaya'tic

الاستخدام المجاني والأمن ، والقيود الرئيسية ، وخدمات البوابة هي أقصى قدر من التوفر وإمكانية الوصول.

تبادل البيانات بين دافع الضرائب والبوابة آمن. هذه الخدمات مصحوبة بمساعدة سهلة الاستخدام تحمي من أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية في إجراء الورق. يتبع إرسال التصريح ، عبر هذه البوابة ، بشكل منهجي إنشاء تلقائي لإشعار الدفع لضمان الاستقبال المناسب للإقرار الضريبي.

لقد أتاح نظام المعلومات SAP العديد من الخدمات للمكلف بالضريبة من خلال قيامه ببعض الإجراءات والعمليات الجبائية عن بعد وبصورة إلكترونية، وكذلك ساعد هذا النظام مركز الضرائب في أداء بعض المهام الرقابية والعمليات

الخاصة بالتحصيل الضريبي، وهذا ما سنراه فيما يلي:

2-1- بالنسبة للمكلف بالضريبة:

لكي يستفيد المكلف بالضريبة من خدمات نظام المعلومات SAP المتاح على موقع جبايتك (jibayatic) يجب عليه القيام بالإجراءات التالية (1) :

2-1-1- التسجيل في موقع جبايتك : من أجل الاستفادة من خدمات جبايتك يجب أولاً إيداع ملف على مستوى مركز الضرائب، حيث يمكن تحميل الوثائق الخاصة بملف التسجيل من البوابة :

<http://www.jibayatic.dz> وهي:

✓ استمارة طلب التسجيل.

✓ دفتر التنظيمات العامة.

بالإضافة إلى تقديم كشف الهوية البنكية (RIP) ويمكن للمكلف أخذ موعد من خلال الموقع نفسه، وعند إيداعه للملف بمصلحة الاستقبال والإعلام التابعة لمركز الضرائب، وبعد مدة زمنية أقصاها 72 ساعة يمنح رمز للدخول وكلمة السر خاصة به صالح للدخول في المرة الأولى ويجب أن يغيرها المكلف عندما يطلب منه ذلك.

المطلب الثالث : تصريحات عن بعد بالاعتماد على SAP

من أجل دراسة طلبات وتصريحات عن بعد وضعت المديرية العامة للضرائب تحت تصرف المكلفين مواقع على شبكة الإنترنت، يمكنهم من خلالها طلب بعض الوثائق كطلب التعريف الجبائي NIF، كما اعتمدت على نظام التطبيق SAP في تطوير بعض الإجراءات الجبائية وجعلها تتم بصورة آلية وأنية، الأمر الذي ساعد في معالجة التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة .

1. معالجة طلب التعريف الجبائي:

من أجل الحصول على رقم التعريف الجبائي، يجب على المكلف بالضريبة الولوج إلى صفحة المديرية العامة للضرائب عبر الموقع <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz> (/أنظر الملحق رقم 01 ،) حيث تظهر له نافذة حوار بها عدة خيارات فيقوم ، بعد ذلك يضغط المكلف على خيار الترقيم الجبائي فتظهر نافذة عنوان: الترقيم الجبائي على الخط (أنظر الملحق رقم 02 ،) نجد فيها ما يلي: (1)

المكلف بالضريبة شخص معنوي:

إذا كان المكلف بالضريبة شخصا معنويا فإنه من أجل الحصول على رقم تعريف جبائي، يقوم المكلف بالضغط على الخيار: أنت شخص معنوي فتظهر نافذة حوار بها خياران (أنظر الملحق رقم 03،) حيث الخيار الأول: طلب رقم تعريف جبائي من أجل المقر، أما الخيار الثاني فهو: طلب NIF من أجل الوحدة عند الضغط على أحد الخيارين تظهر نافذة حوار تحتوي على معلومات وأمامها خانات (أنظر الملحق رقم 04) بعد إدخال كل المعلومات المطلوبة يضغط المكلف على الخيار التالي فتظهر نافذة حوار أخرى بها المعلومات التالية:

| |
|------------------------------|
| التسمية..... |
| تاريخ الإنشاء..... |
| مكان وجود المقر..... |
| عنوان القاعدة الرئيسية:..... |
| النشاط..... |
| مديرية الضرائب لولاية..... |
| مفتشية الضرائب..... |
| رقم المادة الجبائية..... |

ثم يضغط المكلف على الخيار إرسال النموذج فتظهر نافذة بها كل المعلومات التي تم إدخالها وتظهر ثلاث خيارات في الأسفل هي:

- تأكيد المعلومات.
- الرجوع للنموذج.
- صفحة الاستقبال.

فيضغط المكلف على خيار تأكيد المعلومات، عندئذ تظهر نافذة تحوي العبارة التالية: صرح بشرفك أن المعلومات المعطاة صحيحة، كما يظهر خيار به كلمة نعم، وعند الضغط عليه يتم إرسال الطلب إلى المديرية العامة للضرائب، وما يبقى على المكلف سوى متابعة طلبه حيث يمكنه الحصول على شهادة رقم

[1https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/PM/ChoixMorale.asp](https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/PM/ChoixMorale.asp)

تعريفه الجبائي في أجل لا يتجاوز 72 ساعة ويمكن أن يتم الرد على المكلف بعدم صحة المعلومات التي صرح بها. تتم طباعة شهادة التقييم الجبائي من طرف المكلف وكذا من طرف عون المصلحة الرئيسية للتسيير على مستوى مركز الضرائب، ثم يتم نشر أرقام التعريف الجبائية الممنوحة عبر الموقع : <http://nif.mfdgi.gov.dz> وذلك من أجل أن تكون عملية التأكد من رقم التعريف الجبائي متاحة للمكلف المعني.

2. معالجة التصريحات الجبائية

لقد أتاح نظام المعلومات SAP العديد من الخدمات للمكلف بالضريبة من خلال قيامه ببعض الإجراءات والعمليات الجبائية عن بعد وبصورة إلكترونية، وكذلك ساعد هذا النظام مركز الضرائب في أداء بعض المهام الرقابية والعمليات الخاصة بالتحصيل الضريبي، وهذا ما سنراه فيما يلي:

1. بالنسبة للمكلف بالضريبة:1

يستخدم الإعلان عبر الإنترنت وبوابة الدفع الإلكترونية سيناريوهات الخدمة الذاتية التي تم تكوينها مسبقاً والتي تتيح لك الوصول إلى الإعلان عن بعد ومنصة الدفع بطريقة آمنة من أجل:

- ❖ السماح لمثله (المفوض سابقاً) بتنفيذ كافة المهام.
- ❖ الإعلان الآمن عبر الإنترنت وأنشطة الدفع باسمه .
- ❖ استشر الالتزامات الضريبية (التقويم الضريبي).
- ❖ أدخل نموذج التصريح.
- ❖ إنشاء وتعديل مشاريع الإعلانات .
- ❖ عرض وإعادة طباعة المستندات الداعمة "إشعار بالدفع" .
- ❖ الوصول والاطلاع على استمارات التصريح المقدمة.
- ❖ عرض إجمالي الديون الضريبية.
- ❖ استشر وتعديل (إذا لزم الأمر) بياناتهم الشخصية.

تسمح لك هذه المنصة بالتفاعل مع خدمات المديرية العامة للضرائب (DGI) من أي نوع من أجهزة

الدعم:

- ❖ لوح.
- ❖ حاسب محمول.
- ❖ التليفون المحمول.
- ❖ الحاسوب.

[1https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/adhesion.html#](https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/adhesion.html#)

يوفر الإعلان العام عبر الإنترنت وبوابة الدفع الإلكتروني تفاصيل كاملة عن عملية العضوية والإطار القانوني والخدمات المقدمة والمعلومات الأخرى.

لكي يستفيد المكلف بالضريبة من خدمات نظام المعلومات SAP المتاح على موقع جبايتك (jibayatic) يجب عليه القيام بالإجراءات التالية(1) :

التسجيل في موقع جبايتك :من أجل الاستفادة من خدمات جبايتك يجب أولاً إيداع ملف على مستوى مركز الضرائب، حيث يمكن تحميل الوثائق الخاصة بملف التسجيل من البوابة أو من مركز الضرائب

<http://www.jibayatic.dz>وهي:

-استمارة طلب التسجيل؛

-دفتر التنظيمات العامة.

بالإضافة إلى تقديم كشف الهوية البنكية (RIP،) ويمكن للمكلف أخذ موعد من خلال الموقع نفسه، وعند إيداعه للملف بمصلحة الاستقبال والإعلام التابعة لمركز الضرائب، وبعد مدة زمنية أقصاها 72 ساعة يمنح رمز للدخول وكلمة السر خاصة به صالح للدخول في المرة الأولى ويجب أن يغيرها المكلف عندما يطلب منه ذلك.

التصريح الجبائي: بعد أن يتحصل المكلف على الرمز وكلمة السر بإمكانه الولوج عبر موقع جبايتك إلى نافذة فضائه الشخصي (أنظر الملحق رقم 05) التي تتيح له التصريح بالضرائب المستحقة عليه، من خلال استمارات التصريحات الجبائية الإلكترونية التي يجد فيها معلومات وخانات أمامها (أنظر الملحق رقم 06)، حيث يجب على المكلف التركيز يملء الخانات الخاصة بالضرائب الشهرية كالضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لفئة الأجور، IRG salaire (أنظر الملحق رقم 07)، رسم النشاط المهني TAP (أنظر الملحق رقم 08)، والضريبة على القيمة المضافة، (أنظر الملحق رقم 09)، TVA وبمجرد إدخاله لرقم الأعمال يتكفل نظام SAP بحساب قيم الضرائب أليا ليظهر له في الأخير مجموع الضرائب.

يقوم المكلف في الأخير بطباعة إشعار بالدفع (avis à payer (أنظر الملحق رقم 11) الذي يستعمل في عملية دفع الضرائب، ثم يتوجه إلى مصلحة القباضة الموجودة بمركز الضرائب لتقديم هذا الإشعار ويسدد المبلغ الموجود فيه، ويقع المكلف في عملية التسديد أمام خيارين إما الدفع نقدا أو بشيك بنكي، إلا أن هذه الأخيرة ملزمة له في حالة تعدى مبلغ الضريبة 10000.

2. بالنسبة مل صالح مركز الضرائب:

بمجرد أن يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح الجبائي عن طريق موقع جبايتك الذي هو في حد ذاته يتشارك مع مركز الضرائب في نفس المعطيات القاعدية (les base de données) لنظام المعلومات SAP، تنتقل المعلومات المصرح بها بصورة آلية وألية إلى مصالح مركز الضرائب من خلال نافذة الويب SAP المخصصة لأعوان الجبائيين. على مستوى القباضة: تسمح نافذة الويب SAP لعون القباضة بالولوج إلى نظام المعلومات عن طريق واجهة بها اسم المستخدم وكلمة سر، لكن هذه الواجهة interface الخاصة بأعوان مصلحة القباضة وعمليات التحصيل الضريبي فقط (أنظر الملحق رقم 12)، بحيث تمكن العون من الإطلاع على تصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب وكذا وضعياتهم بالنسبة لتسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية، وكذا يسمح له نظام المعلومات SAP بإدخال معطيات المكلفين الذين يعتمدون على التصريح اليدوي، كما يساعد في حساب غرامات التأخير وإضافتها إلى مبلغ الضريبة بصورة آلية.

وبمجرد أن يتوجه المكلف بالضريبة إلى مصلحة القباضة ويقدم إشعار بالتسديد (avis à payer) ويسلم المبلغ المستحق عليه لعون القباضة، يدخل هذا الأخير إلى نظام المعلومات SAP لتأكيد (validation) هذه المعطيات

التي صرح بها المكلف سابقا، ثم يقوم بطباعة وصل الاستلام Quittance d'encaissement déclaration ويؤشر عليه بختم وإمضاء ويسلمه للمكلف المعني بالأمر شخصيا.

على مستوى المصلحة الرئيسية للتسيير: تسمح نافذة الويب SAP (نفس نافذة الويب السابقة لكن تختلف عنها في المهام) لأعوان الرقابة بالمصلحة الرئيسية للتسيير المقسمين حسب القطاعات التالية: مصلحة القطاع الصناعي، مصلحة القطاع التجاري، مصلحة قطاع الخدمات، مصلحة قطاع البناء والأشغال العمومية و مصلحة المهن الحرة بالولوج إلى نظام المعلومات، SAP حسب نوع المكلفين التابعين لكل قطاع، فمثلا عون الرقابة بمصلحة قطاع الخدمات بإمكانه الإطلاع على معطيات المكلفين التابعين لقطاعه فقط، وهو الوحيد المكلف بتسيير ملفات وممارسة الرقابة الجبائية عليهم، وبحكم أن عون الرقابة والمكلف بالضريبة يتشاركان في نفس المعطيات القاعدية لنظام المعلومات SAP فإنه وبمجرد قيام المكلف بالتصريح الجبائي لمختلف الضرائب التي على عاتقه تنتقل المعلومات بصورة آنية إلى نافذة عون الرقابة على مستوى المصلحة التابع لها، فيقوم عون الرقابة وبصورة دورية بالإجراءات التالية:

_ الرقابة الشكلية على تصريحات المكلف بالضريبة (الشهرية، ثلاثة أشهر والسنوية) ومدى توافقتها مع مواعيد التصريح؛

_ المقارنة بين ما هو مصرح به من طرف المكلف بالضريبة والمعلومات المتحصل عليها من مختلف المؤسسات والهيئات الأخرى بهدف التأكد من صحة التصريحات، ثم يقوم العون بإعداد وثيقة طلب معلومات C2 (أنظر الملحق رقم 13) التي يطلب فيها من المكلف بالضريبة بإفادته بمعلومات وتفسيرات تؤكد البيانات المصرح بها سابقا مثل: الكشوف البنكية أو فواتير البيع والشراء... الخ، وفي حالة تخلف المكلف بالضريبة عن موعد التصريح المحدد يتعرض مباشرة إلى غرامات التأخير بصورة آلية من خلال قيام العون بتأكيد validation (أمر غرامة التأخير المتاح له على مستوى نافذة الويب SAP الخاصة به، وهذا طبعا لا يتم إلا بموافقة رئيس المصلحة الرئيسية للتسيير وكذا رئيس المركز.

أما إذا اكتشف عون الرقابة أخطاء أو تلاعبات أو نقص في تصريحات المكلف بالضريبة عند مقارنتها مع المعلومات المستقاة من المصادر الأخرى، يقوم مباشرة بإعداد وثيقة إشعار بإعادة التقويم الأولي C4ter (أنظر الملحق رقم 14) للمعلومات المصرح بها، وكذا يطلب فيها من المكلف بالضريبة بإفادته بمعلومات تبريرية مقنعة في نفس الوثيقة ويجب عليه الرد على هذا الإشعار في أجل أقصاه 30 يوم، فإذا امتنع المكلف بالضريبة عن التبرير ها نهائيا أو كان تبريره ناقص وغير مقنع، يقوم العون بإعداد وثيقة إشعار بإعادة التقويم النهائي C4Bis (أنظر الملحق رقم 15) للمعلومات المصرح ، يعلم فيها المكلف بالقرار النهائي المتخذ بشأن التبريرات المقدمة من طرفه.

يقوم عون الرقابة في الأخير بإعداد وثيقة الورد الفردي role individuel (أنظر الملحق رقم 16) تتيح وي على معلومات خاصة بالتقديرات النهائية للضرائب وغرامات التأخير، ثم يقوم عون الرقابة بإدخال الورد الفردي إلى نظام المعلومات، SAP حيث يعطيه هذا الأخير رقم وطني للورد الفردي، ويسمح لرئيس المصلحة الرئيسية

للتسيير باطلاع عليه وتأكيده (validation) (وكذلك يطلع عليه رئيس مركز الضرائب لل تأكيد النهائي عليه، بعدها يحول إلى مصلحة القباضة من أجل الدخول في إجراءات تحصيله .

خاتمة الفصل الثالث :

من خلال هذا الفصل نلاحظ أن عصنة الادارة الجبائية بدأ يؤني ثماره من خلال ما رأيناه في مركز الضرائب الذي أسس لغرض واحد وهو تقديم خدمة نوعية وتكوين شراكة جديدة مع المكلفين بالضريبة التابعين له والخاضعين للنظام الضريبي الحقيقي، وما هو ملاحظ كذلك أنه يعتمد كثيرا على نظم المعلومات في تسيير مختلف العمليات والإجراءات الجبائية كعمليتي الاستقبال والإعلام، كما طور في عمليات دراسة طلبات وتصريحات المكلفين بالضريبة المودعة على مستوى المركز من خلال الاستعانة بنظام المعلومات، SAP حيث يعتبر هذا الأخير نتاج لتلاحم تطبيقات في نظام واحد بدليل أنه من جهة يسمح للمكلفين بالضريبة بإرسال طلباتهم وتصريحاتهم عن بعد بالاعتماد على تكنولوجيا الشبكات ممثلة في مواقع الإنترنت كموقع المديرية العامة

للضرائب وموقع جبايتك (jibaya'tic) ومن جهة أخرى يسمح من خلاله للأعوان الجبائيين بمعالجة هذه الطلبات والتصريحات بطريقة آلية وألية في نفس الوقت، الأمر الذي سهل في عملية تسيير الملفات الجبائية وكذا عمليتا الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.

ا كما اتضح من خلال الدراسة مما يؤكد أن نظم المعلومات لها دور كبير في تطوير النظام الجبائي من خلال الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب لولاية مستغانم، حيث وجدنا أن هذا الأخير يستخدم أحدث التقنيات المتوصل إليها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذلك تكوين موظفيه لاكتساب الخبرة والتمكن من استعمال هذه التقنيات، مما ساعد من رفع مستوى الاداء.



خاتمة عامة

خاتمة عامة :

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع استنتجنا أن العالم الحالي يعرف بعصر ثورة المعلومات وانفجار المعرفة، عصر مجتمعات المعلومات التي تزداد اندماجا بفضل الانترنت وشبكات اتصالات البيانات، والمنظومات الشبكية للكمبيوتر و البث المباشر أو الانتقائي عبر الأقمار الصناعية، إلى غير ذلك من التحولات الجوهرية التي جعلت العالم أشبه بقريّة كونية صغيرة.

و قد رافقت كل هذه التحولات التي ألغت حواجز الزمان و المكان تغيرات نوعية و جذرية في بيئة الأعمال والمنافسة، و في السوق العالمية، فضلا عن التعقيد المتزايد في المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الدولية التي فرضت تحديات مختلفة و مستمرة على كل منظمات الأعمال مهما اختلفت أحجامها ومواردها، بغض النظر عن الموقع الريادي.

في ظل هذا الوضع تزداد أهمية الدور الإستراتيجي لنظم المعلومات و ضرورتها انطلاقا من حيوية وأهمية المعلومات كمورد ثمين من موارد كل منظمة، و من كونها أداة لا غنى عنها لامتلاك أو تحقيق الميزة، المساعدة في اتخاذ القرارات، تطوير وتنمية المنظمة، تحسين النوعية المستمرة، الإبداع التكنولوجي، صياغة وتطبيق إستراتيجيات الأعمال، و إدارة العمليات بكفاءة وفعالية وقد شملت جميع القطاعات بما فيها المؤسسات الخاصة والعمومية لدرجة أنها أصبحت مؤشر يعتمد عليها في قياس مدى تطور الدول والمؤسسات، ونظرا للميزات والخصائص التي تتمتع بها وعلى رأسها السرعة في معالجة المعلومات ونقلها بين مستخدميها، أدى هذا الأمر إلى إلزامية إدخالها في شتى الميادين والمجالات خاصة في المجال الضريبي الذي يشهد تحولات اقتصادية ومالية في الفترة الأخيرة، والتي من بينها ظهور المحاسبة المعلوماتية وكذا التجارة الإلكترونية ودون أن ننسى الآثار المترتبة عن الاقتصاد الموازي.

ونتيجة لانتهاج الدولة الجزائرية إقتصاد السوق الحر والاستغناء عن الإقتصاد الموجه، رأينا العديد من المشاكل والتي من بينها التهرب والغش الضريبي وكذا الكم الهائل للمعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، مما استدعى إقحام نظم المعلومات في مجال الجبائية، هدفها تطوير نظام المعلومات الضريبي وجميع العمليات الجبائية و بناء على ما سبق ذكره في الشق النظري والذي تناولنا فيه نظام المعلومات ، الضرائب، والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وركزنا على العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات من خلال مخطط عصرنة الإدارة الضريبية، وكذا تطرقنا إلى طبيعة نظام المعلومات الضريبي بغرض محاولة فهمه لتسهيل عملية اختيار وتنصيب تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال تناسب وتتلاءم وعملياته من خلال التعرّيج على نظام المعلومات SAP الذي ساعد في التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية، وتناولنا في الشق التطبيقي دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب لولاية مسنغانم من خلال تناول أهم العمليات التي أحدثتها نظام المعلومات SAP تغيرا جذريا ونقله نوعية في أدائها.

اختبار صحة الفرضيات:

لقد هدفت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة: ما مدى مساهمة نظام المعلومات في تطوير وعصرنة الادارة الجبائية ؟

ومن هذا المنطلق يجب التأكد من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تعتبر نظم المعلومات بمنزلة الشريان لتطوير و عصرنة الادارة الجبائية ووجود تأثير كبير لمدى كفاءة وفاعلية نظام المعلومات التي اعتمدها المديرية العامة للضرائب في توحيد و ربط مصالحها الخارجية مع بعضها البعض في قاعدة بيانات واحدة.

الفرضية الفرعية:

لقد ساهم نظام المعلومات المتبع من طرف المديرية العامة للضرائب في تطوير الرقابة والتحصيل الضريبي، هي فرضية صحيحة لأن نظام المعلومات أتاحت لمركز الضرائب استخدامات عديدة كتسهيل العمليات الجبائية كما ساعدت على حفظ وتداول المعلومات بين الأعوان الجبائيين والمكلفين بالضريبة، الأمر الذي ساهم في تطوير عمليتي الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

نتائج الدراسة:

النتائج المستمدة من الجانب النظرية:

تعد المنظمة نظاما مفتوحا تتأثر و تؤثر في البيئة و عناصرها و أجزاءها بحيث تتكامل بتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أضحت المعلومة موردا هاما في حياة المنظمة، تفيد في تنمية البدائل و الاختيار و تمكن من معرفة الوضعية المالية بصورة صادقة و واضحة و دقيقة و سهلة الفهم ، و ذات خصائص تناسب القرارات المختلفة بما يؤدي إلى قرار أفضل تحقيق إستراتيجية المنظمة.

كما يوفر نظم المعلومات للمنظمة المعلومات الضرورية و ذلك في كل المستويات، استجابة لاحتياجات و طلبات وظائفها و إجراءاتها و أفرادها، و من ثم التمكن من تحسين اتخاذ القرارات بشأنها.

تعد لرقابة الجبائية من أهم الوسائل المنتهجة في محاربة التهرب الضريبي، إلا انها تعاني الكثير من الصعوبات المتمثلة في نقص الإمكانيات المادية والكفاءات البشرية في ظل العدد الهائل من الملفات التي يجب مراقبتها، وغموض وعدم استقرار التشريعات الضريبية، غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي وعدم وضعف التنسيق بين الإدارة الضريبية والإدارات الأخرى؛

لتطوير مصالح الرقابة الجبائية تطلب الأمر استحداث وسائل تنظيمية وقانونية جديدة متمثلة في وسائل هيكلية وبشرية وقانونية مكلفة بالرقابة الجبائية؛

التحصيل الضريبي هو الآلية القانونية الوحيدة التي تسمح بانتقال المستحقات الضريبية من المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية والجماعات المحلية لخلق التوازن بين الإيرادات والنفقات؛

مخطط عصرنة الإدارة الضريبية يعتمد بالدرجة الأولى على إدخال نظام المعلومات في جميع عملياتها بما فيها الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي؛

لا يوجد نظام معلومات ضريبي موحد يتوافق ومتطلبات الدول كلها، لهذا يطلب إنشاءه مراعاة بعض العوامل منها: طرق جمع البيانات، الدقة في البيانات، العمر الزمني للبيانات، التكامل، الإيجاز وأخيرا توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها.

النتائج المستمدة من الجانب التطبيقي:

- تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر. وفي هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها.
- قصد تحقيق هذه الغاية، تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب و المراكز الجوية للضرائب ، هدفها تجميع المفتشيات و القبضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.
- تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.
- تخصص مركز الضرائب في تسيير فئة المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي مكنه من التحكم فيها مما أثرى الحصيلة الضريبية.
- تمكن مركز الضرائب الى حد كبير من التوسيع من حجم الوعاء من خلال الاجراءات التي يتبعها في تحفيز المكلفين بالقيام بالتزاماتهم التصريحية، كما ان الرقابة على هذه التصريحات ساعدت على محاربة التهرب الضريبي و اعادة التقببم و الرفع من التحصيل.
- يعتمد مركز الضرائب في تسيير الملفات الجبائية ودراسة طلبات المكلفين بالضريبة على نظام المعلومات SAP:
- اعتماد الإدارة الضريبية على الانترنت من خلال WEBMAIL في تسيير العمليات الجبائية جعل من تبادل المعطيات والمعلومات يسير بصورة إلكترونية سريعة وأنية بدل تبادل الاستمارات عن طريق الإرساليات الأمر الذي ساهم في تطوير عمليتي الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي؛
- نظام المعلومات SAP هو SE نظام موحدو هو واحد من أكبر موردي برامج تخطيط موارد المؤسسات (ERP) يحاكي جميع العمليات الجبائية ويعالج البيانات والمعلومات ويعمل على نقلها بين مستخدميها
- نظام المعلومات SAP سهل الربط بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة من خلال قاعدة البيانات واحدة، حيث يسمح للمكلف بالضريبة بتقديم تصريحاته عن بعد عبر النافذة الشخصية SAP الخاصة به والموجودة على الموقع الإلكتروني جبايتك JIBAYATIC ، لكي تنتقل بصورة آنية وآلية إلى نافذة الأعوان الجبائيين لمعالجتها؛
- سهل نظام المعلومات SAP على المكلفين بالضريبة العديد من العمليات الجبائية كاستخراج بعض الوثائق عن بعد؛
- يطمح المركز في المستقبل القريب تفعيل الدفع الإلكتروني E-PAIMENT للمستحقات الضريبة بالاعتماد على نظام المعلومات SAP؛
- ساعد الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب وموقع جبايتك على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة؛ أصبح ينظر إلى المكلف بالضريبة على أنه شريك اقتصادي؛ PARTENAIR

التوصيات:

العمل على تطوير وزيادة عملية التنسيق و ربط مختلف الدوائر الرسمية و الادارات (مثل الجمارك , البنوك , الضرائب , املاك الدولة , التجارة) بنظام معلوماتي لتزويدها بمختلف المعلومات و يسهل الاطلاع و تبادل المعلومات و البيانات وبصورة اكثر دقة ونوعية التي تساعد في التعاون و التنسيق مع المصالح الجبائية خاصة

بنشاط المكلفين بالضرائب و ذلك من اجل القضاء على التهرب و الغش الجبائي و من ثم القضاء على السوق الموازي.

تفعيل نظام الدفع الإلكتروني في أقرب وقت للتسهيل على المكلفين بالضريبة دفع مستحقاتهم عن بعد بدل الانتقال إلى المركز

العمل على ضرورة ان تحظى نظم المعلومات الضريبية باهتمام اكبر من كافة الباحثين والدارسين في المجال الضريبي وكذلك من قبل الدولة لما تحتل الضريبية من مكانه مهمة جدا لدى السلطات المالية في الدولة.

التحسين المستمر في مستوى الأعوان الجبائيين القائمين على الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي من خلال وضع برامج دراسية ودورات تكوينية لهم.

فتح قنوات تعاون واتصال بين الإدارة الضريبة و المكلفين بالضريبة لمساعدتهم على التحول إلى النظم الإلكترونية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.

توفير الشروط المثلى لعمل أعوان الإدارة الجبائية وتحفيزهم على الرفع من مستويات التحصيل، وفقا للمعايير الدولية والتجارب الناجحة عبر العالم، على أن يتم ذلك تدريجيا.

أفاق الدراسة:

لقد أملت الدراسة التي قمنا بها بكافة جوانب وأبعاد الموضوع، بل حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة فقط، ونستطيع القول أن المجال البحث في هذا الموضوع يبقى مفتوح ومستمر من خلال ربطه بمتغيرات جديدة أو دراسته من نواحي أخرى، الأمر الذي يفرز لنا إشكاليات جديدة نذكر منها ما يلي:

- ما هو أثر نظام المعلومات ERP SAP على النظام الجبائي الجزائري؛
- دور نظام المعلومات ERP SAP في تحسين الأداء الوظيفي للإدارة الجبائية؛
- دور نظام المعلومات ERP SAP في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

المراجع



قائمة المراجع

أولاً. الكتب باللغة العربية

1. أحمد حسين و علي حسين ، "تحليل و تصميم النظم" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 – 2003.
2. حسين مصطفى حسين، "المالية العامة" ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.
3. العيد صالح، "الوجيز في شرح قانون الاجراءات الجبائية، الطبعة الثانية"، دار هومة للنشر، الجزائر، 2006،
4. حسن عواضة، "المالية العامة دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، لبنان، 1978.
5. حمدي سليمان، "الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية"، مكتبة دار الثقافة للنشر، الأردن، 1998.
6. حامد عبد المجيد نزار، "مبادئ المالية العامة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، دون تاريخ
7. رفعت المحجوب، "المالية العامة" ، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
8. سعيد عبد العزيز عثمان ،شكري رجب العشماوي ،"النظم الضريبية مدخل تحليلي تطبيقي" ، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .
9. سعد، محي محمد، "الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية" ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية بالإسكندرية، مصر 1998
10. سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
11. سليم إبراهيم الحسنية ، "نظم المعلومات الإدارية"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2002.
12. سونيا البكري، "نظم المعلومات الإدارية"، دراسات في الاتجاهات الحديثة للإدارة المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 1997.
13. صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988.
14. صلاح زين الدين ،"الإصلاح الضريبي" ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة 2000 .
15. طلعت أسعد عبد الحميد، "التسويق الفعال"، مكتبة الشقري، مصر، بدون سنة نشر.
16. عامر إبراهيم قنديلجي و علاء الدين عبد القادر الجنابي، "نظم المعلومات الإدارية"، ط1، دار المسيرة، عمان، 2005 .
17. عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العام"، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1971.
18. علي محمد منصور، "مبادئ الإدارة و المفاهيم"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999 .
19. عبد الرحمان الصباغ ، "نظام المعلومات الإدارية"، دار زهران، الأردن، 1999 .
20. عبد المنعم فوزي ، "المالية العامة والسياسة المالية" ، دار النهضة العربية، 1972.
21. علي عباس "عياد، النظم الضريبية المقارنة"، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 1983 .

22. كمال الدين مصطفى الدهراوي، "نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2008.
23. محمد عيد حسين آل فرج الطائي، "المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية"، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
24. محمد يوسف حفناوي، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
25. محمد شوقي شادي، "دراسات في النظم المحاسبية، نظم المعلومات المحاسبية و الحاسب الاللكتروني"، دار النهضة، بيروت، 1998.
26. محمد علي شبيب، "إدارة العمليات و الإنتاج في المؤسسات الصناعية و الخدمية"، مطبعة جامعة القاهرة، الطبعة الرابعة، مصر، 1989.
27. منال محمد الكردي و إبراهيم جلال العيد، "نظم المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
28. محمد عباس محرز، "مدخل إلي الجباية و الضرائب"، دار النشر، TCIS، اعين البيان، الجزائر
29. موسكوف، ستيفن، ترجمة سعيد كمال الدين، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المربخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1989
30. محمد خالد المهيايني، خالد الحبش، "المالية العامة و التشريع الضريبي"، منشورات جامعة دمشق، 2006.
- محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، 1978 – 1979.
31. نجم عبد الله الحميدي، عبد الرحمن العبيد و سلوى أمين السامرائي، "نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
32. يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

ثانيا. الكتب باللغة الأجنبية:

1. BOISSELIER Patrick , « Contrôle de gestion de gestion », 2ème Edition, Librairie Vuibert, 2001.
2. DAYAN Armand, « Marketing industriel », vuibert, 4ème édition, 1999.
3. Jeffrey. A & PERKINS William. C, « Managing information technology », 4th ed, Upper Saddle River, New Jersey : Pearson Education, Inc., 2002.
4. LUCAS. H. C, "Information System Concepts for Management", Hill Book Co, New York, 1982.
5. LAUDON Kenneth. C & LAUDON Jane. P, "Management Information Systems Managing the Digital Firm", (9th ed.). New Jersey: Prentice-Hall International, Inc, 2006.
6. MARTIN. E. WAINRIGHT , BROWN Carol. V, DEHAYES Daniel. W, HOFER REIX Robert, « traitement des informations », les éditions foucher, paris, 1980. ز

ثالثا. البحوث الجامعية:

1. الزهيري، محمد سلمان عبود، مدى إسهام نظام المعلومات الضريبي في تطوير العمل الضريبي، رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2007

2. اغيت مسيكة، "إشكالية التحصيل الضريبي بين امتيازات إدارة الضرائب و ضمانات المكلف بالضريبة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية
3. اخلف حسناء، "منازعات التحصيل الضريبي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، وهران، 2016.
4. حساوي سليمة، يحي حنان، "الآليات القانونية للتحصيل الجبري للضريبة في ظل قانون الإجراءات الجبائية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017.
5. خلاف علاء الدين، "إجراءات التحصيل الضرائب المباشرة و منازعاتها"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي، 1945 قالمة، 2016.
6. زتاوفلة ليندة، "اثر الضرائب و الرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017.
7. سهام كردودي، "الرقابة الجبائية بين النظرية و التطبيق"، دار المفيد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
8. ساكت فاطمة الزهراء، "أهمية نظام المعلومات في المؤسسة الخدمتية دراسة حالة التأمينات في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجلاي اليابس، سدي بلعباس 2012.
9. عبد الله حمود علي سراج، "خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية في إطار الإستراتيجية التنافسية"، أطروحة دكتوراه وير منشورة، جامعة 2004-2005.
10. عبد الوهاب منصور، "دور أهمية مصلحة الضرائب في التحصيل الضريبي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم
11. عوادي مصطفى و ربال النصر، "الغش و التهرب الضريبي الجزائري"، مطبعة صخري، حي المنظمة إجليل، الجزائر، 2011.
12. عتاب فريد، شهادة D.E.U.A الرقابة الجبائية في الجزائر و دورها في القضاء على التهرب الضريبي، 2001/2000.
13. كواك عبد السلام، "فعالية النظام الضريبي في الجزائر"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
14. لوخي عيسى، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب و الغش الضريبي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة باتنة، كلية العلم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 2004.
15. مداني بن بلغيث، "فعالية نظام المعلومات المحاسبية في التسيير و اتخاذ القرار (دراسة حالة-MAG MOS و وحدة ورقلة)"، مذكرة ماجستير وير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
16. مصطفى عوادي، يونس زين، "الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري"، الطبعة الثانية، دار الآثار للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000.

رابعاً. المقالات المنشورة

1. حمريط رشيد، سلسلة محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، جامعة محمد خضير بسكرة

2. محمد يسري قسوة، "التنظيم و مفهوم النظام"، مجلة البنوك الإسلامية، العدد، 52 فيفري 1987.
3. مهبوبي مراد، "إجراءات تحصيل الضريبة"، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، العدد 39، سبتمبر، 2014.
4. مبروكة حجار، "محاضرات في القانون الجبائي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

1. ISSAC Getzm , "système d'information l'apport de la psychologie" ,revue français de gestion juin – juillet /aout 1994
2. NACIRI Ahmed et GED Alim , « La bourse et la comptabilité », La Revue française de la Comptabilité, N° 175 , Jan 1987, Paris.

خامسا: التعليمات الوزارية و الجرائد الرسمية و القوانين:

1. الأمانة العامة للحكومة، القانون المدني، 2017
2. قانون الاجراءات الجبائية، المادة (20) قانون رقم 08-13 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 يتضمن قانون المالية ،، 2014 لسنة
3. قانون الاجراءات الجبائية، المرجع السابق، المادة 21-12 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012 يتضمن قانون المالية لسنة ، 2013.
4. قانون الرسم على رقم الأعمال 2019
5. قانون الضرائب و الرسوم المماثلة 2019

الملاحف



الملحق رقم 01

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

22 Juin 2020

Visiteurs Connctés au Site:4429128

Contactez-nous

Faites votre demande de NIF ici

Vous êtes une personne morale

- [1-Formulaire de demande d'immatriculation fiscale](#)
- [2-Suivre Votre demande](#)
- [3-Editer votre attestation d'immatriculation fiscale](#)
- [4-Rééditer Votre accusé de réception](#)
- [5-Récupérer Votre numéro demande](#)
- [6-Modifier Votre demande](#)

Procédure d'obtention du NIF

Si vous êtes une personne morale, allez dans la rubrique Personne morale.

Si vous êtes une personne physique, allez dans la rubrique Personne physique.

Les étapes à suivre:

[Première étape : Dépôt de la demande](#)

Le demandeur peut déposer sa demande à partir du lien « Formulaire de demande d'immatriculation fiscale ». Remplir le formulaire. Une fois la saisie terminée et validée, un accusé de réception est affiché sur votre écran portant le numéro de votre demande que vous pourrez enregistrer ou imprimer directement.

Le numéro de la demande, vous servira à suivre l'état d'avancement du traitement de votre demande ainsi que l'impression de votre attestation d'immatriculation.

[Deuxième étape : Suivi de la demande](#)

Le demandeur peut suivre l'état d'avancement du traitement de sa demande à partir du lien « Suivre votre demande », en remplissant les informations nécessaires.


[Troisième étape : Impression de l'attestation d'immatriculation Fiscale](#)

الملحق رقم 02

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTERE DES FINANCES وزارة المالية
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS المديرية العامة للضرائب



Contactez-nous

Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscal «NIF»
Personne Morale

[Demander le NIF pour le siège](#)

[Demander le NIF pour l'unité](#)

الملحق رقم 03

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

Contactez-nous


Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscal « NIF » Personne Morale / Siège


Numéro du registre de commerce: - 00 /
-wilaya-

Comment transcrire le numéro du registre de commerce de l'arabe au français?
Exemple: 16/00-876543-15
رقم السجل التجاري: 158876543-00/16
Numéro du registre de commerce : 158876543-00/16

E-mail:

Confirmer votre email:

Saisir le code sécurité affiché  code sécurité

 si code illisible, générer un autre code

Suivant Retour

Direction Générale des Impôts

الملحق رقم 05

The screenshot shows a web browser window with the following elements:

- Browser Tab:** <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/>
- Address Bar:** jibayatic.mfdgi.gov.dz/#/Logon
- Home Button:** A small house icon in the top left corner.
- Logo:** The logo for 'jibaya'tic' (Direction Générale des Impôts) is centered at the top of the page content.
- Form Fields:**
 - Utilisateur:** A text input field for the username.
 - Mot de passe:** A text input field for the password.
- Buttons:**
 - Ouverture de session:** A blue button to proceed with the login.
 - Mot de passe oublié:** A light gray button to recover a forgotten password.

الملحق رقم 06

| IRG - Traitements et Salaires | | | | |
|-------------------------------|---|--------------------|-------|-----------------------|
| CODE | Catégorie de revenus | REVENUS IMPOSABLES | TAUX | MONTANTS À PAYER (DA) |
| E2L20 | Traitements et salaires versés par les employeurs | 0 | BAREM | 0 |
| E2L30 | personnel résident | 0 | BAREM | 0 |
| E2L40 | personnel non résident | 0 | BAREM | 0 |
| E2L50 | Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que le rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle versés par les employeurs | 0 | 10% | 0 |
| E2L60 | Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistant à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes act. occ. à car.int. | 0 | 10% | 0 |
| TOTAL: | | | | 0 |

| TAP - Taxe sur l'activité professionnelle | | | | | |
|---|--|--------|-----------|------|-----------------------|
| CODE | Catégorie de revenus | GLOBAL | IMPOSABLE | TAUX | MONTANTS À PAYER (DA) |
| 1)OPÉRATIONS IMPOSABLES | | | | | |
| C1A10 | Opérations de production de biens sans réfections | 0 | 0 | 1% | 0 |
| C1A20 | Opérations bénéficiant d'une réfaction de 25% | 0 | 0 | 2% | 0 |
| C1A30 | Opérations bénéficiant d'une réfaction de 30% | 0 | 0 | 2% | 0 |
| C1A40 | Opérations bénéficiant d'une réfaction de 50% | 0 | 0 | 2% | 0 |
| C1A50 | Opérations bénéficiant d'une réfaction de 75% | 0 | 0 | 2% | 0 |
| C1A60 | Opérations sans réfaction | 0 | 0 | 2% | 0 |
| C1A80 | Activité de transport par canalisation des hydrocarbures | 0 | 0 | 3% | 0 |
| CODE | Catégorie de revenus | GLOBAL | EXONÉRÉ | | MONTANTS À PAYER (DA) |
| 2)OPÉRATIONS EXONÉRÉS | | | | | |
| C2A20 | Andi | 0 | 0 | | 0 |
| C2A30 | Ansej | 0 | 0 | | 0 |
| C2A40 | Angem | 0 | 0 | | 0 |
| C2A50 | Cnac | 0 | 0 | | 0 |
| C2A60 | Opérations Intragroupe | 0 | 0 | | 0 |
| C2A70 | Exportation | 0 | 0 | | 0 |
| | Autres | 0 | 0 | | 0 |
| TOTAL: | | | | | 0 |

| TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES | | | | |
|--|--|--------------------|------|------------------|
| A / Chiffres d'affaires imposables | | | | |
| CODE | Catégorie de revenus | REVENUS IMPOSABLES | TAUX | MONTANTS À PAYER |
| 1) Opérations assujettis à la TVA | | | | |
| E3B1 | Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA | | | 0.00 |
| E3B2 | Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA | | | 0.00 |
| E3B3 | Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA | | | 0.00 |
| E3B4 | Actes médicaux | | | 0.00 |
| E3B5 | Commissionnaires et courtiers | | | 0.00 |
| E3B6 | Fourniture d'énergie | | | 0.00 |
| E3B7 | Autres | | | 0.00 |
| 9 - 1 | Sous Total | 0.00 | | 0.00 |
| 2) Opérations assujettis à la TVA | | | | |

الملحق رقم 11

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

DGI 15/01/13

N° Quittance: 019000065144
Wilaya de rattachement: DIV [REDACTED]

Centre des Impôts de: CG [REDACTED]
Commune: [REDACTED]

Quittance d'Encaissement Déclaration

NF: 2700402015815000000
Nom/Raison Sociale: KHRAOUNA
Adresse: [REDACTED]
Déclaration n° de rôle: 100002801580 Période du: 01.03.2019 au: 31.03.2019


| Type de recette | Montants à payer | | | | Montants payés | | | Total payé par type de Recette |
|-----------------|------------------|---------------------|----------------------------|-------------------------|------------------|---------------------|-------------------------|--------------------------------|
| | Montant du Droit | Montant P. Assiette | % P. Recouvrement appliqué | Montant P. Recouvrement | Montant du Droit | Montant P. Assiette | Montant P. Recouvrement | |
| IRG | 640,00 | 0,00 | | 0,00 | 640,00 | 0,00 | 0,00 | 640,00 |

Excédent de versement: 0,00

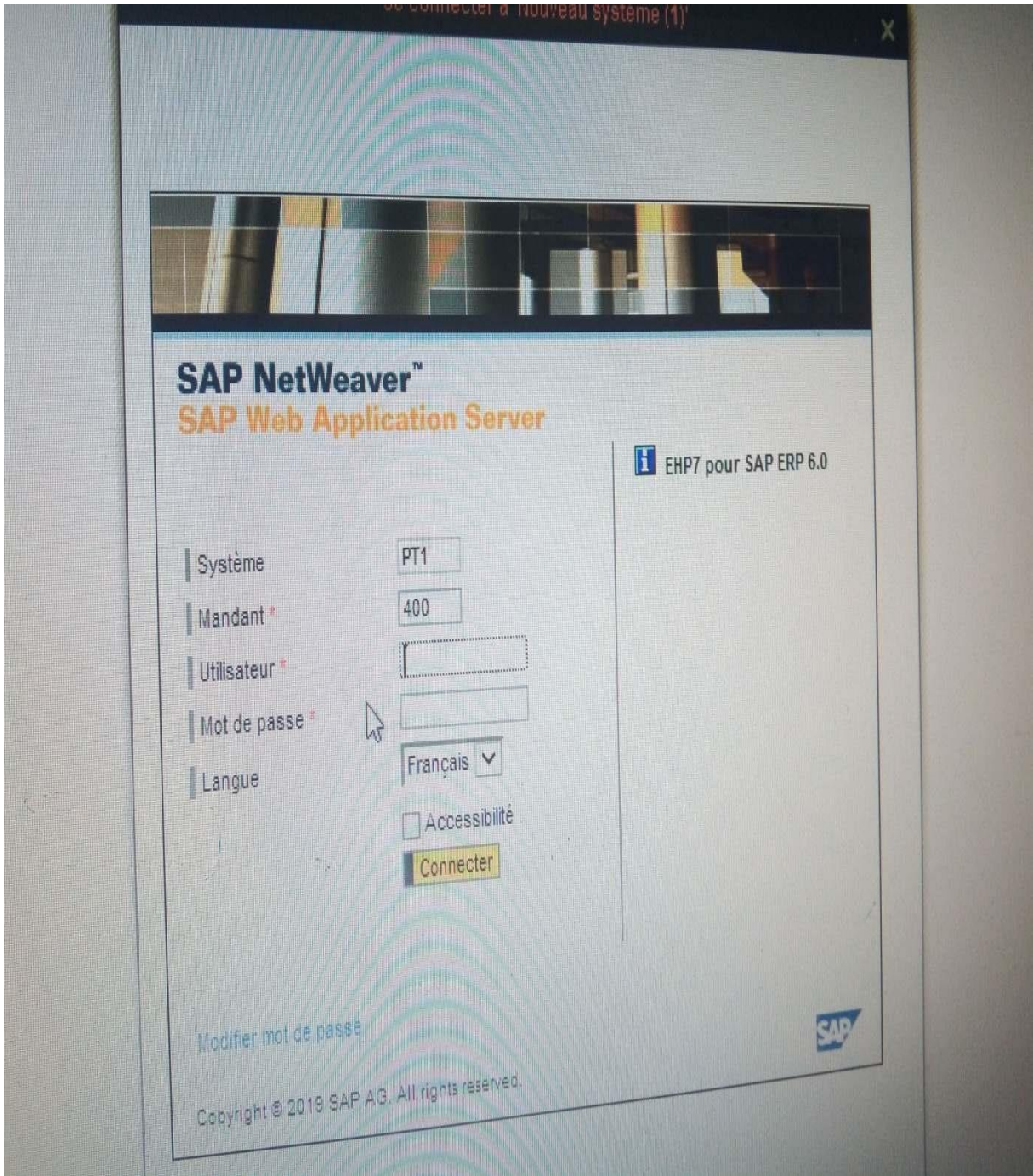
Mode de paiement: PAIEMENT EN ESPECE
Montant total DZD: 640,00
Période: du 18 av. 19
Fiche de rapprochement: 10001771704

Le receveur

Arrête la présente Quittance à la Somme : SIX CENT QUARANTE



الملحق رقم 12



الملحق رقم 14

Série C n° 4 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTRE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES
IMPOTS

NOTIFICATION DE REDRESSEMENT

DIRECTION DES IMPOTS
DE _____

CENTRE DES IMPOTS
DE _____

Rue _____
N° _____

N° D'ARTICLE
| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

Accusé de
réception
N°

M _____

N. I. F : | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

Référence :

Le 20

J'ai l'honneur de vous faire connaître ci-après les redressements que l'administration envisage d'apporter aux éléments servant de base pour le calcul des catégories d'impôts marqués d'une croix ci-dessous :

- Impôts sur le revenu global
- Bénéfices industriels, Commerciaux et artisanaux.
- Bénéfices des professions non commerciales.
- Revenus des locations des propriétés bâties et non bâties.
- Revenus des capitaux mobiliers.
- Traitements, salaires, pensions et rentes viagères.
- Plus values de cession à titre onéreux des immeubles bâties ou non bâties et des droits y afférents.
- Impôts sur les bénéfices des sociétés.
- Retenue à la source sur les revenus des capitaux mobiliers.
- Retenue à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'installation professionnelle en Algérie.
- Taxe sur l'activité professionnelle.
- Taxe sur la valeur ajoutée.
- Autres impôts et taxes (à préciser).

Exercice _____
Année _____
Année _____
Année _____
Période du _____ au _____
Année _____
Année _____

Exercice _____
Année _____
Période du _____ au _____
Période du _____ au _____

Exercice _____
Année _____
Année _____
Année _____

Vous disposez de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations. A cet effet, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix.

Veuillez agréer l'expression de ma considération distinguée.

Le Chef de service principal,

L'inspecteur peut rectifier les déclarations, mais il doit, au préalable, adresser au contribuable la rectification qu'il envisage en lui indiquant, pour chaque point de redressement de manière explicite, les motifs et les articles du code des impôts correspondants. Il invite, en même temps, l'intéressé à faire parvenir son acceptation ou ses observations dans un délai de trente (30) jours. A défaut de réponse dans ce délai, l'inspecteur fixe la base de l'imposition sous réserve du droit de réclamation de l'intéressé après établissement du rôle de régularisation. (Article 59 de la loi de finances pour 2002)

الملحق رقم 15

| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE | | Série C n°4 Bis |
|--|---|-----------------------------|
| MINISTERE DES FINANCES DIRECTION GENERALE DES IMPOTS | NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENTS | |
| STRUCTURE CDI OUM EL BOUAGHI | Accusé de Réception. N°..... | Monsieur : |
| Référence : /2019 | | Activité/Profession : |
| | | Adresse : |
| | | |
| N° d'Article: | | N° NIF:..... |
| A OUM EL BOUAGHI le | | |
| J'ai l'honneur de vous faire connaitre : | | |
| <input checked="" type="radio"/> Qu'en l'absence d'une réponse dans le délai imparti à la notification de proposition de redressement N°..... du..... il a été décidé de maintenir les redressements envisagés à votre rencontre. | | |
| <input type="radio"/> Que compte tenu de votre acceptation formelle reçue en date du/.../... il a été décidé de maintenir définitivement les redressements envisagés dans la notification de proposition de redressements N°...../..... du/..... | | |
| <input type="checkbox"/> Qu'après examen de votre réponse reçue en date du...../.....à la notification de proposition de redressement...../.....du...../.....par laquelle vous avez émis des observations relatives aux redressements envisagés, il a été décidé : | | |
| <input type="checkbox"/> D'accepter partiellement les motifs et les justificatifs présentés. | | |
| <input type="checkbox"/> De maintenir la totalité des redressements envisagés. | | |
| Les motifs pour lesquels vos observations et justificatifs n'ont pas été retenus sont explicités au verso. | | |
| Je vous informe, par ailleurs, qu'un rôle de régularisation sera établi à votre rencontre, lequel peut être contesté dans le cadre d'une réclamation contentieuse, en application des articles 70 à 72 et 172 du Code des Procédures Fiscales. | | |
| Veuillez agréer, Madame / Monsieur, l'expression de ma considération distinguée. | | |
| SIGNATURE DU RESPONSABLE | | |

الملحق رقم 16

Série D - n° 37 A

CODE ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECouvreMENT

DATE D'EXIGIBILITE

RECETTE DES IMPOTS

D: (Cachet d'identification)

ROLE INDIVIDUEL N° : Année :

مديرية الضرائب لولاية

M. (Nom et prénom - Raison sociale) السيد (اللقب، الاسم، الشركة)

Activité ou Profession : النشاط أو المهنة

Adresse : العنوان

Article d'Imposition : رقم المادة

Numéro d'Identification Statistique : رقم التعريف الإحصائي

Numéro d'Identification Fiscale : رقم التعريف الضريبي

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

EMR D 37 A - Imp. C/Boite, Alger 2016

| NUMERO | IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer | ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie | BASE Imposable (A) | BASE Imposée ou déclarée (B) | MONTANT réajustement (C) | TAUX | DROITS RESULTANT | | T.V.A. déductibles | MONTANT des droits rappelés | PENALITES | | TOTAL des droits et pénalités à payer |
|------------------------------|---|---|--------------------|------------------------------|--------------------------|------|----------------------|-------------------------------|--------------------|-----------------------------|-----------|---------|---------------------------------------|
| | | | | | | | De la base imposable | De la base imposée (Déclarée) | | | Taux | Montant | |
| 201 001 L1 | I.R.G. | | | | | | | | | | | | |
| M1 | Majorsations et Amendes (VFHRG) I.B.S. | a | | | | | | | | | | | |
| 500 026 C | Versement Forfaitaire | | | | | | | | | | | | |
| 500 026 A | Taxe sur l'Activité Professionnelle | | | | | | | | | | | | |
| 500 020 | Taxe sur la Valeur Ajoutée | a | | | | | | | | | | | |
| 201 004 E | Réintégration TVA/achats Pénalités d'assiette/TVA Taxe sur achats E 2700 - Enregistrement E 2 - C - 200 - Timbre C 1 - B - 00 - TF et TA C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine | a | | | | | | | | | | | |
| TOTAL GÉNÉRAL DU ROLE | | | | | | | | | | | | | |

الملخص :

إن عالم أصبح يعتمد على مختلف الأنظمة المعلوماتية سواء كانت في بداية نشوؤها أم لمراحل متطورة جدا في مجالها ومراحلها المختلفة ، خاصتا إذا تطرقنا إلى الدول المتقدمة وبالخصوص استفهنا عن سبب تطور اقتصادياتها وأنظمتها المالية لوجدنا أن من بين أسباب ذلك هو استخدامها للتكنولوجيا الخاصة بأنظمة المعلومات والحاسوب حيث أن استخدام نظم معلومات ضريبية توثق وتجمع كافة المعلومات والمحركات عن نشاط المكلفين سيؤدي إلى توفير موارد مالية لا بأس بها للدولة حيث يهدف البحث إلى التعرف على الإصلاحات التي مست الإدارة الجنائية و عصرتها، ومن بين الإدارات التي تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطويرها نجد الإدارة الضريبية، لما لها من دور كبير في جباية مختلف الضرائب التي تعتبر من أهم الموارد المالية للخزينة العمومية والجماعات المحلية، والمديرية العامة للضرائب باعتبارها طرف معني في القطاع المالي فقد حظيت بالعديد من الإنجازات الفعلية في إطار مشروع عصرنه الإدارة الضريبية، من خلال إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها، وذلك بالاعتماد على نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية والذي يركز على نظام المعلومات من خلال استحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة تعتمد على تكنولوجيا الشبكات الاتصالية كالتصريح و الدفع الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات، الضريبة، عصرنه الإدارة الضريبية

Abstract

A world that has become dependent on various information systems, whether it was at the beginning of its establishment or for very advanced stages in its field and its various stages, especially if we turn to the developed countries and in particular we have inquired about the reason for the development of their economies and financial systems, we found that among the reasons for this is its use of technology for information and computer systems as The use of tax information systems that document and collect all information and documents on the activity of the taxpayers will lead to the provision of significant financial resources to the state as the research aims to identify the reforms that have affected and modernized the criminal administration, and among the departments that the Algerian government seeks to develop, we find the tax administration, because of its From a great role in collecting the various taxes that are considered one of the most important financial resources for the public treasury and local groups, and the General Directorate of Taxes as a concerned party in the financial sector, it has enjoyed many actual achievements within the framework of the modernization of the tax administration, through restructuring its interests and simplifying its procedures, by accreditation A successful information system is one of its main priorities, which is based on the information system through the development of a channel Modern contacts with taxpayers rely on networking technology, such as remote authorization and electronic payment.

Key words: information system, tax, modernization of tax administration